ISSN 2411-7757



گۆقارى زانكۆى گەشىەپيدانى مرۆيى

كَعْقْارَتِكِي دَانْسَتَيِي وَمَرْبِيكِ زَانْكَعْي كَهُ شُهِ يِجْدَانِي مِرَوْبِي دَمْرِيكِهُ كَاتُ

بهرگی (۷) ژماره (۱) نازار (۲۰۲۱)

۲۰۲۱ ی زایینی

۲۷۲۰ ی کوردی

ههریّمی کوردستانی عیّراق زانکوّی گهشه پیّدانی مروّیی



گۆۋارى زانكۆي گەشەپيندانى مرۆيى

گۆڤارێکی زانستیی وەرزییه، زانکۆی گەشەپێدانی مرۆیی دەریدەكات

خـــاوەنى ئىمتياز

پ.د.على محى الدين قەرەداغى

ســهرۆكـــى دەستەي نووسەران

پ.د.مــريــوان أحــمــد رشـيــد

بەرپوەبەرى نوسين

پ.د.زانا رؤوف حمـه كريـم

دەستەي نووسەران

ئـــەنــدام	پ.د.أنـــور مـحــــمد فــــرج
ئـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	پ.ی.د. <u>ه یـ</u> وا ابـ وبـ کـر عـلی
ئــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	پ.ی.د.صهیب مصطفی طــه
ئـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	پ.ى.د.ئــاســــــــــــــــــــــــــــــــــ
ئــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	پ.ی.د.محـــسن ابراهیم أحمــد
ئـــەنــدام	پ.ي.د.كنعان حمـهغريب عبدالله

سەرپەرشتيارى ھونەريى

هاوكار عمر مجيد

دەستەي راويزكارى

پ.د.عبدالجید النجار تونس پ.د.عبدالجید النجار تونس پ.د.عبلی المحمدی قطر پ.د.انمار امین البرواری عیزاق پ.د.صالح قیادر قطر پ.د.حیاسم عیودة مصر پ.د.خیاسم الحبیطی عیزاق پ.د.خیالد العجمی سعودیة پ.د.خیالد العجمی سعودیة پ.د.خیالد العجمی عیزاق

- ئاماژه به كۆنوسى دەستەى نوسەرانى گۆڤارى زانكۆى گەشەپێدانى مرۆيى ژماره (15) لە بەروارى (2017/6/1)دا، وە لەبەرئەوەى لە ئێستادا زانكۆكەمان گۆڤارێكى زانستىى نوێ دەردەكات بەناوى (UHD Journal Of Science and Technology) كە تايبەتە بە بلاوكردنەوەى توێژينەوەكانى بوارى زانستىى پوخت. برپار درا كە بوارى بلاوكردنەوەى توێژينەوەكان لە گۆڤارەكەماندا كورت بكرێتەوە تەنھا بۆ بوارى زانستە مرۆڤايەتيەكان.
- بۆ زانىنى مەرجەكان و تۆماركردنى تويۆينەوە بۆ بلاوكردنەوەى لەم گۆڤارەدا, سەردانى سايتى تايبەت بە گۆڤار بكە : journals.uhd.edu.iq

ييشهكى:

گۆڤارى زانكۆى گەشەپيدانى موۆيى، گۆڤاريكى زانسىتى – وەرزىيـە، زانكـۆى گەشـەپيدانى موۆيى دەرىدەكات، پشتبەست بە فەرمانى وەزارىيى – وەزارەتىي خوينـدنى بـالاو تويژينـەوەى زانسـق/ حكومەتى ھەريۆمى كوردستان، ژمارە (15332/9) له (2015/8/5)دا. ئاماژه بـه كۆنوسـى ليژنـەى ھـەمىشەيى تايبەت بە دەركــردنى گـــۆڤارى زانــستيى لـــه وەزارەتىي خوينـدنى بـالا، كـه لــه بەروارى (4 / 8 / 2015) دا پەسەندكراوە و برپاردراوە بە پيدانى مۆلەت بـه دەركردنىي (گۆڤارى زانكۆى گەشـەپيدانى مرۆيــەوە، ئەمـەش لەبـەر ئـەوەى گشـت زانكۆى گەشـەپيدانى مرۆيــەوە، ئەمـەش لەبـەر ئـەوەى گشـت مەرجـەكانى دەركردنـى گۆڤارى زانسـتيى تيــدا جينــەجى كــراوە. تويژينــەوەكانى ئــەم گۆڤارە بــۆ بەرزكردنەوەى پلەى زانستىي بەكارديت.

- ناوی گۆڤار: گۆڤارى زانكۆى گەشەپيدانى مرۆيى
 - جۆرى دەركردنى گۆڤار: وەرزىيە
 - پسپۆرى گۆڤار: بوارى (زانسته مرۆڤايەتيەكان)
- o الماره ی نیوده و له تنی گو قار به شینوه ی چاپکراو: p-ISSN 2411-7757
- e-ISSN 2411-7765 ژماره ی نیوده و له تنی گو فار به شینوه ی ئۆنلاین:
 - (DOI) گوڤار : 10.21928/2411-7765

پ.د. زانا رەئوف حمە كريم بەرپىرەبەرى نوسىن

Address:

University of Human Development Sulaimani -Kurdistan Region/Iraq +9647711529060 - +9647480120630 PO Box: Sulaimani 6/0778 ناونیشان:

رانگوی گههه هه پیدانی مروّیی سلیّمانی - هه ریّمی کوردستان/عیّراق 009647711529060 - 009647480120630 سندوقی یوّست: سلیّمانی 6/0778

فهرست المجلة

رقم الصفحة	عنوان البحث	اسهاء الباحثين	ڽ
11 - 1	التأصيل الشرعي والقانوني لمسألة النفقة في قانون الأحوال الشخصية العراقي	خالد محمد صالح نسرین أبوبکر عثمان	.1
34 - 12	A Cognitive-Semantic Study of Conceptual Metaphors in English News Reports	Hoshang Farooq Jawad Aram Kamil Noori	۲.
42 - 35	Possible Motivations for Learning English amongst Kurdish EFL Undergraduate Learners at the University Level	Farhad Majeed Hama Daiman Abdulrahman Ismael Aram Kamil Noori	۳.
54-43	إختصاص القضاء الكامل لتسوية منازعات العقود الإدارية	زانا رؤوف حمه کریم اواز خالد محمد رشسید	٤.

التأصيل الشرعي والقانوني لمسألة النفقة في قانون الأحوال الشخصية العراقي

دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة

خالد محمد صالح¹ نسرين أبوبكر عثمان²

1 أستاذ الفقه المقارن، كلية القانون، جامعة السليمانية، السليمانية، إقليم كوردستان، العراق 2 طالبة ماجستير، كلية القانون، جامعة السليمانية، السليمانية، إقليم كوردستان، العراق

المستخلص نفقة الزوجية حق من الحقوق الثابتة للزوجة على زوجها بمقتضى عقد الزواج الصحيح، وهي أثر من آثار عقد الزواج، وهذه النفقة لها أهمية بالغة في الحياة الزوجية ودور بارز في استقرار الأسرة التي هي اللبنة الأساسية للمجتع، فالنفقة تأتي في مقابل طاعة الزوجة لزوجها و تفرغها لإدارة بيتها وتربية أطفالها. وقد أثيرت في الآونة الأخيرة بعض الشبهات حول جدوى النفقة ومبرراتها حيث اعتبرتها بعض المنظات النسوية الفينستية وسيلة لإذلال المرأة وسبباً من أسباب تبعية الزوجة لزوجها؛ لذا طالبت برفعها من القانون, والغرض من هذا البحث هو بيان التأصيل الشرعي والقانوني لمسألة النفقة، ومدى صلاحية المشرع في رفعها أو تعديلها، مع بيان مدى شرعية و قانونية التعديلات التي أدخلت على المواد المتعلقة بالنفقة في قانون الأحوال الشخصية العراقي بموجب قانون التعديل رقم (15) لسنة 2008، وذلك من خلال بيان الآيات والأحاديث والنصوص القانونية المتعلقة بالنفقة و عرض آراء الفقهاء في تحليلها و تفسيرها.

الكلمات الدالة- التأصيل، مسألة النفقة، قانون الأحوال الشخصية.

المقدمة

يهدف قانون الأحوال الشخصية إلى تنظيم العلاقة بين الزوجين، وذلك من خلال تنظيم عقد الزواج وآثاره، و تقسيم الحقوق والواجبات بين الزوجين بصورة عادلة ومتكافئة, كما قال تعالى: ((وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْنَ بِالْمَعْرُوفِ))(سورة البقرة، الآية 228)، وذلك من أجل إقامة حياة زوجية مشتركة مستمرة ومستقرة ودائمة، و لا يتحقق ذلك إلا بقيام كل واحد من الزوجين بحقوق الآخر، ولو قام كل واحد من الزوجين بحقوق الآخر، ولو قام كل واحد من

الزوجين بما عليه من حقوق تجاه الآخر، قويت رابطة الزوجية بينها واستقرت الأسرة على أساس المحبة والمودة والتراحم بين أفرادها، وأدى ذلك إلى قيام مجتمع قوي صالح، وتعتبر النفقة إحدى أهم الحقوق الزوجة، وهي من أهم واجبات الزوج تجاه زوجته، ومن أجل ذلك خصص المشرع لها إحدى عشرة مادة قانونية, بدأً من المادة الثالثة والثلاثين.

أهمية البحث:

نظراً لأهمية مسألة النفقة ومساسها المباشر بحياة الزوجين والأسرة على وجه العموم والزوجة على وجه الحصوص، ونظراً لإرتباط هذه المسألة بأبواب فقهية متعددة و متنوعة، ولكثرة الحوادث والوقائع التي يتعلق بها، والتعديلات التي أجريت على المواد المتعلقة بها، آثرنا الحديث عن هذه المسألة وارتأينا ضرورة بيان النصوص والمواد المتعلقة بها من الناحية الفقهية والقانونية، والتأصيل الشرعي والقانوني لهذه المواد.

مشكلة البحث

تعرض قانون الأحوال الشخصية العراقي لعدة تعديلات متتالية وخصوصاً في إقليم كردستان، وتدخل المواد المتعلقة بالنفقة في إطار المواد التي تم تعديلها، ومن خلال هذا البحث نبين مدى شرعية وقانونية هذه التعديلات التي أجريت على المواد المتعلقة بالنفقة، وخصوصاً تعديلات القانون رقم (15) لسنة 2008، فإن كانت التعديلات مخالفة للشريعة الإسلامية ونصوصها الثابتة والقطعية فهي تعتبر غير قانونية أيضاً وذلك بحوجب المادة الثانية من الدستور العراقي لسنة 2005 والتي تنص على: " أولاً: الإسلام دين الدولة الرسمي، وهو مصدر أساسي للتشريع: أ. لا يجوز سن قانون يتعارض مع هذه الثوابت لا يعمل مدين أحكام الإسلام". لذلك أي نص في أي قانون يتعارض مع هذه الثوابت لا يعمل

وهنا تكمن مشكلة البحث التي نسعى إلى بيانها ومعالجتها.

مجلة جامعة التنمية البشرية

المجلد 7، العدد 1(2021) ؛ عدد الصفحات (11)؛ معرف الكائن الرقمي: 10.21928/juhd.v7n1y2021.pp1-11

ورقة بحث منتظمة: أُستلم البحث في 1 تشرين الثاني 2020؛ قُبل في 23 تشرين الثاني 2020؛ نُشرت في 10 كانون الأول 2021

nasrenlaw@gmail.com, khalid.salih@univsul.edu.ig : البريد الإلكتروني للمؤلف

منهجية البحث:

في سبيل دراسة هذا الموضوع بموضوعية وعلمية ومن أجل الوصول إلى الأهداف والإجابات المقنعة على الإشكاليات المطروحة سنعتمد على المنهج التأصيلي التحليلي المقارن.

خطة البحث:

لغرض دراسة موضوع البحث بصورة شاملة ومن جميع جوانبها وتغطية جميع المواد والفقرات المتعلقة بالنفقة، قمنا بتقسيم هذا البحث على ثلاثة مباحث وعشرة مطالب تناول في المبحث الأول ماهية النفقة وذلك من خلال ثلاثة مطالب، نتناول في المطلب الثالث: بيان عناصرها. ونتناول في المبحث الثاني النشوز وسقوط النفقة وذلك من خلال ثلاثة مطالب، نتناول في المبحث الثاني النشوز وسقوط النفقة وذلك من خلال ثلاثة الثاني: نتناول في المطلب الأول: تعريف النشوز كمبرر لسقوط النفقة. وفي المطلب الثالث: الآثار المتولية على الحكم بالنشوز و سقوط النفقة. وني المبحث الثالث بعض المسائل المتعلقة بالنفقة وذلك من خلال أربعة مطالب: نتناول في المبحث الثافقة. وفي المطلب الأول: أسس تقدير النفقة. وفي المطلب الثائي: تعديل النفقة. وفي المطلب الثائث: دين النفقة. وفي المطلب الرابع: نفقة زوجة الغائب والنفقة المؤقتة.

ختاما نقوم ببيان أهم النتائج والتوصيات التي توصلنا إليها وذلك في إطار خاتمة البحث. يليه فهرس المصادر والمراجع.

المبحث الأول

ماهية النفقة

سنتناول هذا المبحث تعريف النفقة مع بيان حكمها و عناصرها كلاً على حدة وذلك من خلال ثلاثة مطالب وعلى النحو الآتي:

المطلب الأول

تعريف النفقة

النفقة لغة: اسم من الإنفاق وما ينفق من الدراهم ونحوها والزاد وما يفرض للزوجة على زوجها من مال للطعام والكساء والسكنى والحضانة ونحوها، والجمع: نفقات ونفاق(إبراهيم مصطفى وآخرون، دون سنة النشر، ج2، ص942). والنفقة: ما أنفقت، واستنفقت على العيال وعلى نفسك(ابن منظور، 1414 هـ، ج10، ص358).

النفقة اصطلاحاً: عرف الفقهاء النفقة بتعريفات عدة منها:

عرفها الحنفية بأنها: (الطعام والكسوة والسكنى)(ابن نجيم، دون سنة النشر، ج4، ص188). وعرفها المالكية بأنها: (ما به قوام معتاد حال الآدمي دون سرف). (الصاوي، دون سنة النشر، ج2، ص729). وعرفها الشافعية بأنها: (مأخوذة من الإنفاق، وهو الإخراج ولا يستعمل إلا في الخير). (الشريبني، 1415ه-1994م، ج5، ص151). وعرفها الحنابلة بأنها: (كفاية من يمونه خبزا وأدما وكسوة ومسكنا وتوابعها). (البهوتي، دون سنة النشر، ج5، ص450-460).

وعرفها شراح قانون الأحوال الشخصية العراقي بأنها: (توفير ما تحتاج اليه الزوجة من مأكل وملبس وتطبيب وخدمة وكل ما يلزم لها حسب العرف)(الربيعي، 2011، ص 9).

المطلب الثاني

حكم نفقة الزوجية

نصت المادة الثالثة والعشرون على حكم نفقة الزوجية وعلى النحو التالي:

1- تجب النفقة للزوجة على الزوج من حين العقد الصحيح ولو كانت مقيمة في بيت أهلها إلا إذا طالبها الزوج بالإنتقال إلى بيته فامتنعت بغير حق.

2- يعتبر إمتناعها بحق مادام الزوج لم يدفع لها معجل محرها أو لم ينفق عليها".

ويتضح من هذا النص أن نفقة الزوجة تجب على زوجما من وقت انعقاد عقد الزواج الصحيح شرط توافر إمكانية التسليم من قبل الزوجة.

ويستمد هذا النص مشروعيته من نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية ومن إجماع الفقهاء.

اما القرآن فقد قال تعالى: ((وَعَلَى الْمَؤْلُودِ لَهُ رِزْقَهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ))(سورة البقرة، الآية 233). أي وعلى آباء الصبيان للمراضع رزق وكسوة والدتهن. (الطبري، 2000، ج5، ص43-44.).

وقوله تعالى: ((أَسْكِئُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمُّ))(سورة الطلاق، الآية 6). وهذه الآية وردت في سياق الطلاق، فإذا كانت النفقة واجبة على الزوج في حق المطلقات أثناء العدة فهي في أثناء استمرار الحياة الزوجية أوجب وأحق. (الربيعي، 2011، ص76).

وأما السنة فقد قال النبي ﷺ في خطبة حجة الوداع في معرض حديثه عن حقوق الزوجات: (ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف)(مسلم، دون سنة النشر، ج2، ص886).

وقال ﷺ لهند بنت عتبة امرأة أبي سفيان حين دخلت عليه و قالت: يا رسول الله، إن أبا سفيان رجل شحيح، لا يعطيني من النفقة ما يكفيني ويكفي بني إلا ما أخذت من ماله بغير علمه، فهل علي في ذلك من جناح؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: خذي من ماله بالمعروف ما يكفيك ويكفي بنيك (مسلم، دون سنة النشر، ج3، 1338).

وأما الاجماع: فقد اتفق أهل العلم على وجوب نفقة الزوجة على زوجما البالغ؛ لأنها محبوسة على حق الزوج وهي متفرغة لشؤون زوجما وتربية أولاده ما يمنعها من التصرف والاكتساب فلا بد من أن ينفق عليها(سيد سابق، 1977، ج2، ص170). وفيا يلي أقوالهم في ذلك:

قال الحنفية: (أن الأمة أجمعت على وجوب نفقة الزوجات)(الكاساني، 1986، ج4، ص15). وقال المالكية: (واتفقوا على أن من حقوق الزوجة على الزوج النفقة)(ابن رشد، 1975، ج2، ص54). وقال الشافعية: (ويجب على الزوج النفقة بالاتفاق)(الغزالي، 1417هم، ج6، ص203). وقال الحنابلة: (اتفق أهل العلم على وجوب نفقات

عناصر نفقة الزوجية

المطلب الثالث

نصت الفقرة الثانية من المادة الرابعة والعشرون على عناصر النفقة وعلى النحو التالي: "2- تشمل النفقة الطعام والكسوة والسكن ولوازمما وأجرة التطبيب بالقدر المعروف وخدمة الزوجة التي يكون لأمثالها معين".

وبموجب هذه الفقرة فإن عناصر النفقة هي الطعام، والكسوة، والسكن، وأجرة الطبيب، وخدمة الزوجة.

وهذه العناصر أجمع الفقهاء على إدراجها تحت مسمى النفقة، وفيا يلي أقوالهم في ذلك: قال الحنفية: (كل امرأة لها النفقة فلها الكسوة.. ولها السكنى... وقال محمد: إن كان لها خادم فعليه نفقته وإلا فلا) (الكاساني، 1986، ج4، ص22-24). وقال المالكية: (واجبات النفقة ستة: الطعام, والإدام, والخادم, والكسوة, وآلة التنظيف, والسكنى). (المواق، 1416ه-1994م، ج5، ص54-54). وقال الشافعية: (الحقوق الواجبة بالزوجية سبعة: الطعام، والإدام، والكسوة، وآلة التنظيف، ومتاع البيت، والسكنى، وخادم إن كانت ممن تخدم) (الشربيني، 1415ه-1994م، ج5، ص151). وقال الحنابلة: (فلها عليه جميع حاجتها، من مأول، ومشروب، وملبوس، ومسكن.. فإن كانت المرأة ممن لا تخدم نفسها؛ لكونها من ذوي الأقدار، أو مريضة، وجب لها خادم)(ابن قدامة، دون سنة النشر، ج8، ص159-200)، واستدلوا لذلك بما يلي:

بالنسبة للطعام استدلوا بقوله تعالى: ((وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ))(سورة البقرة، الآية 233). وبقول النبي ﷺ: (ولهن عليكم رزقهن). وهمها دليلان على وجوب الطعام.

وبالنسبة لوجوب الكسوة استدلوا بقوله تعالى: ((وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ))(سورة البقرة، الآية 233). وبقول النبي ﷺ: (ولهن عليكم...وكسوتهن بالمعروف)(مسلم، دون سنة النشر، ج2، ص886).

ولوجوب المسكن استدلوا بقوله تعالى: ((أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمُّ))(سورة الطلاق، الآية 6). فالله سبحانه تعالى أوجب السكنى مقروناً بالنفقة، ولأنها محتاجة إلى السكنى كحاجتها إلى النفقة. (محمود، 2004، ج3، ص55).

ولوجوب الخادم استدلوا بقوله تعالى: ((وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمُعْرُوفِ))(سورة النساء، الآية 19). فإن كانت المرأة ممن لا تخدم نفسها، لكونها من ذوي الأقدار، أو مريضة، فمن باب العشرة بالمعروف أن يعين لها خادما، ولأنه مما تحتاج إليه في الدوام فأشبه النفقة، فإذا لم يكن لها خادم فلا يجبر على أن يعطيها خادما (ابن قدامة، دون سنة النشر، ج8، ص94).

أما بالنسبة لأجرة الطبيب فلم يذهب أحد من فقهاء المذاهب الأربعة إلى أن النفقة تشمل أجرة الطبيب، واستدلوا بان النصوص الواردة تشمل الطعام والكسوة والسكنى، واجرة الطبيب يراد لإصلاح الجسم، فلا يلزمه، كما لا يلزم المستأجر بناء ما يقع من الدار، وحفظ أصولها(ابن عابدين، 1992، ج3، ص575. والخرشي، دون سنة النشر، ج4، ص187. الشريني، 1415ه-1994م، ج5، ص159. وابن قدامة، دون سنة النشر، ج8، ص199.

الزوجات على أزواجمن)(ابن قدامة، دون سنة النشر ، ج9، ص230). وقال ابن حجر: (انعقد الإجماع على وجوب نفقة الزوجة)(ابن حجر، 1379هم، ج9، ص500).

إذن فما ورد في هذا النص من وجوب نفقة الزوجة على زوجما أمر منصوص عليه شرعًا بنصوص صريحة وواضحة وهو مجمع عليه بين الفقهاء.

وأما بالنسبة لسبب وجوب هذه النفقة وهل أن مجرد عقد الزواج كاف لذلك فقد اتفق الفقهاء على أن مجرد العقد لا يعد كافيا لذلك، بل يجب أن يكون العقد مصاحبا بإمكانية التسليم. أما إذا امتنعت الزوجة من تسليم نفسها لزوجها دون مبرر شرعي فلا نفقة لها وإن كان العقد منعقداً، وهو ما أخذ به القانون، وفيها يلي أقوالهم في ذلك:

قال الحنفية: (تجب النفقة بالاتفاق لصحة النكاح عند الكل، وحل وطؤها... وقوله إذا سلمت نفسها في منزله ليس شرطا لازما في ظاهر الرواية بل من حين العقد الصحيح، وإن لم تنتقل إلى منزل الزوج إذا لم يطلب الزوج انتقالها فإن طلبه فامتنعت لحق لها كهرها لا تسقط أيضا)(الزيلعي، 1313هـ، ج3، ص51). وقال المالكية: (تجب النفقة للزوجة إن دخل بها ومكنته من نفسها بعد الدخول بها، وإلا فلا نفقة لها لعدم القدرة على الاستمتاع بها، فإن دخل فعليه النفقة)(الصاوي، دون سنة النشر، ج2، ص730). وقال الشافعية: (لا تجب النفقة لامرأة حتى تدخل على زوجها أو تخلي بينه وبين الدخول عليها فيكون الزوج يترك ذلك فإذا كانت هي الممتنعة من الدخول عليه فلا نفقة لها لأنها مانعة له نفسها)(الشافعي، 1990، ج5، ص95). وقال الحنابلة: (يجب على الرجل نفقة زوجته، وكسوتها بالمعروف إذا سلمت نفسها إليه، ومكنته من الاستمتاع بها..فإن امتنعت من تسليم نفسها كما يجب عليها، أو مكنت من استمتاع دون استمتاع فلا نفقة لها) (ابن قدامة، 1994، ج3، ص227).

أما إن كان امتناعها من تسليم نفسها يستند لمبرر شرعي فلا تسقط نفقتها بالإجباع محما طالت المدة كما لو امتنعت عنه لعدم إيفائها محرها المعجل المستحق لها.(الكردي، 1426هـ -2006م، ص 262). ومن أقوالهم في ذلك:

قال الحنفية: (أما إذا امتنعت عن الانتقال، فإن كان الامتناع لحق بأن امتنعت لتستوفي محموها فلها النفقة لأن إيفاء المهر واجب على الزوج) (محمود، 2004، ج3، ص519). وقال المالكية: (ولها أن تمنعه نفسها حتى تأخذ الصداق منه) (مالك، 1994، ج2، ص178). وقال الشافعية: (ولها حبس نفسها لتقبض المهر المعين والحال) (الشربيني، 1415ه-1994م، ج4، ص370). وقال الحنابلة: (فإن منعت نفسها حتى تتسلم صداقها، وكان حالا، فلها ذلك) (ابن قدامة، دون سنة النشر، ج7، ص260).

وهذا ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الثالثة والعشرين والتي تم تعديلها بموجب قانون التعديل رقم (15) لسنة (2008) على النحو الآتي: " تجب نفقة الزوجة على الزوج وفي حالة يسار الزوجة تكون المسؤولية مشتركة إن رضيت بها".

ولم يأت التعديل بأمر جديد سوى أنه نص على أن للمرأة أن تتنازل عن حق نفقتها وتشارك في الإنفاق إن رضيت بذلك، وهذا أمر وارد شرعًا وقانونا ولا داعي للنص عليه أصلاً، إذ أن من حق الزوجين التنازل عن حقوقها الزوجية لبعضها كلاً أو جزءا في أغلب المسائل المذكورة في القانون والنفقة تدخل في إطار هذه الحقوق والقانون في العادة يذكر المسائل المتنازع عليها وأسلوب حسم الخلاف فيها وليست المسائل الرضائية المتفق

4 معة التنمية البشرية

أما الشيعة الامامية فقد ذهبوا إلى أن النفقة الواجبة على الزوج تشمل نفقات الولادة وأجرة القابلة أو المستشفى أو الطبيب أو التطبيب وثمن الأدوية إن احتاجت لذلك(المشيخص، 2018، ص 55).

وهذا هو الراجح والذي أخذ به القانون، لأن عدم وجوب تطبيبها وعلاجما مناف لصفة المودة والرحمة التي هي أساس الزواج وأصل شرعته فالله تعالى يقول: ((وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً))(سورة الروم، الآية 21)، فاين المودة حين يترك الزوج زوجته مريضة دون علاج، ولا يرسلها إلى طبيب، وأين وجه الرحمة حين لا يشتري لها دواء يوصف لها، ثم هل يعقل أن يلزم الشرع الزوج بأجرة الطعام والكساء والزينة والخادم ولا يلزمه بأجرة الدواء والعلاج مع أنها أهم لبقاء حياتها وديمومة عشرتها؟! وهل يعقل أن يلزمه الشرع بحسن معاشرتها وإكرامحا ويسمح له أن يتركها طريحة الفراش تعاني آلام المرض والوحدة ولا يلزمه بالوقوف إلى جانبها ومواساتها وهي في أمس الحاجة إليه في حال المرض؟! فهذا نما لا يعقل شرعاً ولا قانونا ولا عرفا؛ لذا يكون التطبيب والعلاج جزءاً أساسيا من النفقة الواجبة للزوجة على الزوج ويلزم بها على قدر حاله(سهارة، 2008، أساسيا من النفقة الواجبة للزوجة على الزوج ويلزم بها على قدر حاله(سهارة، 2008).

وقد استقر القضاء العراقي وعلى رأسه قضاء محكمة التمييز على إلزام الزوج بنفقات العلاج، وهذا ما قضت به محكمة التمييز في قرارها المرقم 519/شخصية/1982 في 1978/3/15 سئل الزوج عن المصاريف المعتادة لعلاج زوجته بعد السؤال من إحدى المستشفيات الحكومية عن مقدارها على أن لا تزيد على ما دفعته الزوجة فعلاً)(الربيعي، 2011، ص88).

ونظرا لأهمية المسكن الشرعي ذكرت المادة السادسة والعشرون بعض شروط المسكن وحكم إسكان الغير في بيت الزوجية وعلى النحو التالي: "1- ليس للزوج أن يسكن مع زوجته بغير رضاها ضرتها في دار واحدة.

2- للزوج أن يسكن مع زوجته في دار الزوجية ولده من غيرها حتى سن البلوغ.

3-على الزوج إسكان أبويه أو أحدهما مع زوجته في دار الزوجية، وليس للزوجة الإعتراض على ذلك.

4-للزوج أن يسكن مع زوجته في دار واحدة من يكون مسؤولاً عن إعالتهم شرعاً، بشرط أن لا يلحقها ضرر من ذلك".

وهذه المادة صدرت بموجب القانون رقم 19 لسنة 1999، والتي لا تعتبر نافذة في كوردستان فتبقى المادة على حالها قبل التعديل ونصها: " ليس للزوج أن يسكن مع زوجته ضرتها في دار واحدة بغير رضاها وليس له اسكان أحد أقاربه معها إلا برضاها سوى ولده الصغير غير المميز".

ذكرنا فيما مضى أن المسكن هو عنصر من عناصر النفقة التي يلزم الزوج بتأمينها للزوجة فهوحق من حقوق الزوجة وأثر من آثار عقد الزواج، والأصل في إثبات هذا الحق قوله تعالى: ((أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ))(سورة الطلاق، الآية 6). وهذه الآية وردت في حق المطلقات أثناء عدتهن، وإذا وجبت السكنى للمطلقة، فوجوبها للتي لاتزال في الحياة الزوجية أولى. (ابن قدامة، دون سنة النشر، ج8، ص200).

ويشترط في المسكن الشرعي المعد للحياة الزوجية أن تتوافر فيه بعض الشروط ومنها: انفراد الزوجة في المسكن، فالفقهاء متفقون على وجوب إسكان الزوجة بشكل منفرد عن أهل الزوج، حتى يتحقق المقصود من النكاح، وحتى لا تتأذى الزوجة بوجودهم

معها. (البابرتي، دون سنة النشر، ج4، ص397. و الخرشي، دون سنة النشر، ج4، ص188).

وأوجب قانون الأحوال الشخصية على الزوج أن يهيئ المسكن للزوجة ومنع من إسكان ضربها وأولاد الزوج من غيرها وأقاربه في السكن الذي أعده لها بغير رضاها، واستثنى القانون أولاد الزوج غير المميزين، لأن أطفاله غير المميزين سيضيعون لو لم يسكنوا عند أيهم.

فحق السكنى حق ثابت للزوجة و يجوز أن يتفقا عليه، وللعرف دور كبير في تحديد المسكن الشرعي، والأصل ألا يكون هناك أي ايذاء للزوجة من اسكان غيرها معها في دارها.

المبحث الثاني

النشوز وآثاره

نتناول في هذا المبحث النشوز وآثاره وذلك من خلال ثلاثة مطالب، نتناول في المطلب الأول: تعريف النشوز كمبرر لسقوط النفقة. وفي المطلب الثاني: نتناول حالات النشوز التي تؤدي إلى سقوط النفقة. وفي المطلب الثالث: الآثار المترتبة على الحكم بالنشوز. وعلى النحو التالي:

المطلب الأول

تعريف النشوز

النفقة الزوجية تثبت مقابل مطاوعة الزوجة لزوجما والتزامما بواجباتها الزوجية، وإذا لم تلتزم بها سقطت نفقتها الزوجية، وهذه الحالة تسمى بالنشوز.

والأصل في نشوز الزوجة قوله تعالى: ((وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَصَاحِ غير خاص بالنساء بل يشمل في الْمَصَاحِ غير خاص بالنساء بل يشمل الرجال والنساء على حد سواء، فكما ذكر القرآن نشوز الزوجة ذكر في مقابل ذلك نشوز الزوج أيضاً فقال تعالى: ((وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحًا بَيْنَهُمَا صُلْحًا))(سورة النساء، الآية 128).

والنشوز في اللغة: مشتق من النشز وهو ما ارتفع من الأرض. ونشزت المرأة بزوجما وعلى زوجما تنشز وتنشز نشوزا، وهي ناشز: ارتفعت عليه واستعصت عليه وأبغضته وخرجت عن طاعته وفركته، نشوز المرأة استعصاؤها على زوجما، ونشز هو عليها نشوزا كذلك، وضربها وجفاها وأضر بها(ابن منظور، 1414هـ، ج5، ص418).

وفي الإصطلاح: عرف الفقهاء النشوز بتعريفات عديدة، وهذه التعريفات بعضها حصرت النشوز وبعضها وسعت نطاق النشوز، وسيتم عرض التعريفات لكل مذهب على الوجه الآتى:

عرفه الحنفية بأنه: (النشوز في النكاح أن تمنع نفسها من الزوج بغير حق خارجة من منزله بأن خرجت بغير إذنه وغابت أو سافرت). (الكاساني، 1986، ج4، ص22). وعرفه المالكية بأنه: (النشوز الخروج عن الطاعة الواجبة كأن منعته الاستمتاع بها أو خرجت بلا إذن). (الدسوقي، دون سنة النشر، ج2، ص343). وعند الشافعية هو: (امتناعها عليه إذا دعاها إلى فراشه النشوز مأخوذ من الارتفاع)(الماوردي، دون سنة

النشر، ج9، ص1409). وعرفه الحنابلة بأنه: (نشوز المرأة وهو معصيتها زوجما فيما يجب له عليها من حقوق النكاح)(ابن قدامة، 1414هـ - 1994م، ج3، ص92).

ولم يتطرق قانون الأحوال الشخصية العراقي لتعريف النشوز, إلا أنه وبعد قانون التعديل رقم (15) لسنة (2008) تم تعديل المادة وبموجب هذا التعديل تم تعريف النشوز على النحو الآتي: " أولاً: النشوز هو تعالى أحد الزوجين على الآخر"

بموجب هذا التعديل فإن النشوز هو تعالي أحد الزوجين على الآخر وهذا التعريف خاطيء و قاصر للنشوز، لأنه لا يمكن حصر جميع حالات النشوز في التعالي، لأن غالبية حالات النشوز قد لا يكون سببها التعالي، فالتعالي قد يكون السبب الدافع لحالة النشوز، وأما التعالي في حد ذاته فيمكن أن لا يصل إلى درجة النشوز وبالتالي لا يدخل في إطار النشوز أصلاً (رشيد، محسن جلال، 2010، ص126). ثم إن النشوز له أبعاد ومنطلقات مختلفة، فبعض حالات النشوز نابعة من التقصير والإهمال، وبعضها من التعنت والتكبر، وبعضها من الكسل والخول، وبعضها من طبيعة الشخص، لذا من الصعب حصرها أو حتى تعريفها تعريفا جامعا مانعا، لذا اكتفى قانون الأحوال الشخصية العراقي ببيان بعض حالاته و آثاره و لم يتطرق الى تعريف مصطلح النشوز أو حتى ذكره لذا من الأفضل ترك تعريف النشوز لصعوبة حصر حالاته كما كان عليه القانون في السابق.

المطلب الثاني

حالات النشوز

نصت المادة الخامسة والعشرون على المسائل المتعلقة بنشوز الزوجة و الحالات التي تسقط فيها نفقة الزوجية و على النحو التالي: " 1- لا نفقة للزوجة في الأحوال الآتية:

أ- إذا تركت بيت زوجما بلا إذن، وبغير وجه شرعي.

ب- إذا حبست عن جريمة أو دين.

ج- إذا إمتنعت عن السفر مع زوجما بدون عذر شرعي".

وجميع هذه الحالات التي ذكرتها المادة تدخل في إطار النشوز وهي حالات جاءت على سبيل المثال لا الحصر، لأن حالات النشوز أعم من ذلك بكثير.

وبموجب قانون التعديل رقم (15) لسنة (2008) تم تعميم النشوز وآثاره على الرجل والمرأة وذلك بهدف تطبيق نظرية المساواة بين الرجل والمرأة، فنص القانون الجديد على أن: " النشوز هو تعالي أحد الزوجين على الآخر في الحالات الآتية:

1- هجر الزوج أو ترك الزوجة بيت الزوجية بلا إذن وبغير وجه شرعي.

 2- تعسف أي من الزوجين في أداء الواجبات الزوجية أو الإخلال بها قاصدا الإضرار بالزوج الآخر.

3- عدم تهيئة الزوج لزوجته البيت الشرعي المناسب لحالتها الإجتماعية والإقتصادية.

4- منع الزوج أو الزوجة من الدخول إلى البيت دون عذر شرعي.

وبموجب هذا التعديل أن النشوز قد يكون من الزوجة وقد يكون من الزوج، لأن هذه الحالات الأربعة تشمل كل من الزوج والزوجة إلا الحالة الثالثة التي تخص الزوج، والهدف فيه هو تطبيق نظرية المساواة بين الرجل والمرأة، والذي قرره الفقهاء أن نشوز الزوج يختلف عن نشوز الزوجة من حيث المعنى والصفة وما يترتب عليه من آثار،

وهذا مالم يفطن له المشرع الكوردستاني إذ جعل النشوز عندكل واحد من الزوجين واحداً وهذا هو الخلل بعينه، فالمفسرون والفقهاء فسروا نشوز الزوج تفسيراً مختلفاً عن نشوز الزوجة، فقد ورد عنهم أن النشوز هو تركه لها وجفاءه إياها، أو ترفعه عنها لبغضها أو أثرةً عليها إما لدمامتها، أو كبر سنها, أو غير ذلك من أمورها، أو أن يتجافى عنها أو أن يؤذيها بسب أو ضرب(البامرني، 2020، ص58).

ومن جانب آخر فإن إضافة النشوز إلى الرجل ليس له أية فائدة قانونية، لأنه لم يتغير شيء من آثار النشوز التي كانت موجودة قبل التعديل، سواء بالنسبة للآثار المتعلقة بالنفقة أو المتعلقة بالتفريق ومقدار المهر المستحق للزوجة (كريم، 2015، ص183). بالإضافة إلى أن حالات نشوز الزوج تم ذكرها في المواد المتعلقة بالتفريق وخصوصا المادة (43) الخاصة بالحالات الي يحق للزوجة وحدها طلب التفريق، لذا من الأفضل إعادة المدة إلى ماكانت عليه في السابق وعدم الخلط بين هذه الحالات وآثارها المترتبة عليها.

ثم جاءت الفقرة الثانية من المادة لتنص على الحالات التي تعفى الزوجة من مطاوعة زوجما وتعفيها من الآثار المترتبة على تلك الحالة، وهذه الحالات تم حصرها في حالة تعسف الزوج في طلب الطاعة، فجاء نص الفقرة كالتالي:

2- لاتلزم الزوجة بمطاوعة زوجما، ولا تعتبر ناشزاً إذا كان الزوج متعسفاً في طلب المطاوعة قاصداً الإضرار بها أو التضييق عليها, ويعتبر من قبيل التعسف و الإضرار بوجه خاص ما يلي:

أ- عدم تهيئة الزوج لزوجته بيتاً شرعياً يتناسب مع حالة الزوجين الإجتماعية والإقتصادية. ب- إذا كان البيت الشرعي المهيأ بعيداً عن محل عمل الزوجة, بحيث يعتذر معه التوفيق بين إلتزاماتها البيتية والوظيفية.

ج- إذا كانت الأثاث المجهزة للبيت الشرعي لا تعود للزوج.

د- إذا كانت الزوجة مريضة بمرض يمنعها من مطاوعة الزوج.

وتم حذف الفقرة الثانية من المادة بفروعها الأربعة وتم إستبدالها بالفقرة التالية: (تعسف أي من الزوجين في أداء الواجبات الزوجية أو الإخلال بها قاصدا الإضرار بالزوج الآخر)، والهدف فيه أيضاً هو تطبيق نظرية المساواة بين الرجل والمرأة، وبموجب هذا التعديل إذا كان الزوج أو الزوجة متعسفاً يعتبر ناشزاً.

ثم جاءت الفقرتان الثالثة والرابعة لتنصا على بعض الإجراءات القضائية المتعلقة بالحكم بنشوز الزوجين وليست الزوجة فقط فنصت على وجوب تريث المحكمة في أصدار الحكم بالنشوز و على بذل المحكمة لمساعي إزالة الأسباب التي أدت إلى نشوز الزوجة وعلى النحو التالي: 3- على المحكمة أن تتريث في إصدار الحكم بنشوز الزوجة حتى تقف على أسباب رفضها مطاوعة زوجما.

4- على المحكمة أن تقضي بنشوز الزوجة, بعد أن تستنفذ جميع مساعيها في إزالة الأسباب التي تحول دون المطاوعة .

وتم تعديل الفقرة الثالثة والرابعة من المادة ودمجها في فقرة واحدة بموجب قانون التعديل رقم (15) لعام (2008) وأصبح نصها على النحو التالي:

ثانياً: على المحكمة أن تتريث في إصدار الحكم بنشوز أحد الزوجين حتى تقف على أسباب النشوز وأن تستنفذ جميع مساعيها في إزالة تلك الأسباب التي تحول دون ذلك.

6 معة التنمية البشرية

المطلب الثالث

آثار النشوز

النشوز في الحياة الزوجية له تبعات وآثار على حقوق وواجبات كلا الزوجين، فكما أن نشوز الزوجة له تبعات وآثار فنشوز الزوج أيضاً له تبعات وآثار، والحديث في المادة الخامسة والعشرون هو عن نشوز الزوجة وآثاره، وتطرق القانون إلى نشوز الزوج وآثاره ضمن مسائل التفريق القضائي، فمن الخطأ أن يفهم أن النشوز حالة خاصة بالنساء وان الرجل لا يتأتى منه النشوز، أو يفهم أن الزوجة وحدها هي المسؤولة عن حالات النشوز وأن الزوج لا يتحمل مسئولية نشوزه، بل هما سيان في ذلك، ولكن بحكم أن النفقة تجب في مقابل المطاوعة والحديث هنا عن النفقة و تبعاتها، فمن الطبيعي أن يتطرق القانون هنا إلى الحالات التي تسقط فيها النفقة وهي تنحصر جميعها في حالات النشوز.

فجاءت الفقرة الخامسة لتنص على الآثار المترتبة على الحكم بنشوز الزوجة ومنها: سقوط النفقة، والمهر، والحكم بالتفريق، وهي ثلاثة آثار نذكرها تباعا و على النحو التالي:

الأثر الأول: أثر النشوز على النفقة:

مع أن القانون لم ينص صراحة على سقوط النفقة، ولكن يستنبط ذلك من المفهوم المخالف للفقرة الأولى من المادة الرابعة والعشرين، فإذا كانت نفقة الزوجة غير الناشز تعتبر دينا في ذمة زوجها من وقت امتناعه عن الإنفاق عليها، فإن ذلك يعني أن الزوجة الناشز لا نفقة لها، ما يعني ان النشوز يؤدي إلى اسقاط النفقة وهذا الحكم متفق عليه بين فقهاء المذاهب الأربعة. وفيا يلى أقوالهم في ذلك:

قال الحنفية: (ولا نفقة للناشزة لفوات التسليم بمعنى من جمتها وهو النشوز والنشوز في النكاح أن تمنع نفسها من الزوج بغير حق خارجة من منزله بأن خرجت بغير إذنه وغابت أو سافرت)(الكاساني، 1986، ج4، ص22).

وقال المالكية: (أن الزوجة إذا منعت زوجها من الوطء لغير عذر فإن نفقتها تسقط عنه لأن منعها نشوز والنفقة تسقط بالنشوز) (الخرشي، دون سنة النشر، ج4، ص191). وقال الشافعية: (يجب لها النفقة من حين عادت إلى منزله، لأن النفقة سقطت بنشوزها، وقد زال النشوز، فعادت نفقتها) (العمراني، 1421 هـ- 2000 م، ج11، ص240). وقال الحنابلة: (وما يلحقها من الإثم والضرر بنشوزها من سقوط نفقتها وقسمها وإباحة ضربها وأذاها) (ابن قدامة، 1414 هـ - 1994 م، ج3، ص92).

وحجتهم في ذلك هي قوله تعالى: ((وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِع))(سورة النساء، الاية 34)، فالله أمر بهجرها في المضجع، وأسقط حقها فيه لنشوزها، فمن باب أولى إسقاط نفقتها. ثم إن النفقة وجبت مقابل تمكين الزوجة من نفسها، فإذا امتنعت من ذلك سقط حقها فيها، كالبائع إذا رفض تسليم المبيع فإنه يسقط حقه في الثمن.

الأثر الثاني: أثر النشوز على المهر: كما أن النشوز يؤدي إلى إسقاط النفقة فهو يؤدي إلى التأثير على المهر أيضاً، وذلك حسب اساءة كل من الزوجين.

وبموجب الفقرة الخامسة فإن الحكم بنشوز الزوجة يؤدي إلى إسقاط جميع المهر وفق البند (ب) حيث قضت بإلزام الزوجة برد ما قبضت ويسقط المهر المؤجل إذا كان التفريق قبل الدخول, وإذا كان التفريق بعد الدخول, تخسر محرها المؤجل, إذا كانت قد قبضت جميع المهر فتلزم الزوجة برد نصف ما قبضته.

الأثر الثالث: أثر النشوز على التفريق بين الزوجين:

بالإضافة إلى الأثرين السابقين يعتبر النشوز سبباً من أسباب التفريق, فيحق لكل من الزوجين طلب التفريق، فإذا كانت الزوجة هي الناشزة وأصرت على عدم مطاوعة زوجها فلا يحق لها طلب التفريق إلا بعد مرور سنتين على إكتساب حكم النشوز درجة البتات, ولزوجها طالب التفريق منها فوراً بعد اكتساب حكم النشوز درجة البتات، فنصت الفقرة الخامسة من المادة على مشروعية طلب التفريق بموجب النشوز و على النحو التالى:

5- يعتبر النشوز سبباً من أسباب التفريق، وذلك على الوجه الآتي:

أ- للزوجة طلب التفريق، بعد مرور (سنتين) من تاريخ اكتساب حكم النشوز درجة البتات, وعلى المحكمة أن تقضي بالتفريق. وفي هذه الحالة يسقط المهر المؤجل، فإذاكانت الزوجة قد قبضت جميع المهر، ألزمت برد نصف ما قبضته.

ب- للزوج طلب التفريق بعد اكتساب حكم النشوز درجة البتات، وعلى المحكمة أن تقضي بالتفريق وتلزم الزوجة برد ما قبضته من محرها المعجل، ويسقط محرها المؤجل، إذا كان التفريق بعد الدخول، فيسقط المهر المؤجل، وتلزم الزوجة برد نصف ما قبضته، إذا كانت قد قبضت جميع المهر.

6- يعتبر التفريق وفق الفقرة (5) من هذه المادة, طلاقاً بائناً بينونة صغرى.

فالمشرع فرق بين الزوجين في الزمن الذي يحق لهما طلب التفريق، ويرى البعض أن مدة السنتين التي منحها القانون للزوجة هي إحدى ضإنات الحفاظ على الأسرة اذ من المكن أن تراجع المرأة نفسها وتعود لرشدها ولبيت زوجما وتستأنف الحياة الزوجية.

وقد تم تعديل الفقرة الخامسة على النحو الآتي:

ثالثاً: يعتبر النشوز سببا من أسباب التفريق بعد مرور ستة أشهر على اكتساب حكم النشوز درجة ألبتات وعلى الوجه الآتي:

1- إذا كان الزوج هو الناشز فيلزم بنفقة الزوجة طيلة فترة النشوز وفي حالة التفريق
 بينها يلزم بدفع المهر المؤجل ونفقة العدة والتعويض المستحق إن كان له مقتضي.

2- إذا كانت الزوجة ناشزاً فتحرم من النفقة ويسقط محرها المؤجل في حالة التفريق بينهما بعد الدخول فإذا كانت قد قبضت جميع المهر ألزمت برد نصف ما قبضته, أما إذا كان التفريق قبل الدخول فيسقط المهر المؤجل وتلزم برد ما قبضته من محرها المعجل.

رابعاً: يعتبر التفريق وفق أحكام هذه المادة طلاقا بائنا بينونة صغرى.

وبموجب هذا التعديل فإن المشرع الكوردستاني لم يفرق بين الزوج والزوجة من حيث المدة لطلب التفريق وجعله ستة أشهر لكلا الزوجين، فساوى بين الجاني الناشز والمجني عليها في الحكم.

ثم إن النص على أنه إن كان الزوج هو الناشر فيستمر واجب الإنفاق عليه، وعند التفريق يلزم بدفع المهر المؤجل ونفقة العدة والتعويض المستحق إن كان له مقتضي، فهذا ليس له أي داع شرعاً وقانوناً، لأن وجوب النفقة للزوجة على الزوج حق ثابت شرعاً بنصوص صحيحة و صريحة وثابت قانوناً بالمادة الثالثة والعشرين، لذا كان من الأجدر بالمشرع أن ينص فقط على التعويض الذي تستحقه الزوجة إن كان له مقتضى (البامرني، 2020، ص 59).

المبحث الثالث

بعض المسائل المتعلقة بالنفقة

نتناول في هذا المبحث بعض المسائل المتعلقة بالنشوز وذلك من خلال أربعة مطالب: نتناول في المطلب الأول: أسس تقدير النفقة. وفي المطلب الثاني: تعديل النفقة. وفي المطلب الثالث: دين النفقة. وفي المطلب الرابع: نفقة زوجة الغائب والنفقة المؤقتة.

المطلب الأول

أسس تقدير النفقة

نبين في هذا المطلب أساس تقدير النفقة، وهل النفقة تقدر بحال الزوجين معا أو بحال أحدها، فنصت المادة السابعة والعشرون على كيفية تقدير النفقة والأساس الذي يمكن الإستناد إليه في ذلك، فنصت على تقدير ذلك بحال الزوجين معاً وعلى النحو الآتي: "تقدر النفقة للزوجة على زوجتها بحسب حالتيها يسراً وعسراً". وهذه المادة مأخوذة من مذهب المالكية والحنابلة والحنفية في رواية، والذين ذهبوا إلى أن النفقة تقدر بحسب حال الزوجين معاً، وفيها يلى أقوالهم في ذلك:

قال المالكية: (المعتبر في النفقة حال الزوجين وحال بلدهما وزمنها وسعرها) (المواق، 1416هـ-1994م، ج5، ص543). وقال الحنابلة: (وتختلف النفقة باختلاف حال الزوجين يسارا وإعسارا) (البهوتي، دون سنة النشر، ج5، ص460). وقال الحنفية: (ويعتبر في ذلك حالهما جميعا، وهذا اختيار الخصاف وعليه الفتوى، تفسيره أنهما إذا كانا موسرين تجب نفقة الليسار. وإن كانا معسرين فنفقة الإعسار. وإن كانت المرأة معسرة والزوج موسرا، فنفقتها دون نفقة الموسرات وفوق نفقة المعسرات) (العيني، 2000، ج5، ص661).

واستدل الفقهاء لذلك بقوله تعالى: ((لَيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِه وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آثَاهُ اللهُ))(سورة الطلاق، الآية 7). وقول النبي لله لهند بنت عتبة امرأة أبي سفيان: (خذي من ماله بالمعروف ما يكفيك ويكفي بنيك)(مسلم، دون سنة النشر، ج3، ص1338). فالآية تدل على اعتبار حالى الزوج، والحديث يدل على اعتبار حالى الزوج، والحديث يدل على اعتبار حالى الزوجة، فوجب الجمع بينها واعتبار حالها في ذلك.

وذهب الشافعية والظاهرية والحنفية في رواية إلى أن النفقة تقدر بحال الزوج دون الزوجة، ومن أقوالهم في ذلك:

قال الشافعية: (نفقات الزوجات مقدرة تختلف باليسار والإعسار، ويعتبر فيها حال الزوج دون الزوجة). (الماوردي، دون سنة النشر، ج11، ص953). وقال الظاهرية: (وينفق الرجل على امرأته...على قدر ماله). (ابن حزم الأندلسي، دون سنة النشر، ج9، ص249). وقال الحنفية: (يعتبر في النفقة حال الزوج). (العيني، 2000، ج5، ص661). وقد استدلوا الذلك بقوله تعالى: ((إينفيق ذُو سَعَةِ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقُ مِمًّا آتَاهُ اللَّهُ)) (سورة الطلاق، الآية7). وإن الزوجة الموسرة عندما تزوجت المعسر رضيت مقدماً بنفقة المعسرين. وذهب بعض الحنفية إلى أن النفقة تقدر بخال الزوجة، واستدلوا على ذلك بقول النبي الله لهند بنت عتبة امرأة أبي سفيان: (خذي من ماله بالمعروف ما يكفيك ويكفي بنيك)(مسلم، دون سنة النشر، ج3، ص ح1338).

إذن فالثابت المقطوع به في المسألة هو وجوب النفقة على الزوج وأما بالنسبة لأساس تقديرها فهو مسألة اجتهادية وقابلة للتعديل والتغيير وقد أخذ القانون فيه بالرأي الذي

ذكرناه، ويرى بعض شراح قانون الأحوال الشخصية، أنه كان من الأجدر بالمشرع أن يأخذ بالرأي الذي تقدر النفقة بحال الزوج وحده، لأنه هو المكلف بها فيجب تقديرها حسب طاقته واستطاعته إذ لا تكليف إلا بمقدور وحتى الآية حين ذكرت ذلك علقه بقدرة الزوج وطاقته فنصت على أنه: ((لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَالْمُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ)) سورة الطلاق، الآية 7). وخصوصا إذا علمنا أن الأمر فيه مرونة، فالقاضي له تعديل النفقة متى تغيرت أحوال الزوج من الإعسار إلى اليسار وبالعكس، أما تقدير النفقة بحسب حاليها فيتضمن اجحافاً بحق الزوج وخصوصا في حال يسار الزوجة إذ أن يسارها يكون سبباً في زيادة إعساره (الزحيلي، دون سنة النشر، على الروجة و كريم، 2015، ص173).

المطلب الثاني

تعديل النفقة

ما دامت النفقة تقدر بحسب حال الزوجين يسراً وعسراً ومن المحال أن تدوم هذه الحال على صفة واحدة وإنما تتغير بتغير حال الزوجين والأوضاع الاقتصادية والأسعار رخصاً وغلاء، فقد نص القانون على جواز تعديل النفقة وتغيير مقدارها، وهذا ما نصت عليه المادة الثامنة والعشرون وعلى النحو الآتي:

" 1- تجوز زيادة النفقة ونقصها بتبدل حالة الزوجين المالية وأسعار البلد.

2- تقبل دعوى الزيادة أو النقص في النفقة المفروضة عند حدوث طوارئ تقتضي ذلك". لذلك فمن المنطقي أن تأتي هذه المادة وتنص على إمكانية طلب زيادة النفقة أو نقصها من قبل الزوجين وفق تبدل حالة الزوجين المالية وأسعار البلد أوحدوث طوارئ تقتضي ذلك.

وهذه المادة محل اتفاق بين الفقهاء، ومادام الأمر مجمعا عليه بين الفقهاء، لذا لايجوز تعديل المادة أو تغييرها أو تبديلها، وفيما يلي أقوالهم في ذلك:

قال الحنفية: (ولو فرض القاضي لها نفقة شهر وهو معسر ثم أيسر قبل تمام الشهر يزيدها في الفرض، لأن النفقة تختلف باختلاف اليسار والإعسار ...لأن الواجب كفاية الوقت وذلك يختلف باختلاف السعر (الكاساني، 1986، ج4، ص 25). قال المالكية: (المعتبر في النفقة حال الزوجين وحال بلدهما وزمنها وسعرها) (المواق، 1416ه-1994م، ج5، ص54). وقال الشافعية: (النفقة لا تقدر بل تجب الكفاية فتزاد وتنقص بحسب الحاجة) (الشريدي، 1415ه-1994م، ج5، ص175). وقال الحنابلة: (النفقة مقدرة بالكفاية فيجب لها كفايتها وتختلف النفقة باختلاف حال الزوجين يسارا وإعسارا) (البهوتي، دون سنة النشر، ج5، ص460).

المطلب الثالث

دين النفقة

نصت الفقرة الأولى من المادة الرابعة والعشرون على دين النفقة وعلى النحو الآتي: "1-تعتبر نفقة الزوجية غير الناشز ديناً في ذمة زوجما عن مدة لا تزيد على سنة واحدة من وقت امتناعه عن الإنفاق عليها.

وهذه الفقرة تعتبر نتيجة طبيعية للمادة الأولى التي نصت على وجوب النفقة على الزوج وترتبها من تأريخ العقد الصحيح, وإذا كان الأمر كذلك فمن الطبيعي أن الزوج إذا لم يقم بواجب الإنفاق تبقى النفقة ديناً في ذمته.

واستمد المشرع هذه الفقرة – إضافة إلى النصوص التي سبق ذكرها- مما روي أن عمر رضي الله عنه كتب إلى أمراء الأجناد في رجال غابوا عن نسائهم يأمرهم أن ينفقوا أو يطلقوا، فإن طلقوا بعثوا بنفقة ما مضى، ولأنها حق يجب مع اليسار والإعسار فلم يسقط بمضي الزمان كأجرة العقار والديون.

قال ابن المنذر: هذه نفقة وجبت بالكتاب والسنة والإجماع ولا يزول ما وجب بهذه الحجج إلا بمثلها.

لذا يرى جهاهير الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة أن النفقة تعتبر ديناً في ذمة الزوج من وقت عجزه او امتناعه عن الإنفاق عليها، وفيها يلي أقوالهم في ذلك:

قال المالكية: (فالماضي في ذمته وإن لم يفرضه حاكم، يعني أن الزوج إذا أعسر بعد أن كان موسرا فإن ما تجمد لزوجته في زمن اليسر من نفقة فإنه باق في ذمته كسائر الديون) (الخرشي، دون سنة النشر، ج4، ص195). وقال الشافعية: (اذا وجد التمكين الموجب للنفقة ولم ينفق حتى مضت مدة صارت النفقة ديناً في ذمته ولا تسقط بمضي الزمان لأنه مال يجب على سبيل البدل في عقد المعاوضة فلا يسقط بمضي الزمان الشيرازي، دون سنة النشر، ج3، ص155). وقال الحنابلة: (ومن ترك الإنفاق الواجب لامرأته مدة لم يسقط بذلك وكان دينا في ذمته سواء تركه لعذر أو غير عذر..) (ابن قدامة، دون سنة النشر، ج8، ص207- 208).

وقد استدل الفقهاء لذلك: بأن النفقة دين قوي كسائر الديون ولا تسقط بمضي الزمان، لأنه مال يجب على سبيل البدل في عقد المعاوضة.

وإذا صارت النفقة ديناً فلا تسقط إلا بأحد الأمرين إما الأداء أو الإبراء ولا تسقط بالطلاق أو بوفاة أحد الزوجين، وهذا الحكم نصت عليه المادة الثانية والثلاثون، وعلى النحو التالي: " لا يسقط المقدار المتراكم من النفقة بالطلاق أو بوفاة أحد الزوجين".

وتعتبر هذه المادة نتيجة طبيعية للفقرة الأولى من المادة الرابعة والعشرون، حيث اعتبرت نفقة الزوجة ديناً في ذمة زوجما من تاريخ امتناعه عن الإنفاق عليها.

هناك مسألة أخرى شكلية نصت عليها الفقرة الأولى من المادة الرابعة والعشرون لم ترد في النصوص الشرعية ولا في آراء الفقهاء، وهي المدة التي يحق فيها للزوجة المطالبة بدين النفقة، حيث حددت الفقرة تلك المدة بسنة واحدة في حال إمتناع الزوج عن الإنفاق عليها. وقد تم تعديل ذلك بموجب قانون التعديل رقم (15) لسنة (2008) على النحو الآتي: "تعتبر نفقة الزوجة غير المخلة بالإلتزامات الزوجية الواردة في هذا القانون دينا في ذمة زوجها من وقت إمتناع الزوج عن الإنفاق".

وبموجب هذا التعديل تعتبر النفقة ديناً في ذمة الزوج محما طالت المدة وهذا ما ذهب إليه الفقهاء.

كما تم بموجب هذا التعديل تغيير كلمة (النشوز) ب (الإخلال بالإلتزامات الزوجية) وهذا خطأ بين ولا يصب في صالح المرأة، لأن النشوز يطلق فقط على الحالات التي لا تلتزم فيها الزوجة بواجباتها الزوجية دون مسوغ شرعي، أما الإخلال فهي كلمة مطلقة مؤداها أن الزوجة إذا لم تلتزم بواجباتها الزوجية لاحق لها في النفقة سواء كانت معذورة

في ذلك أم لا. فكل نشوز إخلال وليس كل إخلال بنشوز، لذا من الأفضل إعادة صياغة الفقرة واستبدال كلمة الإخلال بالنشوز كهاكان.

المطلب الرابع

نفقة زوجة الغائب والنفقة المؤقتة

تجب النفقة للزوجة وإن كان زوجها غائباً، لأن غيبة الزوج أو فقده أو اخنفائه لا يؤثر على النفقة، وفي بعض الأحيان يجوز للقاضي أن يحكم بفرض نفقة مؤقتة للزوجة أثناء النظر في دعوى النفقة، ومن أجل بيان ذلك يمكن تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، نتناول في الفرع الأول نفقة زوجة الغائب، وفي الفرع الثاني نقف على بيان النفقة المؤقتة، وعلى النحو التالي:

الفرع الأول: نفقة زوجة الغائب:

نصت المادة التاسعة والعشرون والمادة الثلاثون على فرض النفقة على الغائب وعلى النحو الآتي:

المادة (29): " إذا ترك الزوج زوجته بلا نفقة واختفى أو تغيب أو فقد حكم القاضي لها بالنفقة من تاريخ إقامة الدعوى بعد إقامة البينة على الزوجية وتحليف الزوجة بأن الزوج لم يترك لها نفقة وأنها ليست ناشزاً ولا مطلقة انقضت عدتها ويأذن لها القاضي بالإستدانة بإسم الزوج لدى الحاجة ".

المادة (30): " إذا كانت الزوجة معسرة ومأذونة بالإستدانة حسب المادة السابقة فإن وجد من تلزمه نفقتها (لوكانت ليست بذات الزوج) فيلزم بإقراضها عند الطلب والمقدرة وله حق الرجوع على الزوج فقط. وإذا إستدانت من أجنبي فالدائن بالخيار في مطالبة الزوجة أو الزوج وإن لم يوجد من يقرضها وكانت غير قادرة على عمل إلتزمت الدولة بالإنفاق عليها".

وبموجب المادة التاسعة والعشرون يجوز للزوجة أن تطلب من الحاكم فرض نفقة لها على زوجها الغائب، ولكن بعد توافر بعض الشروط ومنها: إثبات الزوجية بتقديم مستند عقد الزواج أو البينة الشخصية، وتحليف الزوجة البمين وتسمى (يمين الاستيثاق) بأن زوجها لم يترك لها النفقة وأنها ليست ناشزاً ولامطلقة انقضت عدتها، فإذا توافرت هذه الشروط حكم لها القاضي بالنفقة من تاريخ إقامة الدعوى ومن مال زوجها إذا كان له مال ظاهر من جنس النفقة أو من غير جنسها، أما إذا لم يكن للغائب مال ظاهر فيجوز للقاضي أن يأذن لزوجته أن تستدين عليه (كريم، 2004، ص153، والربيعي، 2011)

وحددت المادة الثلاثون الإجراءات التي ينبغي اتخاذها أثناء الإستدانة، وهذه الأحكام التي جاءت في المادتين مأخوذة من الفقه الإسلامي، لأن الفقهاء اتفقوا على أن النفقة واجبة على الزوج سواء كان حاضراً أو غائباً وهذه النفقة تبقى مستمرة في ذمته ولا تسقط إلا بالأداء أو الإبراء، فإن كان الزوج موسرا ويمكن تحصيل النفقة منه أخذت منه النفقة، وإن كان معسرا أو غائبا يحكم لها القاضي بالنفقة ويأذن لها بالإستدانة بعد اقامة الدعوى وإقامة البينة على الزوجية وتحليف الزوجة وفيا يلي أقوال الفقهاء في ذلك: قال الحنفية: (وإذا غاب الرجل وله مال في يد رجل وهو يعترف به أي بما في يده أو عنده من المال وبالزوجية وكذا إذا علم القاضي ذلك، فرض القاضي في ذلك المال نفقة

زوجة الغائب وولده... ولو لم يعلم القاضي بذلك ولم يكن مقراً به فأقامت البينة على الزوجية، أو لم يخلف مالا فأقامت البينة ليفرض القاضي نفقتها على الغائب ويأمرها بالاستدانة وقال زفر: يقضي القاضي بذلك)(الميداني، دون سنة النشر، ج3، ص96-97). وقال ايضاً: (وأطلق في الاستدانة فشمل قريب المرأة والأجنبي، وأن المرأة المعسرة إذاكان زوجمًا معسرًا ولها ابن من غيره موسر أو أخ موسر فنفقتها على زوجمًا ويؤمر الابن أو الأخ بالإنفاق عليها ويرجع به على الزوج إذا أيسر.. فتبين بهذا أن الإدانة لنفقتها إذا كان الزوج معسرا وهي معسرة تجب على من كانت تجب عليه نفقتها لولا الزوج)(ابن نجيم، دون سنة النشر، ج4، ص201-202.). وقال المالكية: (أن الزوج إذا غاب عن زوجته قبل بنائه بها أو بعده فرفعت أمرها فطلبت نفقتها فإن الحاكم أو جماعة المسلمين عند عدمه يفرض لها ذلك... بعد حلفها باستحقاقها)(الخرشي، دون سنة النشر، ج9، ص199). وقال الشافعية: (وإذا غاب عنها وجب على السلطان إن طلبت نفقتها أن يعطيها من ماله وإن لم يجد له مالا فرض عليه لها نفقة وكانت دينا عليه)(الشافعي، 1990، ج5، ص96، 115). وقال الحنابلة: (وان تعذرت النفقة في حال غيبته، وله وكيل، فحكم وكيله حكمه في المطالبة والأخذ من المال عند امتناعه، وإن لم يكن له وكيل، ولم تقدر المرأة على الأخذ، أخذ لها الحاكم من ماله)(ابن قدامة، دون سنة النشر، ج8، صُ205). وقد استدلوا على ذلك بقوله تعالى: ((قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِمِمْ))(سورة الأحزاب، الآية 50). قال الشافعي : فلم يختلف المسلمون فيما علمته في أن ذلك لكل زوجة على كل زوج غائب وحاضر. وأن عمر - رضي الله عنه -كتب إلى أمراء الأجناد، في رجال غابوا عن نسائهم، يأمرهم بأن ينفقوا أو يطلقوا، فإن طلقوا بعثوا بنفقة

وقد تم تعديل المادتين بموجب قانون التعديل رقم (15) لسنة (2008)، وتم دمجها في مادة واحدة على النحو التالي: "إذا ترك الزوج زوجته بلا نفقة واختفى أو تغيب أو فقد أو سجن, حكم القاضي لها بالنفقة من تأريخ الترك ويقوم صندوق الرعاية الإجتماعية بصرف النفقة المقدرة لها".

ونلاحظ أن هذا التعديل لم يلزم الزوجة بما ألزمما المشرع العراقي حيث ألزمما أن تثبت بأنها لم تكن ناشزة وأنها لم تكن قد طلقت من زوجما أو أن زوجما لم يترك لها مالأ، لأن الزوجة في هذه الحالات لا تستحق النفقة الزوجية (البامرني، 2020، ص60).

والغرض من هذه المادة وهذا التعديل هو حفظ كرامة المرأة وماء وجمها من ذل الإستدانة و الطلب من الغير، فحدد التعديل جمة واحدة تقوم بإقراض الزوجة وهي صندوق الرعاية الإجتاعية بدلاً من عدة جمات كماكان عليه القانون السابق، وهذا تعديل إيجابي يصب في صالح المرأة خصوصا والأسرة والمجتمع عموما.

بموجب هذا التعديل أن المشرع لم يبين ما تأخذه الزوجة من صندوق الرعاية الإجتماعية يكون ديناً في ذمة الزوج أم لا، ولكن نصت المادة الثامنة والخسون من قانون الأحوال الشخصية على أنه: " نفقة كل انسان في ماله إلا الزوجة فنفقتها على زوجها". بناء على هذه المادة فأن ما يصرفه صندوق الرعاية الإجتماعية يكون ديناً في ذمة الزوج إذا ظهر بعد الغياب أو الفقد أو الخروج من السجن.

الفرع الثاني: النفقة المؤقتة:

نصت المادة الحادية والثلاثون على النفقة المؤقتة وعلى النحو الآتي: " 1- للقاضي أثناء النظر في دعوى النفقة أن يقرر تقدير نفقة مؤقتة للزوجة على زوجما ويكون هذا القرار قابلاً للتنفيذ.

2- يكون القرار المذكور تابعاً لنتيجة الحكم الأصلى من حيث إحتسابه أو رده ".

هذه المادة أجازت للقاضي المختص فرض نفقة مؤقتة للزوجة بعد التحقق من الزوجية وقرار النفقة قرار جوازي وليس وجوبي، إذ يقررها القاضي أثناء النظر في دعوى النفقة ويكون هذا القرار قابلاً للتنفيذ، ويكون مصير هذا القرار معلقاً على الحكم الأصلي الحاسم للدعوى من حيث أحتسابه أو رده لأنه غير ثابت.

والأصل في فرض النفقة المؤقتة هو قضية إنسانية وصيانة لكرامة المرأة وتطبيق لمبدا العدالة وتكون الزوجة بأمس الحاجة لها، لأن كثيراً من الزوجات فقيرات الحال ولا يملكن لأنفسهن نفقة تساعدهن على سد الحاجيات المعاشية الضرورية التي تغطي الفترة ما بين إقامة الدعوى والحكم النهائي القاضي بفرض النفقة المستمرة، إذ ربما تستغرق دعوى النفقة وقتا طويلا وليس من الإنصاف أن تبقى الزوجة وأولادها يلاقون مرارة العيش خلال هذه الفترة التي ربما تلجأ فيها إلى الاستدانة من الآخرين لاسبها إذا كانت الزوجة ربت وليس لها مورد مالي تعتاش منه هي وأولادها.

حيث أن المادة المذكورة جاءت مطلقة ولم تحدد أي نوع من الزوجات يفرض لها القاضي النفقة المؤقتة وأيها لا يفرض لها النفقة المؤقتة، ولكن العمل في المحاكم جاري على أن النفقة المؤقتة تفرض لمن كانت فقيرة وفي حاجة ماسة لها لاسيها إذا كانت ربة بيت(الربيعي، 2011، ص79-80).

إذن ومع أن الفقهاء القدامى لم يتطرقوا إلى هذه المسألة ولا يوجد نص شرعي يؤسس لذلك إلا أن عموميات الشريعة الإسلامية التي تؤسس لمباديء العدالة ورعاية الحقوق تقتضي ذلك فالأصل في هذه المسألة هو الإجتهاد و هو اجتهاد في محله يصب في مصلحة المرأة خصوصا والأسرة والمجتمع عموماً.

الخاتمة

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، والصلاة والسلام على خير الكائنات، في ختام هذا البحث توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات و التوصيات التي يمكن ايجازها بالآتي:

أولاً/ الإستنتاجات:

1- نفقة الزوجة تجب على زوجها شرعاً وقانوناً، وتتضمن هذه النفقة الطعام والكسوة والسكنى وأجرة التطبيب و خدمة الزوجة التي يكون لأمثالها خادم، وقد ثبت وجوب نفقة الطعام والكسوة والسكن والخادم بالكتاب والسنة والإجماع، أما نفقة أجرة التطبيب فهو محل خلاف بين الفقهاء، وهي مسألة اجتهادية وحسناً فعل المشرع حيث أخذ بالرأي القائل بوجوب نفقة أجرة التطبيب، لأنها من باب المعاشرة بالمعروف ومنسجمة مع صفة المودة والرحمة التي هي أساس الزواج.

2- تسقط النفقة في حالة واحدة حددها المشرع وهي حالة نشوز الزوجة، وهذا الحكم متفق عليه بين فقهاء، أما مصطلح النشوز فهو غير خاص بالنساء بل يشمل الرجال والنساء على حد سواء، فكما ذكر القرآن نشوز الزوجة ذكر في مقابل ذلك نشوز الزوج، والقانون العراقي لم يتطرق إلى نشوز الزوج، بحكم أن النفقة تجب في مقابل المطاوعة والحديث هنا عن النفقة و تبعاتها، فمن الطبيعي أن يتطرق القانون هنا إلى الحالات التي تسقط فيها النفقة. أما المشرع الكردستاني فقد استخدم مصطلح النشوز بشأن كل من الزوج والزوجة، لتطبيق نظرية المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة.

3- نفقة الزوجية تقدر بحسب حال الزوجين معاً، وهذا التقدير تقدير أجتهادي وهو قابل للتعديل والتغيير، وبما أن من المحال أن تدوم حال الإنسان على صفة واحدة وإنما يتغير بتغير الأوضاع الإقتصادية والأسعار رخصاً وغلاء، لذلك يجوز زيادتها أو نقصها بتبدل حالة الزوحين وأسعار البلد.

4- تعتبر نفقة الزوجة ديناً في ذمة زوجها من وقت عجزه أو امتناعه عن الإنفاق عليها، ولا تسقط إلا بأحد الأمرين إما الأداء أو الإبراء ولا تسقط بالطلاق أو بوفاة أحد الزوجين، لأن دين النفقة دين قوي كسائر الديون ولا تسقط بمضي الزمان.

5- غياب الزوج أو فقده أو اختفاءه لا يؤثر على النفقة، بل يجوز للزوجة أن تطلب من الحاكم فرض نفقة لها على زوجما الغائب إذاكان له مال ظاهر، أما إذا لم يكن للغائب مال ظاهر فيجوز للقاضي أن يأذن لزوجته بالإستدانة، أما المشرع الكوردستاني فقد ألغى الإستدانة وحدد جممة واحدة تقوم بإقراض الزوجة وهي صندوق الرعاية الإجتماعية، وأن ما يصرفه صندوق الرعاية الإجتماعية يكون ديناً في ذمة الزوج إذا ظهر بعد الغياب أو الفقد أو الخروج من السجن.

5- يجوز للقاضي أثناء النظر في دعوى النفقة أن يفرض نفقة مؤقتة للزوجة، والأصل في هذه المسألة هو الإجتهاد, و هو اجتهاد في محله يصب في مصلحة المرأة، لأن كثيراً من الزوجات فقيرات الحال، إذن فهي قضية إنسانية وصيانة لكرامة المرأة وتطبيق لمبدا العدالة.

ثانياً/ التوصيات:

1- نقترح على المشرع الكوردستاني إعادة صياغة الفقرة الأولى من المادة الرابعة والعشرون وإستبدال كلمة (الإخلال بالإلتزامات الزوجية) بالنشوز كماكان عليه القانون العراقي، لأن النشوز يطلق فقط على الحالات التي لا تلتزم فيها الزوجة بواجباتها الزوجية دون مسوغ شرعي، أما الإخلال فهي كلمة مطلقة مؤداها أن الزوجة إذا لم تلتزم بواجباتها الزوجية لا حق لها في النفقة سواء كانت معذورة في ذلك أم لا. فكل نشوز إخلال وليس كل إخلال نشوز.

 2- نقترح على المشرع الكوردستاني إعادة صياغة المادة الخامسة والعشرون المتعلقة بالتعريف النشوز، وترك تعريف النشوز لصعوبة حصر حالاته كماكان عليه القانون في السابق.

3- نقترح على المشرع الكودستاني إعادة صياغة المادة التاسعة والعشرون والنص على إجراءات التي ينبغي اتخاذها أثناء صرف نفقة زوجة الغائب لمنع اللجوء إلى الإحتيال، وعلى النحو التالي:

" إذا ترك الزوج زوجته بلا نفقة واختفى أو تغيب أو فقد أو سجن, حكم القاضي لها بلد بالنفقة من تأريخ الترك ويقوم صندوق الرعاية الإجتاعية بصرف النفقة المقدرة لها بعد إقامة البينة على الزوجية وتحليف الزوجة بأن الزوج لم يترك لها نفقة وأنها ليست ناشزأ ولا مطلقة انقضت عدتها".

قائمة المصادر و المراجع

أولاً/ القرآن الكريم: ثانياً/كتب التفسير:

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر. (1420هـ - 1999م). تفسير القرآن العظيم. ط2، دار طيبة للنشر والتوزيع، بدون مكان النشر.

الطبري، محمد بن جرير بن زيد. (2000). جامع البيان في تأويل القرآن. ط1، مؤسسة الرسالة، بدون مكان النشر.

ثالثاً/كتب الحديث:

ابن حجر، أحمد بن علي. (1379هـ). فتح الباري شرح صحيح البخاري. دار المعرفة، بيروت. السندي، محمد بن عبد الهادي. حاشية السندي على سنن ابن ماجه. دار الجيل، بيروت.

الطبراني، سليمان بن أحمد. (1994). المعجم الكبير. ط2، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

مسلم، مسلم بن الحجاج.(دون سنة النشر). صحيح مسلم. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

رابعاً/كتب الفقه:

الأنصاري، زكريا بن محمد بن زكريا(دون سنة النشر). أسنى المطالب في شرح روض الطالب. دار الكتاب الإسلامي، بدون مكان للنشر.

البابرتي، محمد بن محمود. (دون سنة النشر). العناية شرح الهداية. دار الفكر، بدون مكان النشر.

البهوتي، منصور بن يونس. (دون سنة النشر). كشاف القناع عن متن الإقناع. دار الكتب العلمية، بدون مكان للنشر.

ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد. (دون سنة النشر). المحلى بالآثار، دار الفكر، بيروت.

ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد. (1975). بداية المجتهد و نهاية المقتصد. ط4، مطبعة مصطفى البابي الحلمي وأولاده، مصر.

الخرشي، محمد بن عبد الله. (دون سنة النشر). شرح مختصر خليل للخرشي. دار الفكر للطباعة، ببروت.

الدسوقي، محمد بن أحمد. (دون سنة النشر). حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. دار الفكر، بدون مكان للنشر.

الزيلعي، عثمان بن علي. (1313هـ). تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلمي. ط1، المطبعة الكبرى الأميرية، القاهرة.

السرخسي، محمد بن أحمد. (1993). المبسوط. دار المعرفة، بيروت.

الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس. (1990). الأم. دار المعرفة، بيروت.

الشربيني، شمس الدين. (1415هـ-1994م). مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج. ط1، دار الكتب العلمية، بدون مكان للنشر.

الشيرازي، أبو اسحاق إبراهيم. (دون سنة النشر). المهذب في فقة الإمام الشافعي. دار الكتب العلمية، بدون مكان للنشر.

الصاوي، أبو العباس أحمد. (دون سنة النشر). بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير. دار المعارف، بدون مكان للنشر.

العمراني، أبو الحسين يحيى بن أبي الخير. (1421 هـ- 2000 م). البيان في مذهب الإمام الشافعي. ط1، دار المنهاج، جدة.

العيني، أبو محمد محمود بن أحمد. البناية شرح الهداية. ط1، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان. ابن عابدين، محمد أمين بن عمر (1992). رد المحتار على الدر المختار. ط2، دار الفكر، بيروت. الغزالي، أبو حامد محمد بن. (1417هـ). الوسيط في المذهب. ط1، دار السلام ، القاهرة.

ابن قدامة، أبو محمد موفق الدين. (دون سنة النشر). المغنى. مكتبة القاهرة، بدون مكان النشر.

ابن قدامة، (1414هـ - 1994م). الكافي في فقه الإمام أحمد. ط1، دار الكتب العلمية، بدون

الكاساني، علاء الدين أبو بكر. (1986). بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. ط2، دار الكتب العلمية، بدون مكان للنشر.

ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد. (دون سنة النشر). البحر الرائق شرح كنز الدقائق. ط2، دار الكتاب الإسلامي، بدون مكان النشر.

مالك، مالك بن أنس. (1994). المدونة. ط1، دار الكتب العلمية، بدون مكان للنشر.

الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد. (دون سنة النشر). كتاب الحاوى الكبير. دار الفكر، بيروت.

محمود، أبو المعالي برهان الدين. (2004). المحيط البرهاني في الفقه النعاني فقه الإمام أبي حنيفة. ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

المواق، محمد بن يوسف. (1416ه-1994م). التاج والإكليل لمختصر خليل. ط1، دار الكتب العلمية، بدون مكان للنشر.

الميداني، عبد الغني بن طالب.. اللباب في شرح الكتاب. المكتبة العلمية، بيروت – لبنان.

خامساً/ الكتب الشرعية والقانونية:

الربيعي، جمعة سعدون. (2011). المرشد إلى إقامة الدعاوي الشرعية وتطبيقاتها العملية. ط3، المكتبة القانونية، بغداد.

الربيعي، جمعة سعدون. (2011). المرشد إلى أحكام النفقة. ط2، شركة العاتك لصناعة الكتاب،

الزحيلي، وهبة بن مصطفى. (دون سنة النشر). الفقه الإسلامي وأدلته. ط4، دار الفكر، سورية

سابق، سيد. (1977). فقه السنة. ط3، دارالكتاب العربي، بيروت.

سارة، محمد. (2008). أحكام وآثار الزوجية. ط1، دار الثقافة، عمان.

الصابوني، عبدالرحمن. (1998). شرح قانون الأحوال الشخصية السوري. ط8، منشورات جامعة دمشق، بدون مكان للنشر.

الكردي، أحمد الحجي. (2006). الزواج. ط1، دار إقرأ، سورية -دمشق.

كريم، فاروق عبدالله. (2015). الوسيط في شرح قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم (188) لسنة 1959 (التعديلات الخاصة بإقليم كردستان). ط2، مطبعة يادكار، السليمانية.

كريم، فاروق عبدالله، (2004). الوسيط في شرح قانون الأحوال الشخصية العراقي. ط1، جامعة السلمانية، كلية القانون.

المشيخص، عبدالعظيم. (2018). فقه الأحوال الشخصية للشيعة الامامية. ط1، در أمل الجديدة، ط1، لبنان-بيروت.

سادساً/كتب اللغة:

ابن منظور، محمد بن مكرم بن على. (1414هـ). لسان العرب. ط3، دار صادر، بيروت. إبراهيم مصطفى وآخرون. (دون سنة النشر). المعجم الوسيط. دار الدعوة، بدون مكان للنشر.

سابعاً/ الرسائل والبحوث:

البامرني، اسماعيل أبابكر. (2020). رؤية شرعية قانونية حول تعديلات برلمان إقليم كوردستان في النفقة الزوجية. مجلة الفنون والأدب وعلوم الانسانيات والاجتاع، تصدر عن كلية الإمارات للعلوم التربوية، العدد54.

رشيد، محسن جلال. (2010). تعديلات لقانون الأحوال الشخصية العراقي في إقليم كردستان دراسة مقارنة (بين الفقه والقانون). رسالة ماجستير قدمت الى كلية الشريعة، الجامعة الإسلامية، بغداد.

ثامناً/ الدساتير و القوانين:

الدستور العراقي لسنة 2005.

قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم (188) لسنة 1959.

قانون رقم (15) لسنة 2008 قانون تعديل التطبيق قانون الاحوال الشخصية رقم (188) لسنة 1959 المعدل في اقليم كوردستان –العراق.

A Cognitive-Semantic Study of Conceptual Metaphors in English News Reports

Hoshang Farooq Jawad¹, Aram Kamil Noori²

¹Department of English, College of Basic Education, University of Sulaimani, Sulaimani, Kurdistan Region – F.R. Iraq ²Institute of Training and Educational Development, Sulaimani, Kurdistan Region – F.R. Iraq

Abstract—This study explores how the development of the conceptual metaphor theory opened new horizons into the way language can be manipulated in the portrayal of the world and our immediate and distant environment of which news, including political news are part. Moreover, political news is the most pervasive type we continually come into contact in our daily communication. Conceptual metaphor is a relation between two conceptual domains, namely, source domain which is concrete, and target domain which is abstract. For example, ARGUMENT IS WAR. We conceptualize and understand "ARGUMENT", the target domain, in terms of "WAR", and the source domain via a process called "mapping". The goal of the study is to carry out a cognitive analysis of conceptual metaphors used in political news reports and how reports of the two newspapers construe political issues reflected in their reports. The study has hypothesized that conceptual metaphors are as common in the news reports of the political register as they are in daily conversational language. However, some types of conceptual metaphors are argued to be more common than others in the register in question whilst all the conceptual metaphors are seen as having experiential bases which are related to our life experiences.

Key Terms— conceptual metaphor, source domain, target domain, invariance principle, news reports.

I. INTRODUCTION

Metaphors are pervasive not only in language, but in thought and action in human beings' everyday life as well (Lakoff & Johnson, 1980:3). They are an integral part of human life and have been explored and studied since antiquity. Lots of linguistic scholars have striven to find the secrets of metaphor from Aristotle until now. In this paper, the researchers seek to explore the nature and types of metaphors in general. Moreover, the conceptual metaphor framework developed by Lakoff has attracted the attention of linguists and scholars ever since it came out early 1980s. This is mainly due to the novel insight it provides us into the exploration of metaphors from a

completely different perspective than the traditional. However, political news forms the newest pervasive type of written discourse we encounter in our daily lives which contain a considerable number of conceptual metaphors. Hence, the present study is set to explore how conceptual metaphors are manipulated in political news by answering the following questions: Concerning the quantitative aspect of the study, the question is: How common are conceptual metaphors in English news stories of the written political register? Concerning the qualitative aspect of the study, the question is: What types of conceptual metaphors are used in news stories in English newspapers? How conceptual metaphors are experimentally based on human beings' life experiences?

II. THE COGNITIVE VIEWS OF METAPHOR

The term "metaphor" dates back to Greek which means "transference". From ancient Greek and Roman the term was used to transfer the meaning from one object to the other. The qualities of one attached to the other (Galperin, 1977:139). They viewed the metaphor as a sign of language embellishment. Metaphor style is different from the literal style usage of language as Cruse (2006:106) states that metaphor is "What distinguishes a metaphorical use of an expression is the relationship between its figurative meaning and its literal meaning. Metaphor involves a relation of resemblance or analogy". He highlights the difference between the literal and non-literal use of the expressions, striving to exhibit points of compatibility. Metaphor is one of the difficult issues facing the language learners while in the process of learning because of its compositional meanings.

The study of metaphor is primarily conceptual and conventional. Part of our ordinary system of thought and language can be traced back to Michael Reddy's classic paper, "The conduit metaphor". Reddy (1979) explains that the focal point of metaphor is thought, not language. He was the first to demonstrate it by analyzing it from various perspectives and

showing generalizations using numerous examples (Lakoff, 1993:203).

Later George Lakoff and Mark Johnson (1980) followed in Reddy's footsteps about metaphor and developed his thoughts in a very systematic way. George Lakoff and Mark Johnson pinpoint that metaphor is projection and mapping process across conceptual domains, namely source and target domains. They substitute "vehicle" and "tenor," or "primary" and "secondary," for the terms "source domain" and "target domain." Part of the source domain is mapped onto the target domain in, in a one-way "transaction" (Abrams, 1999:157).

In the cognitive linguistic view, metaphor is conceptualized as comprehending a conceptual domain in terms of another conceptual domain. Kovecses (2010:4) explains that source is the domain from which we draw metaphorical expressions, and the target domain is the domain from which we conceive the use of source domain. For example, when we say *Life is a journey*. We see life in terms of journey. Journey has obstacles, and life does and so on.

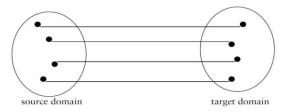


Figure 1

The small black circles in the diagram represent concepts and the connecting lines represent cross-domain mappings (Evans, 2007:53).

Lakoff (1987:303) considers that both domains do not have preconceptual structure so that the metaphor can work i.e. conceptual metaphor is based upon two conceptual domains namely target domain and source domain, and it does not depend on preexisting seminaries between the two domains as it could be noticed in the case of traditional views.

III. CONCEPTUAL METAPHOR THEORY

George Lakoff and Mark Johnson were the first linguists cognitively working in the field of metaphor by publishing their seminal book *Metaphors We Live By*. But Zoltán Kövecses, Raymond Gibbs, Eve Sweetser, and Mark Turner later were involved in studying metaphors as well. Hence the cognitive semanticists developed Conceptual Metaphor Theory (CMT) (Evans, 2007:33).

The central idea behind CMT is the relation between the two domains, namely source and target domain whereby target domain can be understood via the source domain through correspondences between the two. Mostly source domain is concrete and familiar while target domain abstract and unfamiliar. An example of a conceptual metaphor is Life is a journey. Here, the source domain is that of journey and the target domain – what the metaphorical expression refers to – is that of life (Cruse, 2006:31).

TABLE.1
MAPPINGS FOR LIFE IS A JOURNEY

JOURNEY= source domain	LIFE= target domain
beginning of journey	Birth
end of journey	Death
reaching destination	Achieving aim
crossroads	Point of choice

IV. PROPERTIES OF CONCEPTUAL METAPHOR

Conceptual metaphor is not a sort of structure in language, in which it is arbitrary, but it has some principles and properties with which it can be recognized. Here are some of them:

a) Pervasiveness

According to Lakoff and Johnson (1980:7) metaphor is everywhere in language use, it is not only in language but it is in thought and action. Metaphor exists in every portions of life, for example, in thinking and performance, what humans do is actually metaphorical in nature. Metaphor is an integral part in humans' every second of life. Metaphors "also govern everyday functioning, down to the most mundane details". To clarify this feature related to metaphor, there are several examples proving metaphor to be pervasive. For example,

ARGUMENT IS WAR

- Your claims are indefensible.
- His criticisms were *right on target*.
- I demolished his argument.
- I've never won an argument with him.
- If you use that strategy, he'll wipe you out.

It is vital to know that we do not just talk about arguments in terms of war. We can actually win or lose arguments. We see the person we are arguing with as an opponent. We attack his positions and we defend our own. We gain and lose ground. (Lakoff & Johnson, 1980:4). Arguments and wars are two different sorts of things —"verbal and discourse", both argument and war have connections with each other. One is understood in terms of another.

b) Systematicity

Systematicity is not only concerned with the finding point of comparison but with finding properties of source domain and target domain as well. Accordingly, both domains are put together so that metaphor can have internal logic (Saeed, 2009:348). Lakoff and Johnson (1980:7) claim that "metaphorical concept is systematic; the language we use to talk about that aspect of the concept is systematic". Linguistic metaphorical expressions are systematically bound with the conceptual metaphorical expression; their connections are not arbitrary and random. For instance,

TIME IS MONEY

- You're wasting my time.
- I don't have the time to give you.
- How do you *spend* your time these days?

c) Cultural Coherence

Lakoff and Johnson (1980:22) refer to the point that cultural principles parallel metaphorical expressions. For example, UP-DOWN metaphors correspond to some cultural ethics by which we live but not the other way around. Here are some more examples:

- "More is better" is coherent with more is up and good is up.
- "Less is better" is not coherent with them.
- "Bigger is better" is coherent with more is up and good is up.

MORE IS UP

- My income rose last year.
- The amount of artistic activity in this state has *gone down* in the past year.
- His income fell last year.

GOOD IS UP

- Things are looking up.
- We hit a peak last year, but it's been going downhill ever since.
- The quality of life is *high* these days.

d) Unidirectionality

Saeed (2009:350) supposes that "metaphors push the listener to transmit the properties from the source to the target domain". Conceptual metaphors work when the features are mapped through a one-way direction not the other way round as Evans and Green (2007:296) claim that "conceptual metaphors are unidirectional. This means that metaphors map structure from a source domain to a target domain but not vice versa". For example, while we conceptualise LOVE in terms of JOURNEYS, we cannot conventionally structure JOURNEYS in terms of LOVE: travellers are not conventionally considered to be lovers, or car crashes in terms of heartbreak and so on.

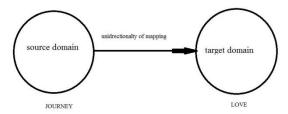


Figure.2 Unidirectionality of Mapping of LOVE IS A JOURNEY

V. CLASSIFICATION OF CONCEPTUAL METAPHOR

A. Structural Metaphor

Lakoff and Johnson (1980:14) define Structural metaphors as "cases where one concept is metaphorically structured in terms of another." So, the metaphorical expressions are dependent upon each other so that they can work. Kovecses (2010:37) explains that the structural metaphors can be viewed in a way that Target A is understood and structured via Source B and features of source domain is mapped onto target domain. For example, LIFE IS A JOURNEY. *Life* is structurally and metaphorically shaped in terms of *journey*.

B. Orientational Metaphor

This type of metaphor is concerned with the spatial perspective of the expression in what Lakoff and Johnson (1980:14) point out "these spatial orientations arise from the fact that we have bodies of the sort we have and that they function as they do in our physical environment". For example, HAPPY IS UP/ SAD IS DOWN.

HAPPY IS UP/ I'm feeling up.

- That *boosted* my spirits.
- My spirits *rose*.

SAD IS DOWN

- I'm feeling *down*.
- I fell into a *depression*.

C. Ontological Metaphors:

Ontological metaphors are shown when we experience with tangibles, we see intangible concepts such as emotions, ideas, psychological activities and states as concrete concepts (Liu, 2013:157). Kovecses (2010:38) points out that "we conceive of our experiences in terms of objects, substances, and containers, in general, without specifying exactly what kind of object, substance, or container is meant." Ontological metaphors have a physical world entity in the source and an activity (e.g., He put a lot of energy into his attack), emotion (e.g., He has fear) or idea (e.g., we have a problem) in the target (Ibáñez and Hernández, 2011:4).

VI. THE INVARIANCE PRINCIPLE

Metaphorical mappings face problems in copying properties from source domains onto target domains. So, the problem, here, is which part of the source domain can be mapped onto the target domain. So that the process of mapping can stay away from this problem as Antunano (I999:38) diagnoses that "The only problem with this principle is that it does not show exactly what part of the source domain is the one that must be consistent with the structure of the target domain". Hereby, Lakoff (1993: 215) proposed a hypothesis called "The Invariance Principle"; wherein he states that "Metaphorical mappings preserve the cognitive topology (that is, the image schema structure) of the source domain, in a way consistent with the inherent structure of the target domain". That is to say, some properties of the source domain can be mapped onto the target domain but not all of them. For example, LIFE IS A JOURNEY, where elements of literal journeys are mapped onto the target domain of life in a consistent way; so that the start of a journey is mapped onto birth and the end of the journey is mapped onto death. The start of the journey will not be mapped onto a middle point in life, and difficult pathways will not be mapped onto easy periods of life.

VII. PROCEDURES AND DATA COLLECTION METHOD

Events happen every second and probably around us then reported and broadcast from various mass media. Indeed, not all the reports are important to us. We pay attention to the news reports per our preferences. Not all events are considered to be a news report but selective as far as the people are concerned as Conboy (2007:36) explains "News is the process of selection in which events are priotized according to a range of socially organized categories. This process is one which already tells us a great deal about the political positioning and the belief systems in specific mass media"

The research data analyzed in this study come from the two online versions of newspapers; one is from Britain which is the Guardian (2014-2015), and the other is from The United States which is the Washington Post (2014-2015). Ten samples from each are taken. Firstly, the metaphors extracted from the online newspapers are identified, accumulated, and schematized according to Lakoff and Johnson's metaphor theory. The study relies on two approaches of study, namely, quantitative and qualitative. After the data collection, both the qualitative and quantitative methods are applied to the samples taken from the newspapers. The quantitative analysis presents identifying all the conceptual metaphors in the data and also their types. The qualitative analysis seeks to focus on exploring the cognitive nature of conceptual metaphors used in the data and stating the most and the least common types of conceptual metaphors found in the news stories.

VIII. DATA ANALYSIS

A. Quantitative analysis of conceptual metaphors

From the output presented below, 172 conceptual metaphors can be tracked down from both The Guardian and Washington Post. Among the samples collected and analyzed then, we come across 14 widespread metaphors which pervade the English news reports as shown in the following table:

TABLE.2
TYPES OF CONCEPTUAL METAPHORS USED IN THE DATA

Conceptual Metaphors	Count	Percentage
SPATIAL	59	34.30 %
PERSONIFICATION	19	11.04 %
CAUSATION	14	8.13 %
TIME	13	7.55 %
CONTAINER	11	6.39 %
OBSTACLE	9	5.23 %
EXISTENCE	8	4.65 %
HUMAN	8	4.65 %
LINEAR SCALES	5	2.90 %
PSYCHOLOGICAL FORCES	4	2.32 %
TALK	4	2.32 %
AGREEMENT	4	2.32 %
IMPORTANCE	4	2.32 %
SUBSTANCE	4	2.32 %
Other metaphors	6	3.48 %

From the Table.3, you can see that SPATIAL metaphors take up the largest proportion in the data in a way that 59 of the conceptual metaphors are spatial metaphors which make 34.30% of the distribution. Following PERSONIFICATION metaphor, and 19 samples can be found which occupy 11.04 % of the data analysed. After that, the CAUSATION metaphors comprise 8.13% of the data which amounts to 14 expressions. Next, the TIME metaphors which contain 13 metaphorical expressions calculate 7.55 % of the data. The metaphorical expressions which include SPATIAL, PERSONIFICATION, CAUSATION, and TIME cover a wide range of the data compiled from the English news of political issues. This indicates that these conceptual metaphors are more pervasive comparing to others. They take in the first proportion of the data.

The second widespread conceptual metaphors are CONTAINER, OBSTACLE, EXISTENCE, and HUMAN. The conceptual metaphors are distributed in a way that 11 for CONTAINER, 9 for OBSTACLE, 8 for EXISTENCE, and 8 for HUMAN in order. They take percentages 6.39%, %5.23, 4.65%, and 4.65% respectively.

The lowest proportions of the conceptual metaphors amassed in the data are rightly assigned to LINEAR SCALE, PSYCHOLOGICAL FORCES, TALK, AGREEMENT, IMPORTANCE, and SUBSTANCE. The numbers 5, 4, 4, 4, and 4 represent the metaphorical expressions respectively. So do the percentages viz 2.90%, 2.32%, 2.32%, 2.32%, 2.32%, and 2.32%.

There are some sporadic conceptual metaphors which can be found in the data such as RELATIONSHIP, REFORM, DEBATE, MOVEMENT, MISSION, and SIZE. Each of them has one conceptual metaphor in the data. This indicates that conceptual metaphor is pervasive in every aspect of speech even though they contribute a minor share to the data.

B. Qualitative analysis of conceptual metaphors

1. Spatial Metaphor

Based on our interaction with life, we see that spatial metaphors are bipolar such as in-out, up-down, and centre-periphery works because they are coherent with each other. For example, HAPPY is coherent with UP, and SAD is coherent with DOWN.

- I am feeling *up*. (HAPPY)
- I am feeling down. (SAD)

The samples found in the data present these spatial metaphors (HIGH STATUS IS UP, LOW STATUS IS DOWN, MORE IS UP, LESS IS DOWN, RISING IS UP, and FALLING IS DOWN).

HIGH STATUS IS UP, LOW STATUS IS DOWN

Source domain: up, down Target domain: high status, low status

Cultural background of any society provides different ranking systems to people or things in its environment. It may classify its members according to occupation, socioeconomic position, gender, age, etc. Therefore, the power and authority differ from one to another. Someone from high status has more power than someone who is low in status. So, there are different ranking systems in society from the high system like the government to the lowest one like family such as father has the highest rank and then to the mother and the children. Other examples, the prime minister has power over the ministers in his administration. The same in a group, the leader has the power over the members. The examples below display the ranking system in society.

- 1. The Israeli prime minister's surprising announcement that he will address a joint meeting of Congress in early March is straining relations between Israel and its closest ally (Washington Post, 22 January 2015).
- The mood is downbeat and sober compared to the tantalising hopes awakened in Vienna with the arrival of US secretary of state John Kerry to meet face-to-face with his Iranian counterpart, Mohammad Javad Zarif, accompanied by five other foreign ministers from major powers (The Guardian, 15 December 2014).
- 3. —We are surprised by the position of the Iraqi *interior ministry* in light of the fact [Dulaimi] said that she was married to Ibrahim al-Samarai, who is also known as Abu Bakr al-Baghdadi, I said a Lebanese security official (The Guardian, 3 December 2014).

- 4. House Minority Leader Nancy Pelosi (D-Calif.) said during a news conference Thursday that it is "out of the ordinary" for a House speaker to invite a world leader to a joint session of Congress without consulting leadership from the other party (Washington Post, 26 January 2015).
- 5. Since some laws, although almost exclusively applicable to England, have a knockon effect for Scotland as the *junior economic partner* in the union (The Guardian, 16 December 2014).

By paying attention to the above-mentioned examples, we find different levels of status in the corpus –at the level of the highest-ranking system of the government then to the level of the ministers and then to the level of institutions and parties. In example (1), the status is at the top level of the government. The person who is in charge of this level has the power and authority over members below him. For example, the president has the power over any other officials who work in the governmental instituitions, and as well as the prime minister and supreme leader have over the officials below them.

In example (2 and 3), the ranks are at the level of the ministers. The *US secretary of state* John Kerry in his ministry is higher than the officials in his ministry; they are at Kerry's command, they obey his orders. But Kerry has a counterpart in another country outside of his country; the officials there are not at his command. His counterpart has the same power as Kerry over the people below his rank. The Iraqi *interior ministry* has the authority over their lower-ranking officials. They have the ability to give orders and the people who are junior than them obey their orders and carry out their duties according to the instructions come with the command.

In examples (4 and 5) given above such as *junior economic* partner and House Minority Leader, we conceive that both have low status comparing to their rival opponents. According to Longman Dictionary 2009, The House Minority Leader is the president of a political party in congress that has fewer politicians than the leading party. Majority leader is the person who organizes the members of the political party that has the most people elected, in the US House of Representatives or Senate. Here, the Minority Leader has less power than the majority leader due to the position they have in the House of Representatives.

From the examples considered above, we can establish two points; firstly, someone from a higher position enjoys power and high status while someone from a low position has less power and authority and is required to comply with instructions. Secondly, high status is coherent with being up, and low status corresponds with being down.

MORE IS UP, LESS IS DOWN

These two metaphors in the examples show two things, one is verticality and the other is quantity. Both have a coherent relationship with each other. When the quantity of a material increases, it usually goes upward, while decreasing, it is downward.

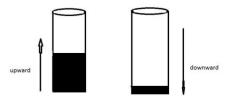


Figure.2 MORE IS UP, LESS IS DOWN

- 1. Such a move, Obama has said, would cause the delicate talks with Iran to fail and *increase* the likelihood of armed conflict (Washington Post, 22 January 2015).
- 2. On Labour's analysis, if the Met had to *cut* its budget by £100m in 2016-7, it would have to *trim* police numbers by 1,298 if it relied on officer headcount *reductions* alone to achieve that level of saving. If the same level of saving was required for each of the four years, 194 posts could be at risk (The Guardian, 22 December 2014).

In example (1), the likelihood of armed conflict will rise up when the quantity is increased. But when it is decreased, it is falling down as shown in example 1(2). When the headcount is reduced, it will have low numbers then.

FALLING IS DOWN, RISING IS UP

Source domain: down Target domain: falling

Falling is usually down oriented. The direction is downward. This is what we really see in the world around us, this is what we experience in life. Falling is coherent with down orientation. Consider the followings:

- 1. However, the French proposal is seen by Palestinians as *falling far short* of their demands (The Guardian, 15 December 2014).
- 2. In August, the terror threat level in Britain was *raised* from —substantial to —severe (Washington Post, 23 January 2015).

In example (1), the Palestinians set a level for their demands; they want the demands to reach that level, but the French proposal does not go up so as to reach the level, but from Palestinians' angle, it is falling down. In example (2), the threat level goes upward from substantial to severe.

Through the two examples above, we arrive at a point that falling is coherent with down orientation—it does not go to the opposite extreme, and rising is coherent with up orientation.

2. Personification Metaphor

Personification is to see nonhuman objects as human beings. For example, the conceptualization of physical objects as humans as it is seen in the example (33)

• Cameras are not allowed in the courtroom (Washington Post, 21 January 2015).

Cameras are comprehended as humans mapping the properties of human beings onto the physical objects "cameras". When people are not allowed to enter a building or a governmental place because they are special places and are only for very specific people for instance, prison buildings are not free for everyone to enter. Here, cameras are treated in the same way for not being allowed to enter the courtroom. Personification metaphor has various types in both newspapers The Guardian and The Washington Post.

COUNTRIES ARE LEADERS

Leaders: source domain Countries: target domain

Human beings have the feature of leading a group of people; they can lead them to anywhere they want. So, when this feature is mapped onto a nonhuman place, it plays the same role as humans do as in the example (34)

• But Republicans have challenged the actions, calling them unconstitutional. The lawsuit from 25 states, *led by Texas*, argues that the "unilateral suspension of the Nation's immigration laws is unlawful." (Washington Post, 23 January 2015).

Here, Texas plays the role of humans as it leads the lawsuit of the state. The feature of leading by humans has been transferred to Texas by a systematic process, in other words, mapping.

INSTITUTIONS ARE SPEAKERS

Speakers: source domain Institutions: target domain

Buildings become humans when the property of speaking is attached to the building especially governmental ones such as office, the white house, and library. These buildings become people, and even they answer and ask questions as seen in the below examples:

- The White House on Thursday said that President Obama would not meet in Washington with Prime Minister Benjamin Netanyahu, who is in the midst of an election campaign. —We want to avoid even the appearance of any kind interference with a democratic election, | said White House spokesman Josh Earnest (Washington Post, 22 January 2015).
- 2. The Guardian reported that the Met needed to find an extra £800m of cuts in the next budget period, from 2016-2020 (The Guardian, 22 December 2014).

In examples (1 and 2), *The White House* says something or delivers a speech and it gives a report about Obama just like humans report on occasions, so this feature is mapped onto the governmental institution—The White House. The guardian is regarded as a reporter that reports on events happened somewhere.

INSTITUTIONS ARE DECISION-MAKERS

 Decision-making is the feature of human beings, and it does not belong to any creatures or inanimate being in the world because decision-making relates to logic, and this logic is only the distinctive feature of human beings who are distinguished from any other creature in this universe. In the examples below institutions are presented to make decisions on various occasions:

- It is not the first time spectators have shouted objections to the *court's Citizens United decision*, and courtroom security was increased last year after someone took and posted online video of a bit of an oral argument (Washington Post, 21 January 2015).
- Scott Pruitt, Oklahoma's attorney general, said Monday he was asking the U.S. Supreme Court to postpone three executions in his state that are scheduled over the next six weeks, with the first set for Thursday (Washington Post, 26 January 2015).

In example (1), the court, which is a governmental institution, made a decision about citizens, but the spectators raised the objections to the court's decision. Here, even the spectators treat the court as a human that can respond to the reactions of the opposite people, and it can hear the arguments to have its say on the current situations that has to give as in example (2).

In the above examples the characteristics of humans are mapped onto the institutions receiving the properties such as making decisions, postponing executing prisoners, and cancelling a process.

PLACES ARE PSYCHOLOGICALLY AFFECTED

Psychologically affected: source domain Places: target domain

Places, like humans, involve psychological effects when facing difficult situations. They are worried about how to deal with a sudden situation the same way as humans do when they want to decide to do something; they are hesitant and afraid to face a negative result.

- 1. North Korea was *so worried* that Kim would be personally named in the ICC referral that it offered Darusman an opportunity to visit *North Korea* if the leader's name was left out of the resolution. Pyongyang had previously declined to extend such an invitation. Darusman, who has never been to North Korea, rejected the offer (Washington Post, 23 January 2015).
- China has faced Western-backed provocations from neighboring countries over disputes in the East and South China seas (Washington Post, 2 February 2015).

Considering the above the examples, we understand that places, like humans, are psychologically influenced by the environment in which they exist. Psychological states are human nature. Humans become angry, sad, happy or they feel disappointed, etc. these features are mapped onto the places to place the humans' role. In example (1), North Korea was worried; it was

psychologically affected with the situation exits. In example (2), China involves a situation which is unpleasant that makes China feels upset and angry.

PLACES ARE PRISONERS

Source domain: prisoners Target domain: places

Places are viewed as prisoners that can be released or liberated, captured or recaptured. Humans are put into prison due to a decision made by a judge because that person from the perspective of law in that area has committed a crime; therefore she/he is captured by police and then sent to prison, or that person may be captured by a group of people out of the law in the area or the state, and the government try to release them by force. In the below example, places face the same situation as humans do.

- 1. Peshmerga forces launched an operation to *liberate some important areas* in Sinjar and Zumar at 7am (04.00 GMT), a peshmerga brigadier general said (The Guardian, 17 December 2014).
- 2. Yazidi fighting units that were formed in the wake of the August attack have struggled *to control land* in the Sinjar area and retreated to the mountain once again in September (The Guardian, 17 December 2014).

In example (1), peshmerga forces are prepared to free the areas from ISIS's control because ISIS has already captured these areas. The rest of the examples are the same, ISIS has taken control of the areas namely Sinjar, Kobani, and other areas. Here, these examples signal that features of humans are mapped onto the places.

3. Causation Metaphor

Causation is the process in which the participants are conceptualized as different kinds of forces involved in a way that the agent acts on the patient (affected entity) in many different ways such as change of state, causing to move, etc. Here is a list of causation metaphors discovered in the data:

CAUSES ARE FORCES

Forces have the quality of changing things or affairs from one state into another. Causes, in the same way, have the same feature onto which they are mapped. Accidents happen due to various motivators around them from different sides and push them into a state that is often unpleasant or discouraging as in the following examples:

- Such a move, Obama has said, would *cause* the delicate talks with Iran to fail and increase the likelihood of armed conflict (Washington Post, 22 January 2015).
- 2. Complicating the issue are several factors, not least the fact that Israel is at the beginning of *a prolonged election campaign* that diplomats believe *will lead to a hardening* of Netanyahu's position (The Guardian, 15 December 2014).

In example (1), the move is a factor to inject the delicate talks into a negative state which is a failure condition resulting in bad situation. In example (2), hardening of Netanyahu's position is the result of the prolonged election campaign, both the factor and the result are interlinked; one cannot be done without the other.

CAUSED CHANGE IS FORCED MOTION

Source Domain: motion, control Target Domain: cause, causation, change

Causation metaphors to change the state of someone or something are like to move them into a place that is unfamiliar with and sometimes is unpleasant because it is inappropriate. In the following examples, we see these situations that humans or things engage in.

- Kerry told reporters on Wednesday that the Israeli intelligence chief had made an impassioned case against new sanctions, saying that they would be akin to —throwing a grenade into the process. Such a position would have put him [Pardo] at odds with his prime minister (Washington Post, 22 January 2015).
- The first protester caused the most disruption, as court police knocked over chairs in an attempt to reach her and drag her from the chamber (Washington Post, 21 January 2015).

In example (1), the position took the Israeli intelligence chief, Tamir Pardo, from his own condition into another as if he were held with hands and moved into a different place. Here, the causation adopts the qualities of transferring someone from a position to another, and it forces the entity to leave the place in which exist. In (2), the police dragged and pulled the first protester from her chamber into a place the police want. Here, the police make her to leave her place and settle in another position.

CAUSES ARE MAKERS

Source Domain: makers, inventors, creators Target Domain: causes

In some conditions, causes create situations like a person who invents new things out of the materials available at hand; they can use them and create different shapes out of them as they want. Causes can do the same as humans; they can create different situations from different factors. This is shown in the examples below:

- 1. The debate over the sanctions has already *provoked* a rare intervention from British Prime Minister David Cameron, who last week lobbied U.S. lawmakers to forgo any new punitive measures against Tehran (Washington Post, 22 January 2015).
- Pardo, meanwhile, denied saying any such thing during a Jan. 19 meeting with the Americans. Instead, the Mossad

director said he reiterated that —firm pressure was needed —to *bring about* meaningful compromises from the Iranian side. (Washington Post, 22 January 2015).

In example (1), the debate, which is a factor, stimulates the intervention and creates a certain situation for Tehran. In example (2), firm pressure is could be used to make meaningful compromises that appear when it is activated and put to use.

CAUSES ARE SUBSTANCES

Source Domain: Substances Target Domain: Causes

At this time, causes are treated like substances that can be held and taken somewhere so that a state the factor wants can happen or come to view as seen in the example below:

• Speaking ahead of his trip to meet Kerry in Rome, Netanyahu said: —We will not accept *attempts to* impose *unilateral measures upon us by a set date*, at a time when radical Islam is spreading throughout the world.

[The Guardian, 15 December 2014).

In the example, Netanyahu in his speech says that he will not accept anything that is imposed upon them. Here the factor is regarded as a substance that is put on somebody or somewhere. The features of substance are mapped onto the factor.

4. Time Metaphor

The concept of time is viewed in different ways according to the observer. The observer sees the time from different angles. The observer conceptualizes time in four versions as explained in the following with examples:

TIME IS A MOVING OBJECT

Source Domain: A Moving Object Target Domain: Time

The concept of time is considered to be a moving object with reference to the observer whose state is the present. In Figure.3, events leave the future and the observer. But in Figure.22B, events leave the past on the way towards the observer. Consider the examples from (93) to (97):

Figure 3

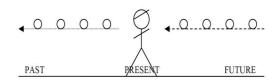


Figure.3 A TIME IS A MOVING OBJECT (leaving the observer) (Evans, 2013:4)

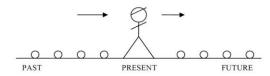


Figure.3 B TIME IS A MOVING OBJECT (towards the observer) (ibid.)

- 1. That report has come in for some scrutiny in *recent days*, however, since Shin Dong-hyuk, a star witness before the commission, admitted that there were some inaccuracies in his testimony (Washington Post, 23 January 2015).
- 2. Oklahoma's new policy involves a higher dose of midazolam, matching the amount that Florida has used *since 2013* (Washington Post, 26 January 2015).

The occurrence of events shown in a way that one has happened sooner than the other as in *earlier* in which one event was prior to others vis-à-vis the observer's state. In example (1), the event *in recent days* happened in the nearest point to the observer. In example (2), the time of the event has a starting point lasting to the time of the state in which the observer exits.

TIME IS A SURFACE

Surface: source domain Time: target domain

Time, here, is presented as a landscape or a surface on which moving objects walk or fly as it is depicted in Fig.4 In this case the prepositions like (on and over) play this role.

- The White House on Thursday said that President Obama would not meet in Washington with Prime Minister Benjamin Netanyahu, who is in the midst of an election campaign. —We want to avoid even the appearance of any kind interference with a democratic election,

 | said White House spokesman Josh Earnest (Washington Post, 22 January 2015).
- Over the weekend, the head of Israeli intelligence also discussed the impact of new sanctions with a delegation of visiting U.S. senators (Washington Post, 22 January 2015).

In the examples (1 and 2), Thursday and the weekend are conceptualized as a ground. One states the condition of the starting point of the meeting on Thursday and the other signals the duration that lasts along the weekend.

TIME IS A PATH

Path: source domain Time: target domain

The concept of time is viewed as a passage or a path that events move along it either from the past to the future or the other way around, as it is seen in:

- 1. The officials say air strikes since *mid-November* have killed senior and mid-level leaders as well as about 1,000 fighters, particularly around the fiercely contested Kurdish town of Kobani on the Syrian-Turkish border (The Guardian, 19 December 2014).
- 2. Internationalisation face losing their jobs by *the end of the decade* as part of George Osborne's plans to shrink the size of the state, according to a Labour analysis of figures compiled by the House of Commons library (The Guardian, 22 December 2014).

In the example (1), the killing occurred in the middle of the month *November* in which *November* is depicted as a path and the observer saw the event moving until it reaches the middle of the path then it occurred. In example (2), the event took place when it arrived at the end of the path.

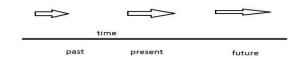


Figure.4 TIME IS A PATH

TIME IS A CONTAINER

Container: source domain Time: target domain

Time is conceptualized as a bounded object having the capacity of taking hold of things that we put in and take out, and the prepositions like (in, to, into) play this role in container metaphors as it is shown in the following figure:

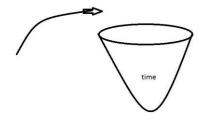


Figure.5 TIME IS A CONTAINER

- 1. The Israeli prime minister's surprising announcement that he will address a joint meeting of Congress *in* early *March* is straining relations between Israel and its closest ally (Washington Post, 22 January 2015).
- In August, the terror threat level in Britain was raised from
 —substantial to —severe," (Washington Post, 23 January
 2015).

In the examples (1 and 2), the time (March and August) are regarded as bottles or pots and the events characterized as being objects that we put into the bottle.

TIME IS A DESTINATION

Source Domain: Destination Time: target domain

In the following example, Tuesday is presented as destination because the duration of the event lasts until a point in the future which is Tuesday. That is to say, Tuesday is the line on which the event continues to exist.

• The filing deadline is *Tuesday* (Washington Post, 26 January 2015).

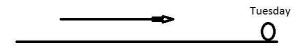


Figure.6 TIME IS A DESTINATION

TIME IS SUBSTANCE

Source Domain: Substance Target domain: Time

Time is conceptualized as substance. The substance can be shaped in a way the user wants to, that user can reshape or extend it so that the area of the substance could be enlarged or produce many different shapes from this substance. Here, time could be extended like substance as shown in the example below:

 The deadline was extended until the beginning of July 2015, with the aim of agreeing over a framework deal by March 1(The Guardian, 15 December 2014).

The end of the time appointed is extended just like the substance enlarged.

5. Container metaphor

Container metaphor is the concept which is considered as a bounded region that has in-out dimension. Here, there are two patterns of the container schema. First, when an item is in the container, and when an item is outside the container. Second, when the item moves to the inside of the container, and when the item goes out from the container.

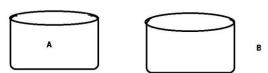


Figure.7A Container metaphor (Static version)

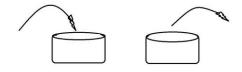


Figure.7B Container metaphor (Dynamic version)

PLACES ARE CONTAINERS

Source domain: Containers Target domain: Places

Places are conceptualized as containers—as having an in-out orientation. They are bounded regions where things go in and go out from or things are put in them. The prepositions such as (to and into) represent motion to the container while the prepositions such as in, inside, within, etc. represent the state of being in the container and outside and excluding represent the state of being outside the container. Consider the following examples:

- TOKYO Direct criticism of Kim Jong Un whether through Hollywood films or international reports has hit —a raw nervel in Pyongyang and should be continued, says the United Nations' special rapporteur on human rights in North Korea (Washington Post, 23 January 2015).
- Since then, the continued devolution of further powers to Scotland and Wales has increased the call for matching devolution within England (The Guardian, 16 December 2014).
- 3. At the same time, US advisers are operating alongside Iraqi trainers *in Anbar province*, helping train and organise Sunni tribesmen into regular units to confront Isis (The Guardian, 19 December 2014).

The examples signal the state of being in the container resulting from the using prepositions like in and within. In (1), North Korea is conceptualized as a container having the ability to hold objects. In (2), England is the container for holding the call for matching devolution in the space of the bounded region which is England. US advisers' operation alongside Iraqi trainers occurs in the bounded region—Anbar as in (3).

FORCES ARE CONATINERS

Source domain: containers Target domain: Forces:

- 1. This time, the Iraqi government will seek to absorb the Sunni units *into the national security forces* (The Guardian, 19 December 2014).
- At the same time, US advisers are operating alongside Iraqi trainers in Anbar province, helping train and organise Sunni tribesmen *into regular units* to confront Isis (The Guardian, 19 December 2014).

In both examples (1 and 2), the national security forces and regular units are containers to the Sunni units and regular units

move. They flow into the forces as if they are considered to be bowls and pots into which liquid materials, like stream, flow

PRODUCTS ARE CONTAINERS

Source domain: containers: Target domain: products:

TOKYO — Direct criticism of Kim Jong Un — whether through Hollywood films or international reports — has hit —a raw nervel in Pyongyang and should be continued, says the United Nations' special rapporteur on human rights in North Korea (Washington Post, 23 January 2015).

They are considered as a hollow space –things go in and go out. Hollywood films or international reports are seen as containers, and the criticism of Kim Jong Un, as a moving object, go either through Hollywood films or international reports.

VOTE IS A CONTAINER

Source domain: Containers Target domain: vote

 The most radical of the three options involves non-English MPs being *excluded from all votes* of an English-only nature, including the budget (The Guardian, 16 December 2014).

All votes, in the example above, are seen as containers that things could be put in and taken out from them. Non-English MPs are considered as objects that are taken out from the container into the exterior side of the container—they are out outside the container.

PROCESS IS A CONTAINER

Source domain: containers: Target domain: process:

Kerry told reporters on Wednesday that the Israeli intelligence chief had made an impassioned case against new sanctions, saying that they would be akin to throwing a grenade *into the process*. I Such a position would have put him at odds with his prime minister (Washington Post, 22 January 2015).

The process, in this example, is viewed as a container. The grenade is viewed as a light moving object that could be thrown into a container. The process is the container into which the object thrown. Here, the container is an empty bounded hollow space into which the materials are put or thrown.

OBSTACLES TO ACTION ARE OBSTACLES TO MOTION

Source Domain: motion Target Domain: obstacles

Moving objects on the road face obstacles that make them get in the way of their moving forward. People face difficulties in life as well, but they have to remove and overcome the things they encounter. So the qualities of obstacles facing the moving objects are mapped onto the difficulties encountering people in life. Consider the following examples:

- 1. Netanyahu is expected to offer up a harder-line view, supported by many Republicans and some Democrats, that the threat of more sanctions is needed to *blunt Iran's ambitions* to build a nuclear weapon (Washington Post, 22 January 2015).
- 2. But Republicans have *challenged the actions*, calling them unconstitutional. The lawsuit from 25 states, led by Texas, argues that the "unilateral *suspension* of the Nation's immigration laws is unlawful." (Washington Post, 23 January 2015).
- 3. But Monday's vote was more a *speed bump* than *a roadblock*; both parties are expected to continue hashing out their differences on the bill (Washington Post, 26 January 2015).

In (1), the sanctions become hindrance to Iran's ambitions to go forward. They make them move forward slowly and lag behind the point which Iran wants to reach. In example (2), the Republicans pose the challenges to the actions by 25 states—the lawsuit. The Republicans suspend the decision to be made by 25 states. Here the Republicans become obstacles to the 25 states' law on immigration. In example (3), Monday's vote is viewed as an obstacle to the continuing discussion of the differences among the parties. It is a speed bump put across the path to keep the situation move forward slowly.

By considering the examples above, we conceptualize the entities whether they are abstract or concrete; they become obstacles in moving forward the projects or any other suggestions. That's the way we face in life. This schema is at work in seeing life is a journey. In life, there are so many obstacles as we see in journeys.

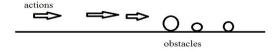


Figure.8 OBSTACLES TO ACTION ARE OBSTACLES TO MOTION

6. Existence Metaphor

MAINTAINING EXISTENCE IS MAINTAINING LOCATION UP HERE

Source Domain: Maintaining location: Target Domain: Maintaining existence

To keep an object stay existent, it needs to exist in a place, it calls for a strong prop to hold it and to stand still. Look at the following examples

- 1. It [The group 99Rise] asked for *support for the*—*Supreme Court* 7. (Washington Post, 21 January 2015).
- 2. We *continue to stand by* his testimony (Washington Post, 23 January 2015).

In example (1), the Supreme Court requires the public or any group to support it to keep carrying out its duty and stay independent and keep away from any intervention outside law. In (2), to continue to stand by his testimony is to make the testimony stay as it is. Here the existence of the testimony is the goal to which they try to achieve and continue.

The examples above imply that maintaining the existence of something is treated as an object putting somewhere and trying to protect its existence in its own shape and style. Let it be as it is, preventing to let it fall down.

EXISTENCE IS AN OBJECT

Source Domain: Object Target Domain: Existence

When something come out of something else or is made of something, then it has existence. It is seen as an object. Existence is shown and treated as an object. It is true that we make objects out of the materials available to us. Here are some examples to disambiguate the matter:

- They [the mayors] *made the announcement* at the U.S. Conference of Mayors, which is taking place in Washington (Washington Post, 23 January 2015).
- This is *a new thing*, spotlighting the leadership and ridiculing the leadership. In any authoritarian, totalitarian system, that is an Achilles heel,

 □ Darusman said in an interview in Tokyo, where he held talks with the government on an investigation into North Korea's abductions of Japanese citizens (Washington Post, 23 January 2015).
- Obama announced in November that he would use his executive powers to protect as many as 4 million illegal immigrants from deportation and make other changes to border control policies designed to focus federal resources on violent and repeat criminals (Washington Post, 23 January 2015).

To put it in a nutshell, the existence and emergence of any abstract concept is treated as an object that can be made, used, etc.

EXISTENCE IS VISIBILITY

Source Domain: Visibility Target Domain: existence

Existence is regarded as a visible thing that comes into sight when it appears. Ideas, situations, accidents, etc. have the same condition. Consider the following samples:

- 1. She said most of the disrupted plots *appeared* to be inspired or directed by terrorism overseas (Washington Post, 23 January 2015).
- 2. But Grimes *emerged* as one of the standout fundraisers of the midterms, stirring talk that she might seek a run for Kentucky's open governor's seat in 2015 (Washington Post, 26 January 2015).

In example (1), the disrupted plots come into view and existence; therefore, they are inspired and directed by terrorism overseas. In (2), Grimes's existence in the occasion is measured as his appearance in the situation. So his emergence as one of the standout fundraisers of the midterms is conceptualized as his existence. His existence is the visible matter to have his say.

7. Human Metaphor

From the data, we see that the human body is conceptualized as entities that support to stand firm like buildings. The human body is likened to rivers, substances, and plants. The features of these source domains are mapped onto the humans. Consider the following:

PEOPLE ARE BUILDINGS

Source Domain: Buildings Target Domain: People

Buildings are well structured in order that their parts will be connected to one another and stand firm. Buildings have walls, roofs, and pillars which are the backbones of the house, and there are some other parts to support the house, and so the people. They will become the prop and support for things. Sometimes, things will be support for them. Consider the following samples:

- The entire state structure has disintegrated in Anbar province. The *tribal structure* is not the same as when we were there ... Even a prominent tribal sheikh can issue an edict and not everyone, not the teenagers, are going to listen. I (The Guardian, 19 December 2014).
- *I support* decentralisation. This is centralisation in an English parliament of 83%. | (The Guardian, 16 December 2014).
- Kurdish peshmerga forces backed by US-led air strikes pushed Islamic State militants out of a large area around Mount Sinjar in northern Iraq, according to Kurdish officials (The Guardian, 21 December 2014).

TABLE.3
MAPPINGS FOR PEOPLE ARE BUILDINGS

PEOPLE = Target Domain	BUILDING= Source Domain
Body	structure
Leg	Wall, support
Foot	foundation
back	pillar

PEOPLE ARE SUBSTANCES

Source Domain: Substances Target Domain: People

People are considered to be substances because they receive features from substances. Substances can be extended, thrown, boiled, scattered, removed from somewhere, etc. the same situations could happen to people as seen in the following examples:

- But more *protesters were scattered* among the spectators who had waited in line to view the court's proceedings (Washington Post, 21 January 2015).
- Netanyahu is expected to offer up a harder-line view, supported by many Republicans and some Democrats, that the threat of more sanctions is needed to blunt Iran's ambitions to build a nuclear weapon (Washington Post, 22 January 2015).

In example (1), protesters are scattered and distributed like as the substances may be scattered on the ground or thrown somewhere. The scattering quality of a substance mapped onto the protesters. In (2), a harder-line view is supported by humans as if the humans are substances that are used to make something firm and fixed. This property of the materials is transferred to people to play the role of the substances. We see that the characteristics of the substances, which are typical of materials, can be transmitted from it to the people.

TABLE.4
MAPPINGS FOR PEOPLE ARE SUBSTANCES

People = Target Domain	Substance = Source Domain
separating	scattering
helping	supporting

HUMANS ARE RIVERS

Source Domain: Rivers Target Domain: Human

It is heard from the news that some parts of the world are covered with heavy rain pouring down resulting in serious damage to a large number of buildings, crops, cars, etc. humans take on the qualities of the rivers. Look at the followings:

- 1. They were committed to this and we could see fighters *flooding* in from Raqqa and we saw that as an opportunity to attrite their manpower, | he said (The Guardian, 19 December 2014).
- 2. The official said it was too soon to tell whether the rate of attrition among Isis fighters had stemmed the *flow* of jihadi volunteers from abroad. The US is seeking to cut the *flows* from the home countries of the volunteers and at the main point of transit, the Turkish border (The Guardian, 19 December 2014).

In examples (1 and 2), fighters, like river, flooding try to wear down their enemies and remove the obstacles so that they can move forward. Rivers when flooding remove the trashes, waste materials, houses, cars, etc. from the place into which they flow. These features are mapped onto humans from the source domain to the target domain.

TABLE.5
MAPPINGS FOR HUMANS ARE RIVERS

Humans = Target Domain	Rivers = Source Domain
Crowding, gathering	flooding
Walking	flowing
jumping	The tide going out
attacking	storming

HUMANS ARE PLANTS

Source Domain: Plants Target domain: Humans

Plants have roots, branches, leaves, etc. they drink water. They grow and fall. They are cut down and rooted out by people or with violent storms. Humans are like that. Follow the example below:

• That means they [fighters] have got to be *rooted out* by ground troops. This has to be done by an own-grown army, not by western groups. || (The Guardian, 13 December 2014).

In the example, the fighters are rooted out, like plants. This feature of plants is mapped onto the humans. Humans grow up, are planted and rooted out. Both humans and plants have communal properties.

TABLE.6
MAPPINGS FOR HUMANS ARE PLANTS

Humans = Target Domain	Plants = Source Domain
hands	leaves
Body, back	stem
foot	root

LINEAR SCALES ARE PATHS

Source Domain: paths Target Domain: scales, linear scales

But Republicans have challenged the actions, calling them unconstitutional. The lawsuit from 25 states, *led by Texas*, argues that the "unilateral suspension of the Nation's immigration laws is unlawful." (Washington Post, 23 January 2015).

- 1. We continue to stand by his testimony. The fact that he came out clarifying his *earlier statement* and corrected his timelines of events does not in any way affect the integrity and neither credibility of the report nor the thrust of its recommendations, | Darusman told reporters in Tokyo earlier Friday (Washington Post, 23 January 2015).
- 2. The president said he acted *after Congress failed to approve* a comprehensive immigration reform bill last summer (Washington Post, 23 January 2015).
- 3. Although China's military capabilities *lag far behind those* of the United States, its defense spending is growing by double-digit percentages annually (Washington Post, 2 February 2015).
- 4. Overturn Citizens United, one shouted, referring to the court's 2010 decision in Citizens United v. Federal Election Commission. That, along with subsequent court rulings, has greatly expanded the amounts that individual and corporate interests may spend on election campaigns (Washington Post, 21 January 2015).

In example (1), Twenty-five states are going on a road. The states are led by Texas, so Texas is the leader of the states. It is ahead of them, and the others are behind the leader. In example (2) earlier statement signals that there are some statements made by Darusman but the one he is clarifying is the earlier one. So, the statements are ordered in sequence, but the one he means is before the specific one. They are in a linear scale ordered in sequence. In example (3), the president's act is after congress's failure attempt. Here, the failure is a specific point and other incidents are viewed from the perspective of congress's failure; therefore, the president's act is after the failure. In example (3), China's military capabilities are taking part in a race against those of United States. Those of China's are behind those of US. They are late in competing with the opponent. In example (4), there are court rulings; the court's decision in 2010 is nearly at the end of the series of rulings issued by the court. Here, the rulings are regarded as a path, and

the court's 2010 decision is expanded along this road in a linear level on the road. It is located in the succeeding rulings of the court.

From the examples above we deduce that we conceptualize entities according to a line in which it has beginning and middle and end. We specify a point in the line, and we see whether the entity is before or after the line.

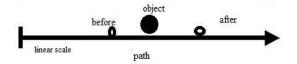


Figure.9 LINEAR SCALES ARE PATHS

8. Substance Metaphor

The items which are not basically material or substance, like abstract things, are conceptualized as substance. They take on the features of the substance as they are illustrated below:

CHANGE OF STATE IS CHANGE OF SHAPE

Source Domain: Change of shape Target Domain: Change of state

When a solid material changes into gas, the shape of the material changes then, as in the case of water. When it is heated, it evaporates and changes into gas. Or when it is poured into a glass, it picks up the shape of the glass. Consider the following instances:

- Darusman, echoing Michael Kirby, the Australian judge who led the commission, said Shin was just one of more than 200 witnesses who testified and that *slight changes in* his story did not dent the totality of the evidence that the commission had collected (Washington Post, 23 January 2015).
- Although China has made no secret of its desire to *expand* its navy and add to its sole aircraft carrier (Washington Post, 2 February 2015).

In example (1), the totality of the evidence is dented and bent inwards, when dramatic changes happen to it. Thus, the totality of the evidence depends on the factor that changes the shape. Hence, there is great coherence between the change of state and the change of shape. These properties are mapped from source domain onto target domain as a result. When things are expanded, their shapes are changed as in (2). The structure of the navy is changed when expanded.

Substances have, by definition, some features such as the ability to expand, enlarge, shorten, etc. these qualities are mapped onto the target domain—navy. Navy has the capacity to expand, here. It takes on the qualities of substance via mapping. Hence, the navy is likened to substance.

ACTIONS ARE ENTITIES

Source Domain: Entities: Target Domain: Actions

Entities are the existing materials that can be counted, pressed down, broken, etc. Some of the characteristics entities have can be mapped onto the actions. Consider the followings:

- 1. Scott Pruitt, Oklahoma's attorney general, said Monday he was asking the U.S. Supreme Court to postpone *three executions* in his state that are scheduled over the next six weeks, with the first set for Thursday (Washington Post, 26 January 2015).
- Senate Democrats stalled the Republican-led push to construct the Keystone XL Pipeline on Monday, dealing the first significant blow to the new Republican majority less than three weeks after being sworn in (Washington Post, 26 January 2015).

In example (1), three executions take on the features of entities. The executions have the quantity in number—three executions. They are similar to the entities being countable. In (2), the blow takes the number one comparing to other actions prepared to be carried out. It is number one. It is conceptualized as an entity as a result.

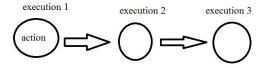


Figure.10 ACTIONS ARE ENTITIES

9. Talk Metaphor

Talk represents different things in the examples discovered in the data. It is likened to various entities as it is explained below:

TALK IS A PROCESS

Source Domain: Process Target Domain Talk

Process is a string of events or actions connected to each other happening one after the other, and it gives rise to a particular result. It takes place across along a road. The process has beginning, middle, and end. It is sometimes static or nonstop. It depends on the way the process occurs in a particular situation. The process's features are mapped onto the talks. Consider the following examples:

- 1. The talks have *begun* on a low key, without Kerry or Zarif or any of the other foreign ministers for the time being (The Guardian, 15 December 2014).
- As the International Crisis Group points out in its comprehensive assessment of the talks, Iran Nuclear Talks: The Fog Recedes, this was an essential procedural short-

cut that was agreed at the end of the Vienna talks (The Guardian, 15 December 2014).

In example (1), the talks have begun on a small event—it is still at the beginning of a process. In (2), the talks are at the end of the process. They are taking the final steps of the process, and they are about to finish.

In a nutshell, the process has some features which are mapped onto the talks. The talks take on these qualities that can be applied in different activities.

TALK IS A BRITTLE OBJECT

Source Domain: A brittle object Target Domain: Talk

Brittle objects are easily damaged and broken down. They need to be well looked after lest they can break down. For the talks the same could happen. Consider the example below:

• Such a move, Obama has said, would cause *the delicate talks* with Iran to fail and increase the likelihood of armed conflict (Washington Post, 22 January 2015).

The talks between US and Iran are likely become worse. They are about to come a standpoint; therefore, their talks are delicate, they are shaky. The talks take on the features of the brittle object.

PSYCHOLOGICAL IMPACT FORCES ARE PHYSICAL IMPACT FORCES

Source Domain: Psychological Impact Forces

Target Domain: Physical Impact Forces:

One of the devices that opponents use is the psychological means which is put into use during the conflict provoked between them. For example, the superpowers hand out punishments to other countries resulting from the violation of international rules. Here, the characteristics of psychological impact are displayed as physical impact, i.e., as if they were physically harmed by using physical objects and having visible results consequently. Reflect on the following examples:

- 1. Thomas said: —George Osborne's plans for cuts in Metropolitan police funding ... would have *a devastating* impact on the quality of policing in London and be the final death knell for high visibility, bobby-on-the-beat local policing. (The Guardian, 22 December 2014).
- 2. A veto would *upset* Palestinians and perhaps some Arab allies frustrated by years of diplomatic gridlock. Several are fighting alongside the US against the Islamic State (The Guardian, 15 December 2014).

In example (1), Osborne's plan is viewed as a big object that has the ability to devastate the quality of policing in London due to having the impact on the quality. In (2), the veto is regarded

as a force to psychologically upset and annoy Palestinians. They consider the veto as a force which is going to return them to the first point. They again start negotiating with Israel. This result in wasting more time to declare the Palestinian independent state, but the problem is the veto by some countries which upset the Palestinians. From the above example, we can perceive that psychological forces are used in a way that has physical results.

IMPORTANCE IS PRECEDENCE

Source Domain: Precedence Target Domain: Importance

Everything is almost, in life, ordered according to importance, i.e., the most important things take priority over the less ones and so on. Look at the following samples:

- 1. *The first duty* of any government is the safety and security of its citizens (The Guardian, 22 December 2014).
- 2. But *more important* than the people is the process. This time the talks have quickly entered their most effective forum, bilateral encounters between the Americans and the Iranians (The Guardian, 15 December 2014).

In example (1), the safety and security of its citizens are the most important duties of the government to fulfill at first. They are taken high priorities. They need more attention over others. In (2), the process takes precedence over the other issues for being important for both the Americans and the Iranians in bringing closer the two sides.

AGREEMENT IS A JOURNEY

Source Domain: Journey Target Domain: Agreement

Journeys have some features that are mapped onto target domain, agreement. In journeys, we encounter obstacles, difficulties, long paths, being tired, etc. In journeys; we want to get a point. We have a goal. The agreement takes on these features. Consider the followings:

- 1. Now we know, more or less, the scale and nature of the *obstacles* that prevented them clinching an agreement (The Guardian, 15 December 2014).
- 2. After failing to *reach agreement* in Vienna by a November 24 deadline after nine months of negotiations, diplomats are sitting down in Geneva today to try to keep the momentum for a nuclear deal going (The Guardian, 15 December 2014).

In example (1), the agreement faces obstacles which do not let it make progress. In (2), to reach agreement is like to reach a goal that you are going to move towards it. Here, the agreement does not achieve the goal, it fails. That is a difficulty facing the agreement in its movement to go forward.

We see through the above examples that agreement is conceptualized as journeys. In journeys, we have a goal, and we sometimes face difficulties preventing us from reaching the goal. So, does the agreement. The properties are mapped onto the agreement.

TABLE.7
MAPPINGS FOR 4.2.13 AGREEMENT IS A JOURNEY

Agreement = Target Domain	Journey = Source Domain
negotiators	travellers
Disagreement, quarrel	obstacles
conclusion	destination

10. Other conceptual metaphors

In the data collected from the online newspapers, it can be found some conceptual metaphors occur infrequently. Each of them play one part in the data as it is described in below samples:

THE RELATIONSHIP IS A HEAVY OBJECT

Source Domain: A Heavy Object

Target Domain: The Relationship:

Relationships are conceptualized in different ways. Here, it is viewed as a heavy object that is firm and fixed which is difficult to lift, push or remove from somewhere. Consider the example below:

• The bilateral relationship is *unshakable*, I said a source close to Kerry. —But playing politics with that *relationship could blunt* Secretary Kerry's enthusiasm for being Israel's primary defender. (Washington Post, 22 January 2015).

In the example, the relationship is considered as a heavy object. It is unshakable, it cannot be lifted because it is difficult to move—it needs much energy and strength. Here the relationship has the same condition as a heavy object has. The relationship is in the state of being firm and steady between the two sides. They have a good relationship with each other. So, the relationship takes on the features of the heavy object.

REFORMS ARE PATHS

Source Domain: Paths Target Domain: Reforms

Paths usually have a beginning, middle, and an end. Paths pick up different shapes such as wide, narrow, steep, high, and low. Paths sometimes are rocky, muddy, etc. Some of these qualifications can be mapped onto the reforms. Reflect on the following sample:

 Graham Allen, the Labour chairman of the public administration select committee, also criticised the *narrow* scope of the Hague reforms, saying: —The real debate is not about House of Commons procedure but about how local government can be the vehicle of devolution in England (The Guardian, 16 December 2014).

In the above example, the Hague reforms have the narrow scope that does not let the system in the parliament be improved and made changes. Here the road is narrow. It is too difficult to go across carrying a heavy bag, for example. The condition applies to the reforms. Making changes becomes a difficult task when the reforms have a narrow scope.

DEBATE IS HOT FLUID

Source Domain: Hot Fluid Target Domain: Debate

Fluid is an entity that has the ability to be heated, boiled, evaporated, and melted when it is solid. Consider the following example:

 House Speaker John A. Boehner invited the Israeli leader to speak to Congress amid a *heated debate* over whether new sanctions, to be imposed if talks fail, would scuttle tenuous negotiations with Iran over its nuclear program (Washington Post, 22 January 2015).

In the example, the debate is realized as a fluid which becomes heated as fire is used to make it hot. The debate is heated when different people who have different attitudes over discussing issues to offer good solutions to problems facing their government. Different viewpoints are put forward from several angles with which they interact each other, and then the debate among them is heated, like fluid. So, the properties of the fluid are mapped onto the debate.

MOVEMENT IS A STRUCTURE

Source Domain: Entities Target Domain: Actions

Buildings are structured in a way that their different parts are strictly organized and ordered, and they are built with blocks so that all parts of the wall can be connected to one another firmly lest they may collapse and have tragic consequences. Consider the following example:

• The group 99Rise, which said on its Web site that it is "building a nationwide movement to get big money out of American politics through nonviolent action, I said it was responsible for the protests (Washington Post, 21 January 2015).

Here, in the example above the movement to get a large amount of money is realized as the structure a building which is going to be constructed. The properties of structure are mapped onto the source domain, i.e., the substance. The movement should be fixed and stable in order that it can confront unpleasant conditions which may happen.

MISSIONS ARE SWEEPERS

Source Domain: Sweepers Target Domain: Missions

Sweepers clean places off the marks, dirt, unnecessary materials, trashes, and anything which are not used any longer, and they are thrown away. When a road is blocked off with a fallen tree preventing people from crossing it, people try to remove the obstacle to let them go. Mission plays the same role. Consider the following:

For months the US air force and RAF planes have been heavily involved in air strikes and reconnaissance missions across Iraq that are credited with helping slow the advance of ISIS fighters and have now *paved the way for ground operations* (The Guardian, 13 December 2014).

In the example, air strikes and reconnaissance missions across Iraq are sweepers. They remove the ground from the advance of Isis fighters so that the ground will be ready to carry out the ground operations. The missions are paving the way from the Isis fighters. Here, both the missions and sweepers share some features such as removing, cleaning, brushing, etc. the features from the sweepers are mapped onto the missions.

PLACES ARE SIZES

Source Domain: Sizes Target Domain: Places

Sizes have various shapes such as middle, small, big, large, etc. So do places which they bear resemblances to sizes. Consider the following:

 A group of big-city mayors led by New York's Bill de Blasio and Los Angeles's Eric Garcetti announced plans (Washington Post, 23 January 2015). In the example, the city is conceptualized as shapes having big size—the big city. The city features of sizes. Here, we reach a point that two different things can be likened to one another due to having the features of mapping between them.

IX. RESULTS AND FINDINGS

After examining the data and the results discussion, study has come up with some major findings as outlined below:

The spatial metaphor controls the largest distribution of the data by 59 which makes 34.3 % of the total data. This may be due to the fact that humans lead most of their life experiencing space and locations. For example, moving from place to place, travelling, driving, etc. humans move more frequently rather than think.

The researchers believe that human interaction with their fellow human beings is so recurrent and widespread that personification metaphors come second only to the spatial category because human beings are, by nature, social creatures who find it hard to lead an isolated life particularly nowadays in the age of communication.

Causation metaphor comes third in the category. This is for the reason that human beings conceptualize political issues in terms of wars, change of state, creating, and substance associating with organizing physical and cultural realities.

Temporal metaphors occupy the fourth type in the category. This may result from the fact that time is not of much importance to the politicians.

Container metaphors come next in the table. This results from that human beings are physical beings that are covered with skins leading to being kept apart from the rest of the world, and other beings are viewed as containers. Moving from house to house is container coming out into another. In the data, places, forces, products, processes, and votes are seen as containers having in-out orientations.

Obstacles, existence, and human metaphors share somehow similarities among the news reports resulting from the way we construe the frequency of the events taking place around us. They take an average level in the table.

CONCLUSIONS

Based on the findings of the study, the following conclusions have been drawn from the study:

1. Conceptual metaphors are pervasive in political news reports, be they from Britain or the United States'

- newspapers. Noticeably, some conceptual metaphors are more frequent than the others such as SPATIAL, PERSONIFICATION, and TEMPORAL metaphors respectively.
- Our study has confirmed that spatial metaphors occur most. This may be due to the fact that humans lead most of their life experiencing space and locations. For example, moving from place to place, travelling, driving, etc. humans move more frequently rather than think.
- Personification metaphors also occur very frequently which could be attributed to the fact that human beings are, by nature, social creatures who find it hard to lead an isolated life particularly nowadays in the age of communication.
- 4. Causation metaphor and temporal metaphors come in between the two extremes. The former's occurrence is likely to be accounted for as that human beings conceptualize political issues in terms of wars, change of state, creating, and substance associating with organizing physical and cultural realities. However, the latter's occurrence is likely to be ascribed to the fact that time is not of much importance to the politicians.
- 5. Container, obstacles, existence, and human metaphors are viewed as representing the other least frequent extreme as they share somehow similarities among the news reports resulting from the way we construe the frequency of the events taking place around us. They take an average level in the table.

REFERENCES

Abrams, A. (1999). A Glossary of Literary Terms. 7th ed. Boston, MA: Heinle & Heinle.

Conboy, M. (2007). The Language of News. London: Routledge.

Cruse, A. (2006). A Glossary of Semantics and Pragmatics. Edinburgh: Edinburgh University Press.

Day, D., Jordan, P. and Wingate, J. (2017). Substance Metaphor. [online]

SIL Glossary of Linguistic Terms. Available at:

http://www.glossary.sil.org/term/substance-metaphor

[Accessed 14 Jul. 2014].

Evans, V. and Green, M. (2006). Cognitive linguistics. Edinburgh: Edinburgh University.

Galperin, I. (1977). Stylistics. Moscow: Higher School.

Kövecses, Z. (2008). Conceptual metaphor theory: Some criticisms and alternative proposals. [online] Academia.edu. Available at: http://www.academia.edu/5452404/Conceptual_metaphor_th eory_Some_criticisms_and_alternative_proposals [Accessed 18 Oct. 2014].

Kövecses, Z. (2010). Metaphor: A Practical Introduction. 2nd ed. Oxford University Press: Oxford University Press.

- Lakoff, G. and Johnson, M. (1980). Metaphors we live by. Chicago: Univ. of Chicago Press.
- Lakoff, G. and Johnson, M. (1980). The Metaphorical Structure of the Human Conceptual System. Cognitive Science, [online] 4(2), pp.195-208. Available at: http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1207/s15516709cog040 2_4/pdf [Accessed 1 Nov. 2014].
- Lakoff, G. (1987). Women, fire, and dangerous things. Chicago (Ill.): University of Chicago Press.
- Lakoff, G. (1993). The Conduit Metaphor: A Case of Frame Conflict in Our Language about Language. In: A. Ortony, ed., Metaphor and Thought. Cambridge: Cambridge Univ. Press.
- Lakoff, G. (1993). The Contemporary Theory of Metaphor. In: A. Ortony, ed., Metaphor and Thought. Cambridge: Cambridge Univ. Press.
- Lakoff, G. (2009). The political mind. New York: Penguin Books.
- LAKOFF, G. (1990). The Invariance Hypothesis: is abstract reason based on image-schemas?. Cognitive Linguistics, [online] 1(1), pp.39-74. Available at: https://georgelakoff.files.wordpress.com/2014/11/invariance-hypothesis-lakoff-1990.pdf [Accessed 1 Apr. 2015].
- Liu, X. and Zhao, G. (2013). A Comparative Study of Emotion Metaphors between English and Chinese. Theory and Practice in Language Studies, [online] 3(1). Available at: https://pdfs.semanticscholar.org/4a28/31dbe86eb4073184560 2c56d2daf3b0ebcfe.pdf [Accessed 13 Nov. 2013].
- Richards, I. (1936). The philosophy of rhetoric. Oxford: Oxford University

 Press
- Ruiz de Mendoza Ibáñez, F., de Mendoza Ibáñez, F. and Hernández, L.

 (2011). The Contemporary Theory of Metaphor: Myths,
 Developments and Challenges. [online] Academia.edu.

 Available at:

 http://www.academia.edu/2061405/The_Contemporary_Theo
 ry_of_Meta phor_Myths_Developments_and_Challenges
 [Accessed 10 Mar. 2015].
- Saeed, J. (2009). Semantics. New York, NY: John Wiley & Sons.
- Tendahl, M. (2009). A hybrid theory of metaphor. Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Websites consulted:

www.theguardian.com/uk www.washingtonpost.com/

APPENDIX

THE GUARDIAN SAMPLES

HIGH STATUS IS UP, LOW STATUS IS DOWN

- 1. Peshmerga forces launched an operation to liberate some important areas in Sinjar and Zumar at 7am (04.00 GMT)," a peshmerga brigadier general said (Guardian, 17 December 2014).
- 2. "The plan to liberate Sinjar was reviewed by the Kurdish leader and the peshmerga field commanders. God willing, we will liberate it soon," Fuad Hussein said (Guardian, 17 December 2014).
- 3. Since some laws, although almost exclusively applicable to England, have a knock-on effect for Scotland as the junior economic partner in the union (Guardian, 16 December 2014).
- 4. The officials say air strikes since mid-November have killed senior and mid-level leaders as well as about 1,000 fighters, particularly around the fiercely contested Kurdish town of Kobani on the Syrian-Turkish border (Guardian, 19 December 2014).
- 5. Graham Allen, the Labour chairman of the public administration select committee, also criticised the narrow scope of the Hague reforms, saying: "The real debate is not about House of Commons procedure but about how local government can be the vehicle of devolution in England....(Guardian, 16 December 2014).
- 6. "We are ready, we are waiting for the advancing forces from Rabia and Zumar," said Dawood Jundi, a field commander with the peshmerga (Guardian, 17 December 2014).

MORE IS UP. LESS IS DOWN

- 7. Internationalisation face losing their jobs by the end of the decade as part of George Osborne's plans to shrink the size of the state, according to a Labour analysis of figures compiled by the House of Commons library (Guardian, 22 December 2014).
- 8. On Labour's analysis, if the Met had to cut its budget by £100m in 2016-7, it would have to trim police numbers by 1,298 if it relied on officer headcount reductions alone to achieve that level of saving. If the same level of saving was required for each of the four years, 194 posts could be at risk (Guardian, 22 December 2014).
- Kerry's sudden involvement in talks around the resolution is being seen as an attempt to manage a process the US fears could raise already high tensions and in which according to one quoted official it sees only "bad scenarios" (Guardian, 15 December 2014).
- 10. If there are fewer police, they will have to rely on people phoning as a result of an emergency rather than

- getting access to that intelligence (Guardian, 22 December 2014).
- 11. The majority of those trapped on the mountain fled when Kurdish forces opened a corridor but, four months on, little has improved for those who are still on the mountain (Guardian, 17 December 2014).
- 12. Last month General Martin Dempsey, the most senior officer in the US military, revealed that the US is actively considering the direct use of troops against Isis in Iraq, days after Barack Obama doubled troop levels there (Guardian, 13 December 2014).
- 13. Fallon revealed that the RAF had flown a "huge number" of missions above Iraq second to the United States and five times as many as France (Guardian, 13 December 2014).
- 14. Thousands of UK police officers The Labour MP Graham Allen said the esca, lation represented exactly the kind of mission creep opponents of the initial engagement had feared and suggested MPs be asked again to give their approval (Guardian, 13 December 2014).
- 15. Specifically excluded from the Commons motion approving action to Iraq (Guardian, 13 December 2014).
- 16. While Labour hides from reform because it hopes its Scottish MPs will ensure it retains an overall Commons majority (Guardian, 16 December 2014).
- 17. Internationalisation face losing their jobs by the end of the decade as part of George Osborne's plans to shrink the size of the state, according to a Labour analysis of figures compiled by the House of Commons library (Guardian, 22 December 2014).
- 18. On Labour's analysis, if the Met had to cut its budget by £100m in 2016-7, it would have to trim police numbers by 1,298 if it relied on officer headcount reductions alone to achieve that level of saving. If the same level of saving was required for each of the four years, 194 posts could be at risk (Guardian, 22 December 2014).
- 19. The experience in this parliament in which we've cut spending by 20% and crime has fallen by more than a fifth shows that it's possible to do more with less." (Guardian, 22 December 2014).
- 20. Kuwait has agreed to defer next year's Iraqi reparations payment dating to Saddam Hussein's 1991 invasion, which would reduce Baghdad's costs by \$4.6bn, helping compensate for the slump in oil prices and allowing more to spend on building up loyalist forces to combat Isis (Guardian, 19 December 2014).
- 21. Labour boycotted the interparty talks largely because it wanted the issue discussed at greater length and in the round, including the implications for the future of the House of Lords (Guardian, 16 December 2014).

- 22. The US-led coalition air strikes, which began in early August, have intensified over the past 20 days after Kurdish ground forces began attacking Isis positions in Sinjar areas (Guardian, 21 December 2014).
- 23. On Saturday night on Mount Sinjar, the air strikes continued non-stop for more than 12 hours on Isis positions, some of which were visible from the mountain top. Peshmerga fighters there told the Guardian that the past two days had seen the most intensive bombing so far (Guardian, 21 December 2014).
- 24. Kerry's sudden involvement in talks around the resolution is being seen as an attempt to manage a process the US fears could raise already high tensions and in which according to one quoted official it sees only "bad scenarios" (Guardian, 15 December 2014).

FALLING IS DOWN, RISING IS UP

- 25. However, the French proposal is seen by Palestinians as falling far short of their demands (Guardian, 15 December 2014).
- 26. A Pentagon spokesman, Rear Admiral John Kirby, said the deaths had degraded its "command and control current operations" (Guardian, 19 December 2014).

INSTITUTIONS ARE SPEAKERS

27. The Guardian reported that the Met needed to find an extra £800m of cuts in the next budget period, from 2016-2020 (Guardian, 22 December 2014).

PLACES ARE PSYCHOLOGICALLY AFFECTED

- 28. The Commons library is impartial and does not endorse individual party policies. It carries out research on behalf of MPs, including frontbenchers (Guardian, 22 December 2014).
- 29. The US is using Turkish bases for intelligence-gathering purposes but Ankara remains reluctant to allow its bases to be used for launching bombing sorties (Guardian, 19 December 2014).

PLACES ARE PRISONERS

- 30. Peshmerga forces launched an operation to liberate some important areas in Sinjar and Zumar at 7am (04.00 GMT)," a peshmerga brigadier general said (Guardian, 17 December 2014).
- 31. Yazidi fighting units that were formed in the wake of the August attack have struggled to control land in the Sinjar area and retreated to the mountain once again in September (Guardian, 17 December 2014).
- 32. Iraqi Kurdish forces launched a broad offensive on Wednesday aimed at recapturing areas near the Syrian border that have been held by Islamic State (Isis) for months, officials said (Guardian, 17 December 2014).

- 33. A senior US official said Isis had suffered particularly high casualties as a result of its determination to capture Kobani, sending many fighters to the border town, where they could easily be targeted by US planes (Guardian, 19 December 2014).
- 34. Peshmerga forces launched an operation to liberate some important areas in Sinjar and Zumar at 7am (04.00 GMT)," a peshmerga brigadier general said (Guardian, 17 December 2014).
- 35. Yazidi fighting units that were formed in the wake of the August attack have struggled to control land in the Sinjar area and retreated to the mountain once again in September (Guardian, 17 December 2014).
- 36. Iraqi Kurdish forces launched a broad offensive on Wednesday aimed at recapturing areas near the Syrian border that have been held by Islamic State (Isis) for months, officials said (Guardian, 17 December 2014).
- 37. A senior US official said Isis had suffered particularly high casualties as a result of its determination to capture Kobani, sending many fighters to the border town, where they could easily be targeted by US planes (Guardian, 19 December 2014).

CAUSES ARE FORCES

38. Complicating the issue are several factors, not least the fact that Israel is at the beginning of a prolonged election campaign that diplomats believe will lead to a hardening of Netanyahu's position (Guardian, 15 December 2014).

CAUSED CHANGE IS FORCED MOTION

- 39. Internationalisation of the issue several European countries have taken symbolic votes recognising a Palestinian state has pushed some to speculate that the Washington is more open to engaging in talks about security council intervention (Guardian, 15 December 2014).
- 40. Among the goals is the Sinjar area, which was home to many members of the Yazidi minority before Isis attacked in early August and forced most of them to flee (Guardian, 17 December 2014).
- 41. It was partly the plight of the Yazidi people that forced Barack Obama and the international community into action against Isis (Guardian, 21 December 2014).
- 42. The latest victories for peshmerga forces and the recapture of northern Mount Sinjar have brought new hopes to the Yazidis who are still stuck on the mountain and want to go back to their villages (Guardian, 21 December 2014).

CAUSES ARE MAKERS

43. Downing Street dismissed Hogan-Howe's call for a reduction in the number of police forces, prompting

fears that cuts will have to be introduced in other ways (Guardian, 22 December 2014).

CAUSES ARE SUBSTANCES

44. Speaking ahead of his trip to meet Kerry in Rome, Netanyahu said: "We will not accept attempts to impose unilateral measures upon us by a set date, at a time when radical Islam is spreading throughout the world." (Guardian, 15 December 2014).

TIME IS A MOVING OBJECT

- 45. The peshmerga had already recaptured three small villages, the officer added (Guardian, 17 December 2014).
- 46. The Palestinian president, Mahmoud Abbas, is pushing for a vote in the United Nations Security Council as early as Wednesday on a resolution calling for a deadline to end the 47-year-long Israeli occupation (Guardian, 15 December 2014).
- 47. Earlier this month, the Guardian reported that the Met needed to find an extra £800m of cuts in the next budget period, from 2016-2020 (Guardian, 22 December 2014).

TIME IS A PATH

- 48. The officials say air strikes since mid-November have killed senior and mid-level leaders as well as about 1,000 fighters, particularly around the fiercely contested Kurdish town of Kobani on the Syrian-Turkish border (Guardian, 19 December 2014).
- 49. Internationalisation face losing their jobs by the end of the decade as part of George Osborne's plans to shrink the size of the state, according to a Labour analysis of figures compiled by the House of Commons library (Guardian, 22 December 2014).

TIME IS SUBSTANCE

50. The deadline was extended until the beginning of July 2015, with the aim of agreeing a framework deal by March 1(Guardian, 15 December 2014).

PLACES ARE CONTAINERS

- 51. Since then, the continued devolution of further powers to Scotland and Wales has increased the call for matching devolution within England (Guardian, 16 December 2014).
- 52. At the same time, US advisers are operating alongside Iraqi trainers in Anbar province, helping train and organise Sunni tribesmen into regular units to confront Isis (Guardian, 19 December 2014).

FORCES ARE CONATINERS

- 53. This time, the Iraqi government will seek to absorb the Sunni units into the national security forces (Guardian, 19 December 2014).
- 54. At the same time, US advisers are operating alongside Iraqi trainers in Anbar province, helping train and organise Sunni tribesmen into regular units to confront Isis (Guardian, 19 December 2014).
- 55. Fallon said details of the contribution to an international mission were still being finalised but would likely include a small contingent of combatready British soldiers at four US-led "safe" centres, one in Kurdistan and three near the Iraqi capital Baghdad (Guardian, 13 December 2014).

VOTE IS A CONTAINER

56. The most radical of the three options involves non-English MPs being excluded from all votes of an English-only nature, including the budget (Guardian, 16 December 2014).

PEOPLE ARE BUILDINGS

- 57. "The entire state structure has disintegrated in Anbar province. The tribal structure is not the same as when we were there ... Even a prominent tribal sheikh can issue an edict and not everyone, not the teenagers, are going to listen." (Guardian, 19 December 2014).
- 58. I support decentralisation. This is centralisation in an English parliament of 83%." (Guardian, 16 December 2014).
- 59. Kurdish peshmerga forces backed by US-led air strikes pushed Islamic State militants out of a large area around Mount Sinjar in northern Iraq, according to Kurdish officials (Guardian, 21 December 2014).

HUMANS ARE RIVERS

- 60. "They were committed to this and we could see fighters flooding in from Raqqa and we saw that as an opportunity to attrit their manpower," he said (Guardian, 19 December 2014).
- 61. The official said it was too soon to tell whether the rate of attrition among Isis fighters had stemmed the flow of jihadi volunteers from abroad. The US is seeking to cut the flows from the home countries of the volunteers and at the main point of transit, the Turkish border (Guardian, 19 December 2014).

HUMANS ARE PLANTS

62. "That means they [fighters] have got to be rooted out by ground troops. This has to be done by an owngrown army, not by western groups." (Guardian, 13 December 2014).

TALK IS A PROCESS

- 63. The talks have begun on a low key, without Kerry or Zarif or any of the other foreign ministers for the time being (Guardian, 15 December 2014).
- 64. As the International Crisis Group points out in its comprehensive assessment of the talks, Iran Nuclear Talks: The Fog Recedes, this was an essential procedural short-cut that was agreed at the end of the Vienna talks (Guardian, 15 December 2014).
- 65. "The French are talking about a timeframe for a conclusion of peace talks (Guardian, 15 December 2014).

PSYCHOLOGICAL IMPACT FORCES ARE PHYSICAL IMPACT FORCES

- 66. Thomas said: "George Osborne's plans for cuts in Metropolitan police funding ... would have a devastating impact on the quality of policing in London and be the final death knell for high visibility, bobby-on-the-beat local policing." (Guardian, 22 December 2014).
- 67. A veto would upset Palestinians and perhaps some Arab allies frustrated by years of diplomatic gridlock. Several are fighting alongside the US against the Islamic State (Guardian, 15 December 2014).

IMPORTANCE IS PRECEDENCE

- 68. "The first duty of any government is the safety and security of its citizens (Guardian, 22 December 2014).
- 69. But more important than the people is the process. This time the talks have quickly entered their most effective forum, bilateral encounters between the Americans and the Iranians (Guardian, 15 December 2014).
- 70. Labour believes reducing police numbers would be a dangerous process. Under the A19 procedures, which are designed to protect their independence, police officers can only be removed for disciplinary reasons. The only way to do it is to require officers with at least three decades of experience to retire. This means that officers with experience would have to be targeted (Guardian, 22 December 2014).
- 71. He also suggested that a key element of the UK contribution would be passing on the experience gained during previous operations in Iraq the last British troops to withdraw from the country left as recently as May 2011(Guardian, 13 December 2014).

AGREEMENT IS A JOURNEY

- 72. Now we know, more or less, the scale and nature of the obstacles that prevented them clinching an agreement (Guardian, 15 December 2014).
- 73. After failing to reach agreement in Vienna by a November 24 deadline after nine months of negotiations, diplomats are sitting down in Geneva

- today to try to keep the momentum for a nuclear deal going (Guardian, 15 December 2014).
- 74. It was expected that the major sticking points would be the scale of Iran's uranium enrichment capacity and the pace of sanctions relief (Guardian, 15 December 2014).
- 75. He is to put forward a range of different proposals, reflecting the inability of the parties to come to an agreement (Guardian, 23 December 2014).

REFORMS ARE PATHS

76. Graham Allen, the Labour chairman of the public administration select committee, also criticised the narrow scope of the Hague reforms, saying: "The real debate is not about House of Commons procedure but about how local government can be the vehicle of devolution in England.... (Guardian, 16 December 2014).

MISSIONS ARE SWEEPERS

77. For months the US airforce and RAF planes have been heavily involved in air strikes and reconnaissance missions across Iraq that are credited with helping slow the advance of Isis fighters and have now paved the way for ground operations (Guardian, 13 December 2014).

Possible Motivations for Learning English amongst Kurdish EFL Undergraduate Learners at the University Level

Farhad Majeed Hama¹, Daiman Abdulrahman Ismael², Aram Kamil Noori³

¹University of Sulaimani, School of Basic Education, English Dept.

²University of Sulaimani, School of Basic Education, English Dept.

³Institute of Training and Educational Development in Sulaimani, English Dept.

Abstract—It can be argued that integrative and instrumental kinds of motivation are two prominent factors in learning new languages. Each kind of motivation works differently in various contexts. Besides, several studies have been investigated in EFL (English as a foreign language), and ESL (English as a second language) settings. There are also external factors that have impacts on different types of motivation and learners. There are also obvious reasons for learning English as a foreign language. This study focused on integrative and instrumental kinds of motivation amongst Kurdish EFL undergraduate learners at the University of Sulaimani in the Iraqi Kurdistan Region. The finding showed that getting a job is a major motivator for learning English amongst learners. However, cultural and communication goals were two other important goals that encouraged learners to learn English. In general, the results revealed that instrumental motivation was more significant than integrative motivation. Additionally, some elements affected and increased learner's motivation such as parental aids, teachers, social, personality, and university environment.

Index Terms— Motivation, Instrumental Motivation, Integrative Motivation, Kurdish EFL Learners.

I. INTRODUCTION

It can be argued that motivation is an important construct in several academic studies. Researchers in different language learning settings have increasingly examined motivation independently. Additionally, types of motivation are a topic of serious debate concerning learning English in different ESL contexts (Khajehpour & Ghazvini, 2011, p.1210). Motivation is one of the most important factors affecting (FLL) foreign language learning. Spolsky (1989) said the more motivation a learner has, the more time he or she will spend learning an aspect of an (SL) second language. In one of the earliest statements on motivation in (SLL) second language learning, Gardner (1985) defines motivation as referring to a

combination of effort plus desire to achieve the goal of learning the language plus a favorable attitude towards learning the language. Williams and Burden (2000) mentioned that sometimes people do something because the act of doing it is enjoyable in itself. At other times, people are engaged in an activity not because they are particularly interested in the activity itself, but because performing it will help them obtain something that they want. Therefore, Csikszentmihalyi and Nakamura (1989) provide a clear definition of these concepts. Very simply, when the only reason for performing an act is to gain something outside the activity itself, such as passing an exam or obtaining financial rewards, the motivation is likely to be extrinsic. When the experience of doing something generates interest and enjoyment, and the reason for performing the activity lies within the activity itself, then the motivation is likely to be intrinsic. Intrinsically motivated activities are ones for which there is no apparent reward except the activity themselves. People seem to engage in the activities for their own sake and not because they lead to an extrinsic reward. Intrinsically motivated behaviors are aimed at bringing about internally rewarding consequences, namely feeling of competence and self-determination. Extrinsically motivated behaviors, on the other hand, are carried out in anticipation of a reward from outside and beyond the self. Typical extrinsic rewards are money, prizes, grades, and even certain types of positive feedback. Behaviors initiated solely to avoid punishment are also extrinsically motivated, even though numerous intrinsic benefits can ultimately accrue to those who, instead, view punishment avoidance as a challenge that can build their sense of competence and self-determination. Intrinsic motivation is sometimes thought to relate to long-term success. Extrinsic motivation is more related to short-term success..

II. PRELIMINARIES

A. Statement of the Problem

EFL for Kurdish students at the College of Basic Education at the University of Sulaimani would shift as far as what needs to prompt them to figure out English. They would also differ in their level of English accomplishment. There ought to be a chance to be instrumental and integrative motivation sorts that inspire them to learn English and that might impact their accomplishment done English as EFL learners. It may be still obscure if alternately not this type of motivation could influence the Kurdish students' accomplishment over EFL. On the other hand, if those motivational variables prompting Kurdish students' accomplishment clinched alongside EFL were acknowledged, it might be a chance to be conceivable on the worth of effort pushing and upgrading more students to join an English language program at university and to improve their English.

B. Importance of the Study

In language learning, motivation can be assumed as a crucial variable in the students' performance while they desire to attain their aims, dreams, and ambitions. Thus, the two kinds of motivations are prominent for every learner. This study concentrates on the integrative and instrumental motivation levels of the first-year students of Sulaimani University, College of Basic Education enrolled in the year 2016-2017. Recognizing their motivation level in English language learning will incredibly help know lecturers and administrators with making an activity or exercises that will improve their English proficiency levels that they will figure worth finishing. These outcomes of this study might additionally furnish helpful guidelines for teachers apprehensive with evolving English-language instructions.

C. Purpose of the Study

The main purpose of this study is to indicate the reasons behind motivation in a Kurdish EFL educational setting. The following points will also discuss. Firstly, motivation and its importance for learning English in various educational contexts, particularly among a small group of Kurdish EFL learners. Secondly, this study will discuss two main types of motivation in previous EFL and ESL studies and then concerning the Kurdish EFL context. This paper will outline the most important types of motivation, which will be argued based on a short survey in the Kurdish EFL context. Next, the most vital goals of learning English will be classified as related to Kurdish motivation. Finally, the conclusion will be presented briefly.

D. Research Questions

To reach the objectives, the present study attempts to find answers to the following equivalent questions framed for this study

Question 1: How are Kurdish undergraduate EFL students motivated to learn the English language?

Question 2: Do the Kurdish EFL undergraduate students have instrumental and integrative motivations towards learning

English?

E. Delimitation

This study only focuses on the integrative and instrumental motivational level of Kurdish freshmen of the academic year 2016-2017. That information gathered from the questionnaire in this ponder were registered furthermore investigated as far as means, standard deviation utilizing easy calculation.

III. MOTIVATION

There are several definitions of motivation and their types. Researchers have put forward various interpretations for the term motivation. For example, motivation refers to "goaldirected behavior" (Heckhausen, 1991 cited in Gardner and Masgoret, 2003, p.128). This view focuses on the importance of motivation in determining a learner's goals in doing something. Namely, Kurdish EFL learners have the goal to study English as a foreign or second language. This is tied up with the statement that 'There are abundant studies of second language/foreign language learning motivation' (Michelle), 2009, p.300). Moreover, seminal studies have been conducted by researchers' in-depth based on attitude and motivational determinants in second language learning (Gardner and Masgoret, 2003, p.123). Correspondingly, teachers and researchers have broadly accepted that motivation is the main factor that affects the success and failure of language learning (Khajehpour and Ghazvini, 2011; Oruc and Bektas-Cetinkaya, 2010). These arguments are in agreement with Al Rifai's findings (2010, p.5216) reveal that learners need the motivation to learn a second language. However, there is an inconsistency with motivational concepts in various studies. In other words, studies have dealt with motivation in different constraints. For example, psychological frameworks such as self-determination (Brown, 1994) and linguistic selfconfidence (Clement, Dornyei & Noels, 1994), social and psychological factors (Gardner & Lambert, 1972; Gardner, 1985; Giles & Byrne, 1982) and social frameworks (Schumann, 1986; Norton, 2000 as cited in Bernard, 2010, p4 and p5). These studies might show the complexity of motivation construct in other studies, especially in language learning contexts.

To justify the reasons for learning English and indicate motivation among Kurdish EFL learners appropriately, motivation should be debated based on cultural and educational contexts. With the viewpoint of Gardner (2007, 13) these two concepts are crucially considerable in highlighting motivation for individual learners. Concerning language learning, Kurdish EFL learners have different attitudes, which can be applied to foreign language learning motivation throughout their own educational and cultural views, personal features, ideals, etc.

Concerning teaching experiences, Kurdish EFL learners have possible incentives to learn English as a foreign language in Kurdistan. Nevertheless, it might not be easy to investigate the motivation construct in the Kurdish educational setting since sufficient studies might not be available in Kurdish,

particularly in the EFL context.

IV. FOREIGN LANGUAGE LEARNING MOTIVATION

However, there are notional differences in the researcher's views. Several studies indicate that motivation is linked with an individual's selection of a specific activity, perseverance with it, and effort spent on it (Manolopoulou-Sergi, 2004, p.428). This definition can be applied to individual learners, including Kurdish learners to acquire EFL. The English language has its importance for individuals in each society. Because of this, several reasons should be addressed concerning motivating learners. For instance, Johnson (2008, p.5) shows the reasons for five learners who want to learn a foreign language. For example, one of them learns English for educational purposes. In the same way, Crystal (2007, p.432) indicates some significant points in foreign language learning, in particular, English, such as English being an international language. Another example is that Kurdish students are stimulated to learn English in Newcastle city in the UK as second language learners of English. Similarly, Kurdish students are motivated by various factors to learn English in Kurdistan. As stated earlier, motivation is a key factor in learning English in ESL contexts. It is also crucial in several EFL contexts. Motivation in Kurdish EFL contexts can be determined by EFL studies from different backgrounds such as Turkish, Malaysian, etc. Above all, it is necessary to be more specific in discussing motivation among individual learners in educational contexts since this research mainly focuses on learners' motivation in the College of Basic Education in Kurdistan. In most cases, the most effective theories in the field of language learning are socio-educational and socio-cultural motivation (Gardner, 1985; Garndner et al., 2004; cited in Koul, et al., 2009). These arguments are in agreement with Dörnyei (1990) who argues that learners are incited to learn a foreign language for integrative and instrumental reasons. According to (Gardner, 1985; Gardner et al., 2005; also Dornyei, 1990, 2006), integrative and instrumental motivations are essential to differentiate individual learners in their motivation to learn languages (Koul, 2009, p.677). These two types of motivation are also important in separating the goals of learning English amongst Kurdish EFL learners. Therefore, they can be applied to Kurdish educational contexts. Nevertheless, there is not sufficient literature on motivation in the Kurdish context.

V. IMPLICATIONS OF INTEGRATIVE AND INSTRUMENTAL MOTIVATION

Based on teaching experience, a short survey, recent studies on these kinds of motivation, and the English curriculum in Kurdistan, two types of motivation can be debated in detail. Several studies will be helpful to categorize the contribution to the comprehending of motivation in an academic framework in second or foreign language learning particularly. Theories such as integrative motivation and self-determination originating in the social-psychological period focused on second language

motivation. (Bernard, 2010, p.3). All views will be helpful to imply the two types of motivation in the Kurdish EFL context.

A. Instrumental Motivation

This refers to practical reasons for learning languages such a finding a better career or passing an exam. This kind of motivation seems to be seminal in several studies that have already been carried out in ESL and EFL contexts. This links with the view of Dörnyei (1990) who believes that instrumental motivation can be considered as a major key for motivating students to learn English in EFL contexts whilst integrative motivation is thought to be effective in ESL settings. These bounds up with the outcomes of several studies. For example, Turkish students are prompted to learn English to obtain instrumental goals. Besides, Khajehpour and Ghazvini (2011; p.1209) show that boys are more motivated instrumentally. On the other hand, Thai females are more instrumentally motivated than males (Koul, 2009, p.676). These debates reveal that Dörnyei's view might be true for most cases, however, different constructs such as gender might influence learners' motivation.

B. Integrative Motivation

Integrative motivation can also, be applied to those Kurdish EFL learners who are internally motivated to learn English as a foreign or second language and have a positive feeling towards people and language community culture (Gardner, 1985). Additionally, integrative motivation is different from instrumental motivation in learning a foreign language because a learner employs a general ability to get a good job in the instrumental model while integrative motivation points out the learner's goal to integrate with foreign language culture, for instance, being socially integrated by native speakers (Gardner, 1988; Gardner, Lalonde, & Pierson, 1983 cited Bonney, 2008, p.2). This correlates with Gardner's view (2001) who explains learners' interest to integrate into the L2 community. Students' attitudes are also important in foreign or second language learning. This agrees with (Noles; Clement; Pelletier., 1999, p. 31) who view that both integrative and intrinsic motivation cites "positive attitude towards the learning situation and learning processes". This shows that a learner's positive attitude has a positive effect whereas negative attitudes can likewise unfavorably dominate motivation. These kinds of learners can be noted in the process of learning English among Kurdish EFL learners.

a) Self-determination Theory

Self-determination theory (STD) works with the idea of integrative (intrinsic) and instrumental (extrinsic) motivation. STD is a main theory of motivation, which established a set of psychological necessities such as self-sufficiency, competence, and relatedness (Ryan and Deci, 2000). These needs facilitate learners to be motivated in their learning environment such as a classroom. They also primarily work with integrative (intrinsic) motivation.

1. Autonomy: This describes a circumstance in which individual learners decide to be engaged for its internal or

intrinsic interest (Deci and Ryan, 1987). An example would be a Kurdish EFL learner who enjoys learning English because of the inherent interest and happiness of learning English.

- 2. Competence: Competence refers to the need of individuals to solicit and make attempts necessary to overcome the optimum challenge. Competence illustrates the need for the ability of individual learners in their involvement in activities with a level of complexity, which is good for their skillfulness (Deci and Ryan, 1985a). Kurdish EFL learners might learn English to be competent or master the English language. Nonetheless, it could be hard to master the English language because of an absence of the English language as a target language in the Kurdish community.
- 3. Relatedness: This presents that learners need to be part of and to create emotional relationships with others. It reveals the desire to belong and form an intense relationship with the target language community (Baumeister and Leary, 1995). Kurdish EFL learners have this kind of feeling towards English people, as it appears in their integrative motivation (short survey, 2011).

Also, the difference between intrinsic and extrinsic motivation in STD theory is expatiated by Gardner and Lambert (1972) explain the relationship between what they name integrative and instrumental motivation in the educational setting. In their opinion, integrative motivation is like intrinsic motivation, it refers to learners' positive attitude towards the language target community whilst instrumental motivation is similar to the extrinsic motivation that highlights learners' goals to obtain external goals, for instance, passing exams or finding a job. These similarities can be applied to deal with instrumental and integrative motivation in the Kurdish EFL educational context since the primary and secondary English language curriculum was designed based on intrinsic and extrinsic motivation (Sunrise, 2011). However, integrative and instrumental kinds of motivation will be the key points in this assignment.

b) Attitudes towards the English Language in the Kurdish EFL Educational Setting

As Ortega (2009, p.172) argues that learner's attitude is crucial towards the second language community, teachers, and curriculum in the educational setting. Furthermore, based on teaching experience, two kinds of learners can be identified in Kurdish educational contexts. Those who have negative attitudes towards the above-mentioned constructs might be demotivated in learning English while some others who have a positive attitude are seemingly motivated in learning English. Besides, Kurdish students' attitudes and motivations can be discussed according to the English language curriculum, teacher, classmates, and activities that are connected with their courses of study (Gardner, 2001). A new English curriculum (Sunrise, 2011) might motivate Kurdish EFL students in primary and secondary schools since it is based on communicative language teaching. This helps learners to be able to interact with foreign cultures such as with American and British citizens. On the contrary, the old English language curriculum and some inactive teachers might have killed

positive motivation among Kurdish EFL learners in the medium of education in Iraq, especially in Kurdistan in the 1990s.

c) Willingness

It can be debated whether willingness is another factor that assists learners to associate with people in the L2 community (Dörnyei, 2005). Willingness seems to be active amongst Kurdish EFL learners since a great number of students might have desires to communicate with those English foreigners who live and work in Kurdistan, particularly non-graduate students from English departments.

d) The Importance of Integrative Motivation in the EFL Context

Integrative motivation is a key factor that has an influential role in the growth of theories in foreign language learning, and motivation (Gardner, 2001 cited in Ortega, 2009, p.170) while there has been misinterpretation and criticism of this construct since the 1990s (Dörnyei, 2005, p.69). These studies (Lamb, 2004; Kaylani, 1996; Yashima, 2002 cited in Oruç and Bektas-Çetinkaya 2010, p.4662 and 4663) show that EFL learners do not have the chances to be consociated with the target language community as well. This situation might be a sign of the problem in most EFL contexts. It is also believed that most of the Kurdish EFL learners have the same understanding of the EFL atmosphere. This corresponds with the idea that states learners have few opportunities to practice the target language in EFL contexts (Oxford, 1990 cited in Masgoret and Gardner, 2003, p.132). In contrast, some Kurdish EFL learners have great openings to use the English language because learning the English language occupies most of the people's interests.

VI. METHODOLOGY

A. Participants

The researchers conducted a survey on one hundred thirty Kurdish EFL students from two different English morning and evening classes at Sulaimani University, Kurdistan Region of Iraq. They ranged between twenty-one and thirty-five years of age. The participants were chosen from first and third-year students of the English Language Department in the School of Basic Education. First ear students were chosen as samples of the study because they had more exposure and motivations towards learning English. Another point is that the researchers wanted to know how lower-level students have attitudes, reactions, desires towards internal and external motivations at the beginning of their study.

B. Instruments

The learners were asked to complete a questionnaire to displays their motivation regarding learning English. Sixteen items were chosen; eight items for integrative motivation and another eight items for instrumental motivation. The questionnaire set accentuation on the motivational contrasts amongst Kurdish EFL learners that are adopted from (Al-

Ahmadi,2011). This questionnaire was chosen as the study instrument because its reliability and validity had been checked by (Al-Ahmadi,2011). The framework, items, validity, and reliability of the questionnaire were also checked by experts and researchers. The questionnaire reliability is (0.5) in Al-Ahmadi's study (2011). In addition, questionnaires can be seen as the most common way of data collection in foreign and second language studies because they are easy to design, completely adaptable, and distinctively accomplished of collecting an outsized amount of data fast (Dörnyei, 2003, p.1). However, using questionnaires might have several drawbacks in different studies and contexts such as giving untruthful information, lack of validity, gaining subjective answers...etc (Ackroyd and Hughes, 1981).

C. Procedures

The questionnaire comprised of fifteen different items, each with a five-point Likert scale, which starts with Strongly Agree (1) to Strongly Disagree (5). Likert scales provide a useful outline in applied linguistics and new studies mostly practice the same scale pints in many of the studies on motivation (Busch, 1993; Turner, 1993; Sawada, 2004 or Cheng, Horwitz, and Schallert, 1999). Eight items measured instrumental motivations and eight different integrative motivation items. The instructions for finishing those questionnaires were clarified by the researcher. The students had thirty minutes to answer the whole questionnaire.

D. Data Analysis

The data were collected from the questionnaire; descriptive statistics were examined academically in finding out all the significant features of the findings. The items were demonstrated via tables and the percentage, rank, and coefficient of five Linkert scales were measured and reflected separately for each item. Excel Software was utilized for data analysis.

Table(1)
Instrumental Motivations

No.	Items	Percentages	Coefficient Midst	Rank
1	I want to travel overseas in the future.	%77	3.8	6
2	I want to further my studies in the future	%83	4.1	3
3	English can enhance my chances of immigrating to other countries in the future.	%69	3.4	9
4	English is the way to gain more knowledge.	%83	4.1	3
5	English can raise my social status.	%79	3.9	5
6	I want to pass my public exams.	%79	3.9	5
7	English can help me to find a better job in the future.	%90	4.5	1

8	It is part of my schoolwork.	%75	3.7	7	
---	------------------------------	-----	-----	---	--

As shown in Table 1, question items 7, 4, and 2 got the top three highest frequencies, rank, and coefficient midst. Question item 3 got the top lowest frequency, rank, and coefficient. Regarding, question item 7, it indicates that Kurdish EFL learners are interested in learning English to find a better job in the future. Kurdish EFL learners seem to be more instrumental because the short survey presents that 90% of participants want to learn English to develop their future career and find a better job. The results of this study are similar to the findings of Qashoa (2006) and Dörnyei (1990). In their research study, they found out that instrumental motivation can be considered as a major key for motivating students to learn English in EFL contexts whilst integrative motivation is thought to be effective in ESL settings.

Table(2) Integrative Motivation

No.	Items	Percentages	Coefficient Midst	Rank
9	English can help me to make friends with people of different nationalities and backgrounds.	%79	3.9	5
10	I want to fit in with native English speakers.	%79	3.9	5
11	English can help me understand Western culture.	%83	4.1	3
12	It can help me broaden my horizons.	%73	3.6	8
13	It can satisfy my interests and curiosity.	%79	3.9	5
14	English is the mark of an educated person	%67	3.3	10
15	I like conversing with foreigners.	%81	4	4
16	I want to pass my public examinations.	%67	3.3	10

As shown in Table 2, question items 11, and 15 got the top three highest frequencies, rank, and coefficient midst. Question item 14 got the top lowest frequency, rank, and coefficient. Regarding, question items 11 and 15 they indicate that Kurdish EFL learners are interested in learning English to understand Western culture and conversing with foreigners. Integrative motivation is ranked second among Kurdish EFL learners. 83% of the learners want to learn English to understand the western culture and 81% out of 130 students want to learn English to communicate with foreigners. In other words, Kurdish EFL learners may have the opportunity to interact with foreigners in Kurdistan

Several studies have been conducted to draw a comparison between integrative and instrumental motivational goals among individual learners in different educational settings. Ortega (2009, p.176) claims that there are five main reasons for learning languages that L2 learners mostly state such as getting an occupation, being acknowledged by other cultures and their identity, travel purposes, friendship, and other integrative orientations. Similarly, several other reasons for learning English can be identified based on the above-mentioned survey. One hundred and thirty first-year students in morning and evening classes in the English department participated in the College of Basic Education at the University of Sulaimani to reply to the question 'Why do you want to learn English'. This group of students had been chosen since they have attitudes, beliefs, and opinions towards learning English for three years.

Besides, the results can be delineated within the structures of interpreting the concept of 'integrative and instrumental motivation' in an EFL context in the light of describing the English language as a global language (Dörnyei, 2006; Lamb, 2004). This point accords with interpreting the English language in the Kurdish educational context since English is mainly used as an international language. Kurdish EFL learners seem to be more instrumental because the short survey presents that 130 students want to learn English to develop their future career and find a better job. Moreover, there may be an inconsistency with this argument because current studies indicate that learners need both of these types of motivation (Aydin, 2007; Dornynei, 2001; Kaylani, 1996 cited in Oruc and Bektas-Cetinkaya, 2010). This correlates with EFL Malaysian students who are extrinsically and intrinsically motivated to master a foreign language like French (Zubairi and Sarudin, 2009, p.82). Above all, with the view of a small group of Kurdish EFL learners, it can be stated that instrumental motivation is more momentous than integrative motivation since 90% of Kurdish EFL learners want to learn English to use it in their future careers. The results of the present study are congruent with the findings of Oruç and Bektas-Çetinkaya, (2010) study. They found that 108 out of 228 Turkish learners show the same motivation to learn English as well. Furthermore, Spratt and Humphreys (2008, p.313) claim that students in Hong Kong are more instrumentally motivated in learning English. Correspondingly, learners can have instrumental motivation as a practical guide for the achievement of occupations (Norton, 1995, 2000). In brief, instrumental motivation appears to be the most influential variable in the Kurdish EFL context.

On the other hand, integrative motivation is placed second among Kurdish EFL learners. 81% of students want to learn English to communicate with foreigners. This integration is possibly common among Kurdish EFL learners since most of them try to be accepted by native speakers of the English language to be acknowledged by an English culture or community. In other words, Kurdish EFL learners may have the interact with foreigners Kurdistan. This corresponds with the view of (Oruç; Bektas-Çetinkaya, 2010, p.4664) reveals that learners can converse with the global population with worldwide languages such as English. The importance of integrative motivation might vary from one environment to another. As it is argued that, for Malaysians, the most vital reasons for learning a foreign language are meeting

and conversing with people from various backgrounds and participating in other cultural activities (Gonzales, 2010, p.17). This is compatible with the second reason among Kurdish EFL learners to learn English owing to interacting with English culture and community. Nevertheless, the English language community is not like India. Some other learners assay to participate in activities with English foreigners. Further, another study from Lebanon shows weak integrative motivation among university students to learn English (Diab, 2006, p.80). Non-Muslim Malaysian learners also appear to be less interactively motivated in learning Arabic in Malaysia (Aladdin, 2010, p.1805). These findings partially correlate with the integrative motivation atmosphere among Kurdish EFL learners.

Based on the findings, it can be claimed that instrumental motivation might be more important than integrative motivation in the Kurdish EFL educational setting. However, it is sometimes difficult to make a precise differentiation between these two constructs. Similarly, learners' motivation cannot be classified into integrative and instrumental motivation since they often show characteristics of both (Oruç; Bektas-Çetinkayaa, 2010, p.4664).

CONCLUSION

It can be summarized that motivation is an effective construct that can work differently in educational settings. Several studies have shown that motivation works in ESL and EFL contexts. Besides, motivation has appeared as a vital construct in several educational and psychological studies. Kinds of motivation indicate learners' reasons for learning languages particularly, instrumental motivation in the Kurdish EFL context. The importance of international languages such as English and Arabic would motivate learners to learn languages. Moreover; learners have various reasons for learning English in the Kurdish EFL context. It is thought that professional goals such as finding a job are more workable than any other goals in the Kurdish EFL context. Nonetheless, communication and cultural goals represent the second and third importance. This study shows that Kurdish EFL learners bring stronger instrumental motivation than integrative motivation to learn the English language. The greater part significant elements influence students' motivation needs aid parents, teachers, social personality, and university environment. Kurdish learners were found to have stronger instrumental motivation than integrative motivation. It is believed that Kurdish EFL teachers should employ doable plans and modify their teaching techniques and pedagogical implications in order to practice instrumental and integrative motivations amongst Kurdish EFL learners at different levels.

PEDAGOGICAL IMPLICATIONS

Findings of the present study bring significance to Kurdish EFL students and the instructional method in the EFL setting.

Based on the findings, it is thought that teachers should employ and modify some instructional methods and techniques in different ways. Firstly, teachers should emphasize expanding students' integrative and instrumental motivations, despite findings of the study point out that Kurdish EFL learners have stronger instrumental motivation than integrative motivation on language learning. Secondly, teachers should catch on to fitting exercises that improve students' motivation. Teachers should also utilize viable methodologies to motivate learners of diverse groups. Additionally, they could advise their learners about the importance of furthermore convenience about these methodologies. Also, teachers should modify their teaching methods built on their learners' needs and motivations in order to facilitate learning English. Finally, learners at different levels of abilities are encouraged by both integrative and instrumental motivation and both sorts of motivation should be stimulated in the classroom by teachers. As a result, learners can practice and find their reasons for learning English inside and outside the classroom.

ACKNOWLEDGMENT RECOMMENDATION FOR FUTURE STUDIES

The present study concentrated on Kurdish EFL learners at the university level and particularly amongst first-year learners. The two kinds of motivation need to be investigated broadly amongst Kurdish EFL learners at higher levels of study. In particular, researchers can investigate the same topic amongst second, third and fourth year Kurdish EFL undergraduate learners in English and non-English departments. Namely, to address the effectiveness of motivations properly, it is highly recommended to investigate all reasons for learning English amongst male and female learners due to showing differences between the two genders.

REFERENCES

- Ackroyd, S., and Hughes, J.A. (1981) Data collection in context. Longman
- Al-Ahmadi, M. R. (2011). The Effect of Integrative and Instrumental Motivation on Iranian EFL Learners' Language Learning. ELT Voices- India, 97-104.
- Aladdin, A. (2010). Non-Muslim Malaysian learners of Arabic (NMMLAs): An investigation of their attitudes and motivation towards learning Arabic as a foreign language in multiethnic and multicultural Malaysia. Procedia Social and Behavioral Sciences 9, 1805–1811.
- Al Rifai, N. (2010). Attitude, motivation, and difficulties involved in learning the English language and factors that affect motivation in learning it. Procedia Social and Behavioral Sciences, 2, 5216– 5227.
- Aydin, E. (2007). An Analysis of Motivations, Attitudes, and Perceptions of the Students at TOBB University of Economics and Technology
- toward Learning English as a Foreign Language. Unpublished Master's Thesis, Hacettepe University, Ankara.
- Baumeister, R., and Leary, M. R. (1995). The need to belong: Desire for interpersonal attachments as a fundamental human motivation. Psychological Bulletin, 117, 497–529.
- Bernard, J. (2010).Motivation in Foreign Language Learning: the relationship between Classroom Activities, Motivation, and

- Outcomes in a University Language- Learning Environment. MA. Carnegie Mellon University.
- Bonney, et al. (2008). Understanding strategies in foreign language learning:

 Are integrative and intrinsic motives distinct predictors?

 Learning and Individual differences, 18, 1-10.
- Brown, D. (1994). Principles of language learning and teaching (3rd ed.). Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall Regents.
- Busch, M. (1993). Using Likert scales in L2 research: A researcher comments... TESOL
- Quarterly, 27(4), 733-736.
- Cheng, Y., Horwitz, E. K., & Schallert, D. L. (1999). Language anxiety: Differentiating writing and speaking components. Language Learning, 44(3), 471-446.
- Clément, R., Dörnyei, Z., & Noels, K. A. (1994). Motivation, self-confidence, and group cohesion in the foreign language classroom. Language Learning, 44(3), 417–448. https://doi.org/10.1111/j.1467-1770.1994.tb01113.x
- Crystal, D.(2007). How language works: How babies babble, words change meaning and languages live or die. London: Penguin.
- Csikszentmihalyi, M., & Nakamura, J. (1989). The dynamics of intrinsic motivation: A study of adolescents. In R. Ames & C. Ames (Eds.), Research on motivation in education: Goals and cognitions (pp.45—71). New York: Academic Press.
- Deci, E. L., & Ryan, R. M. (1985). The general causality orientations scale: Self-determination in personality. Journal of Research in Personality, 19, 109-134.
- Deci, E. L., & Ryan, R. M. (1987). The support of autonomy and the control of behavior. Journal of Personality and Social Psychology, 53 1024–1037.
- Diab, R. L. (2006). University students' beliefs about learning English and French in Lebanon. System 34 ,80–96.
- Dörnyei, Z. (1990). Conceptualizing motivation in foreign language learning.Language Learning, 40, 46-78.
- Dörnyei, Z. (2005). The psychology of the language learner: Individual differences in second language acquisition. Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum.
- Dörnyei, Z. (2006). Individual differences in second language acquisition. AILA Review, 19, 42-68.
- Dörnyei, Z. (2001). Teaching and Researching Motivation. Essex: Pearson Education Ltd.
- Dörnyei, Z. (2003). Questionnaires in second language research: construction, administration, and processing. Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum.
- Ebong, B. (2004). The use of indigenous techniques of communication in language learning: the case of Cameroon. Gottingen: Guvillier Verlag.
- Gardner, R. C. (1985). Social psychological aspects of language learning: The role of attitudes and motivation. London: Edward Arnold.
- Gardner, R.C. (2000). Correlation, causation, motivation and second language acquisition. Canadian Psychology 41, 1–24.
- Gardner, R.C. (2001). Integrative motivation and second language acquisition. In: Do"rnyei, Z., Schmidt, R. (Eds.), Motivation and Second.Language Acquisition.
- Gardner, W. L., Avolio, B. J., Luthans, F., May, D. R., & Walumba, F. O. (2005). Can you see the real me? A self-based model of authentic leader and follower development. The Leadership Quarterly University of Hawai'i, Second Language Teaching and Curriculum Centre, Honolulu, pp. 1–19.
- Gardner, R. C. (2007). Motivation and second language acquisition. Porta Linguarum 8, pp.9-20.

- Gardner, R.C., Lalonde, R., & Pierson, R. (1983). The socio-educational model of second language acquisition: An investigation using LISREL causal modeling. Journal of Language and Social Psychology, 2, 51-65
- Gardner, R.C. & Lambert, W.E. (1972). Motivational variables in second language acquisition. In R.C. Gardner & W. Lambert (eds.) Attitudes and motivation in second language learning. (pp. 119-216). Rowley, MA: Newbury House.
- Gardner, R. C. (1988). The socio-educational model of second language learning: Assumptions, findings, and issues. Language Learning, 38.101-126.
- Giles, H. and Byrne, J. L. (1982) An intergroup approach to second language acquisition. Journal of Multilingual and Multicultural Development, 3, 17–40.onzales, Richard DLC., 2010. Motivational orientation in a foreign language: the case of Filipino foreign language learners. TESOL Journal, (3), pp. 3-28.
- Gu (Michelle), M. (2009). College English learners' discursive motivation construction in China. The system, 37,300–312.
- Hama S. P., payman_sabir@yahoo.com, (2011). A short survey among third-year students at The College of Basic Education' Why do you want to learn to English'. [email] message to FarhadHama(farhadengland@gmail.com). Sent Wednesday 21 December 2011, 02:40. [Accessed 7 Jan 2012].
- Johnson, Keith. 2008. An introduction to foreign language learning and teaching. Harlow: Longman.
- Kaylani, C. (1996). The influence of gender and motivation on EFL learning strategy use in Jordan. In Oxford, R. L. (Ed.), Language Learning Strategies Around the World: Cross-cultural Perspectives. University of Hawaii: Honolulu.
- Khajehpour, M., and Ghazvini, S. D. (2011). Attitudes and Motivation in learning English as a Second Language in high school students. Procedia Social and Behavioral Sciences 15, 1209–1213.
- Koul, et al. (2009). Multiple goal orientations and foreign language anxiety. System 37, 676–688. Lamb, Martin., 2004. Integrative motivation in a globalizing world. System, 32, 3-19.
- Lamb, M. (2004). Integrative motivation in a globalizing world. System, 32, 3-19.
- Lewis, M. (2011). How to study foreign languages. Basingstoke: Macmillan Macmillan, 2011. Sunrise: A bright new look at English. [online] available at < http://www.sunrisekurdistan.com/sunrise secondary/testing/level-7/> [Accessed 15 Jan 2012].
- Masgoret, A.M., and Gardner, R.C. (2003). Attitudes, motivation, and second language learning: A meta-analysis of studies conducted by Gardner and Associates. Language Learning, 53 (1), 123 -163.
- Manolopoulou-Sergi, E. (2004). Motivation within the information processing model of foreign language learning. System 32, 427–441
- Noles, K.A., Clement, R., Pelletier, L.G. (1999). Perceptions of teachers' communicative style and students' intrinsic and extrinsic motivation. The Modern Language Journal, 83, 23-34.

- Norton Peirce, B. (1995). Social identity, investment, and language learning. TESOL Quarterly, 29 (1), 9-3
- Norton, B.(2000). Identity and language learning: Social processes and educational practice.Longman: London.
- Norton, B. (2000). Identity and Language Learning: Gender, Ethnicity and Educational Change. Harlow: Pearson Education.
- Ortega, L. (2009). Understanding second language acquisition. London: Hodder Education.
- Oruç, N., and Bektas-Çetinkayaa, Y.(2010). Turkish students' motivation to learn English at public and private universities. Procedia Social and Behavioral Sciences 2, 4662-4666.
- Oxford, R. L. (1990). Language learning strategies: What every teacher should know. Boston, MA: Heinle & Heinle.
- Qashoa, S. (2006). Motivation among learners of English in the secondary schools in the eastern coast of the UAE. M.A thesis, British University in Dubai.
- Ryan, R. M., and Deci, E. L. (2000). Self-determination theory and the facilitation of intrinsic motivation, social development, and wellbeing. American Psychologist, 55, 68–78.
- Sarudin, I. H., and Zubairi, A. M. (2009). Motivation to Learn a Foreign Language In Malaysia. GEMA Online Journal of Language Studies, 9(2),73-87.
- Sawada, M. (2004). Adult EFL learner motivation: Learning English as lifelong learning. JACET Bulletin, 39, 59-71.
- Schumann, J. H. (1986). Research on the acculturation model for second language acquisition. Journal of Multilingual and Multicultural Development, 7 (5), 379-392.
- Scott, J. C. S. D. Y., and Laurie, K. ed., (2009). Affirming students' right to their language. New York: Routledge.
- Spratt, M. and Humphreys, G. (2008). Many languages, many motivations: A study of Hong Kong students' motivation to learn different target languages. System, 36, 313-335.
- Spolsky, B. (1989). Conditions for Second Language Learners. Oxford: Oxford University Press
- Turner, J. (1993). Using Likert scales in L2 research: Another researcher comments... TESOL Quarterly, 27(4), 736-739.
- William M. B. R L. (2000). Psychology for Language Teachers. Cambridge University Press, Foreign Language Teaching and Research Press, People's Education Press.Ortega, Lourdes., 2009. Understanding second language acquisition. London: Hodder Education.
- Yashima, T. (2002). Willingness to communicate in a second language: the Japanese EFL context. The Modern Language Journal, 86, 54-66.

إختصاص القضاء الكامل لتسوية منازعات العقود الإدارية

دراسة تحليلية- مقارنة

زانا رؤوف حمه کریم\ اواز خالد محمد رشید ²

كلية القانون والسياسة، جامعة التنمية البشرية، السلمانية، اقليم كوردستان، العراق
 كلية القانون، جامعة السلمانية، السلمانية، اقليم كوردستان، العراق

المستخلص- كقاعدة عامة الدول التي أخذت بنظام القضاء المزدوج أفردت قضاء متخصصاً لنظر المنازعات الإدارية بما فيها منازعات العقود الإدارية، وتعطي ولاية لقضاء الكامل دون قضاء الإلغاء، ويرجع إختصاص القضاء الكامل بمنازعات العقود الإدارية إلى أنه صورة من صور القضاء الشخصي، حيث تدور المنازعة فيها حول إعتداء أو تهديد بالإعتدداء على مركز قانوني شخصي ااطاعن، ويستهدف مخاصمة الأعمال القانونية الذاتية التي تؤثر على الحقوق المكتسبة، ومن ثم فإن مرجع المنازعات المتصلة بالعقد لإختصاص القضاء الكامل أمر يتناسب مع طبيعة هذه المنازعات فيها يتعلق بإرتباطها بالحقوق المكتسبة للأفراد.

الكلمات المفتاحيه: العقود الإداريه، القضاء الكامل، المنازعات.

المقدمة

يعد العقد الإداري من الأعمال القانونية التي تمارسها الإدارة لتنفيذ الترامحا الأساسي بتحقيق المصلحة العامة، ولا تخضع العقود الإدارية التي تقوم الإدارة بإبرامحا عادة لنظام قانوني واحد، فمنها ما يخضع للقانون الحاص، فالعقود التي تبرمحا الإدارة بقصد تسيير مرفق عام أو تنظيمه مع إنتهاج أسلوب القانون العام يطلق عليها العقود الإدارية، والتي يختص القضاء الإداري بالنظر في المنازعات الناشئة عنها، منازعاتها القضاء الإداري، وأما العقود التي تبرمحا الإدارة ليس بوصفها سلطة عامة وتتبع وسائل القانون الحاص، فإن هذا النوع من العقود يطلق عليه عقود الإدارة المدنية، والقضاء العادي هو الذي يختص بالنظر في المنازعات الناجمة عنها، وإن كان القضاء الإداري هو المختص بالنظر في منازعات العقود الإدارية، ولكن في هذه الحالة يثار تساؤل حول هذا الإختصاص وما هي حدوده؟ وما هي طبيعة هذه الولاية للقضاء الإداري على العقود الإدارية؟

أهمية موضوع البحث وسبب إختياره

أن القضاء الكامل هو القضاء الذي يلجأ إليه أصحاب الصفة القانونية والمصلحة في ظل الشروط والشكليات القانونية المقررة للمطالبة بالإعتراف بوجود حقوق شخصية مكتسبة، وتقرير ما إذا كان قد أصابها أضرار مادية أو معنوية، ثم تقدير وتقرير التعويض الكامل اللازم، والأصل هو ولاية القضاء الكامل بدعاوى العقود الإدارية ، لأن أساس الدعوى المثاره بشأنها هو وجود حق متنازع فيه وبالتالي تمتد ولاية القضاء الإداري إلى مل ما يتعلق بعملية التعاقد، ولذلك يمتع القضاء الكامل بأهمية كبيرة، فهو مكمل لقضاء الإلغاء الذي يهدف لإعدام القرارات الإدارية غير المشروعة، إذ لا يكفي إلغاء هذه القرارات لتحقيق الحماية الكاملة لحقوق الأفراد، فلا بد من التعويض عن الضرر الذي أصابهم من جراء تنفيذ الإدارة لقراراتها، إضافة إلى أن القانون قد يحظر على الأفراد رفع دعوى إلغاء ضد بعض القرارات الإدارية، فيترك المجال أمام قضاء التعويض جائزاً لكي دعوى الفرر الذي أصاب الأفراد من جراء هذه القرارات.

إشكالية البحث

أن أغلب الدول التي تتبنى نظام القضاء المزدوج إلى إيكال محمة الفصل في المنازعات العقود الإدارية بالمفهوم المتقدم إلى القضاء الإداري دون القضاء المدني، كما هو الحال في فرنسا ومصر، أما تظهر إشكالية في العراق طالما كانت منازعات العقود الإدارية خاضعة لاختصاص النظر من القضاء المدني متمثلاً بمحكمة البداءة ، وما ذلك إلا تطبيقا لنص المادة (3) من قانون التنظيم القضائي رقم 160 لسنة 1979 التي تنص على أن "تسري ولاية القضاء على جميع الأشخاص الطبيعية والمعنوية , العامة والخاصة , إلا ما استثني بنص خاص" ، ولم تكن منازعات العقود الإدارية مستثناة بنص خاص من الخضوع لولاية القضاء المدني، لاسيا وأن العراق والى حد عام 1989 كان فمن دول القضاء الموحد ، وحينا جاء قانون التعديل الثاني رقم 106 لسنة 1989 لقانون مجلس الدولة رقم (65) لسنة 1979، الذي إستحدث قضاء إداري في العراق , كانت الآمال معقودة على أن يدخل هذا القانون منازعات العقود الإدارية ضمن اختصاصات محكمة القضاء الإداري، غير إن نص المادة (77ثانيا – د) من القانون المذكور أشار إلى أن (تختص محكمة القضاء عليه في أن ض المادة (77ثانيا – د) من القانون المذكور أشار إلى أن (تختص محكمة القضاء عليه غير إن نص المادة (77ثانيا – د) من القانون المذكور أشار إلى أن (تختص محكمة القضاء عليه غير إن نص المادة (77ثانيا – د) من القانون المذكور أشار إلى أن (تختص محكمة القضاء المناء عليه المناء ال

محلة حامعة التنمية البشه با

المجلد 7، العدد 2021)؛ عدد الصفحات (12)؛ معرف الكائن الرقمي: 54-10.21928/juhd.v7n1y2021.pp43

ورقة بحث منتظمة: أُستلم البحث في 6كانون الآول 2020؛ قُبل في 14 كانون الثاني 2021؛ نُشرت في 15 شباط 2021

zana.rauf@uhd.edu.iq ، awaz.mohammed@univsul.edu.iq: البريد الإلكتروني للمؤلف

حقوق الطبع والنشر ©2021 زانا رؤوف حمه كريم، اواز خالد محمد رشيد. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الإبداعي النسبية - CC BY-NC-ND 4.0

44 معة التنمية البشرية

الإداري بالنظر في صحة الأوامر والقرارات الإدارية التي تصدر من الموظفين والهيئات في دوائر الدولة ...). وبذلك فأن العقد الإداري أصبح مستثناة مرة أخرى بحكم القانون من اختصاص النظر من قبل محكمة القضاء الإداري وليظل القضاء المدني هو صاحب الولاية بنظر منازعات العقود الإدارية.

منهجية البحث

في سبيل دراسة هذا الموضوع وللوصول إلى الأهداف والإجابة على الإشكالية المطروحة سنعتمد على المنهج التحليلي والمقارن، ونتناول الموضوعات المستهدفة للبحث من خلال المقارنة بين قانون مجلس الدولة المصري رقم (47) لسنة 1972، وقانون مجلس الدولة العراقي رقم (65) لسنة 1989قانون التعديل الثاني ، وقانون رقم (17) لسنة 2013 قانون التعديل الخامس، وقانون رقم (71) اسنة 2017 متعلقة بالعقود الإدارية في الدولتين.

خطة البحث

لغرض دراسة موضوع إختصاص القضاء الكامل بنظر منازعات العقود الإدارية ، قسمنا هذا البحث إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول، التنظيم القانوني لتسوية منازعات العقود الإدارية وذلك من خلال مطلبين ، خصصنا المطلب الأول منه لدراسة حدود إختصاص القضاء الإداري لتسوية منازعات العقود الإدارية في فرنسا ومصر، وفي المطلب الثاني بيننا حدود إختصاص القضاء الإداري لتسوية منازعات العقود الإدارية في العراق، وفي المبحث الثاني، تناولنا موضوع القضاء الكامل بنظر منازعات العقود الإدارية وذلك من خلال مطلبين، في المطلب الأول ركزنا على بيان صور منازعات العقود الإدارية الخاضعة لإختصاص القضاء الكامل، وخصصنا المطلب الثاني لدراسة أثر إخضاع منازعات العقود الإدارية لولاية القضاء الكامل ، وقد جاءت الخاتمة لتبين جملة من الإستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول التنظيم القانوني لتسوية منازعات العقود الإدارية

لماكانت العقود الإدارية تبرم بين طرفين وتتعلق بأعال ومحام تتصل إتصلاً وثيقاً بالمرفق العام، تستخدم فيه الإدارة لإمتيازاتها وسلطتها في تنظيم وإدارة العقد، فمن المتصور أن يحدث خلاف بين طرفي العقد حول صلاحية وحقوق كلا الطرفين، مما يتطلب إيجاد جمة مختصة بالنظر في هذه المنازعة، وهو أمر إختلفت بشأنه الأنظمة المقارنة، منها ما إحالته للقضاء العادي ومنها ما أحالته للقضاء الإداري، والمشرع العراقي كان له موقف خاص بتحديد الجهة المختصة بالنظر في منازعات العقود الإدارية، كما تختلف الأنظمة المقارنة في تحديدها لطرق ووسائل تسوية المنازعات التعاقدية تبعاً لمرحلة إثارة النزاع التعاقدي

على هذا الأساس نقسم هذا المبحث إلى مطلبين، نخصص المطلب الأول لبيان حدود إختصاص القضاء الإداري لستوية منازعات العقود الإدارية في فرنسا و مصر، ونوضح في المطلب الثاني حدود إختصاص القضاء الإداري لتسوية منازعات العقود الإدارية في العراق، وعلى النحو الآتي :-

المطلب الأول حدود إختصاص القضاء الإداري لستوية منازعات العقود الإدارية في كل من فرنسا و مصر

ذهبت بعض الآراء في الفقه الفرنسي إلى التركيز على ضرورة إختصاص القضاء الإداري بكل ما يتعلق بنشاط الإدارة حتى ولو أتخذ أسلوب القانون الخاص، على إعتبار أن إختلاف الأسلوب الذي تلجأ إليه الإدارة لا يحجب الهدف النهائي من تصرفاتها وهو تحقيق النفع العام، كما أن تقسيم عقود الإدارة إلى عقود قانون خاص وعقود قانون عام، إنما هو تقسيم مصطنع يجد أساسه في فكرة الإختصاص القضائي ولا يستند إلى إختلاف في طبيعة كلا النوعين (محمد ، ٢٠٠٥، ص 28)، وفي فرنسا بعد أن قضى مجلس الدولة في قضية (cadot)، أصبح المجلس المذكور القاضي الإداري ذات الإختصاص العام، أي صاحب الإختصاص في فصل كل المنازعات الإدارية (حمه كريم، سعيد، العام، أي صاحب الإختصاص في فصل كل المنازعات الإدارية (حمه كريم، سعيد،

وفي مصر جعل المشرع الإختصاص في العقود الإدارية لمجلس الدولة، حيث محاكم مجلس الدولة تختص بكافة المنازعات المتعلقة بالعقود الإدارية، حيث نص المادة (190) من دستور المصري لعام 2019 على أن " مجلس الدولة جمة قضائية مستقلة، يختص دون غيره بالفصل في المنازعات الإدارية، ومنازعات التنفيذ المتعلقة بجميع أحكامه، كما يختص بالفصل في الدعاوي والطعون التأديبية، ويتولى الإفتاء في المسائل القانونية للجهات التي يحددها القانون، ومراجعة مشروعات القوانين والقرارات ذات الصفة التشريعية، التي تحال إليه ومراجعة مشروعات العقود التي يحددها ويحدد قيمتها القانون، وتكون الدولة أو إحدى الهيئات العامة طرفاً فيها، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى". وفي هذا الشأن نص قانون مجلس الدولة المصري رقم (47) لسنة 1972 في المادة (10) منه على " تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية... المنازعات الخاصة بعقود الإلتزام ، أو الأشغال العامة ، أو التوريد، أو بأي عقد إداري آخر .. سائر المنازعات الإدارية "، ومفاد هذا النص أن محاكم مجلس الدولة تختص بنظر المتعلقة بالعقود الإدارية دون غيرها، وأن إختصاصها في هذا الشأن يمتد ليشمل كافة القرارات التي تصدرها تلك الجهات بمناسبة تنفيذ العقد إستناداً إلى نص من نصوصه كما يشمل إيضاً القرارات الإدارية القابلة للإنفصال التي تصدرها تلك الجهات أثناء المراحل التمهيدية للتعاقد وقبل إبرام العقد(الأعور، ٢٥١٥،ص٦٥).

كما أرست المحكمة الإدارية العليا المصرية العديد من المبادىء القانونية التي أكدت فيها إنتاء العقود الإدارية ومنازعاتها إلى القضاء الكامل فقضت في حكمها رقم (3683، بتأريخ 1994/11/29) إلى أنه " متى توافرت في المنازعة الإدارية حقيقة العقد الإداري سواء كانت المنازعة خاصة بإنعقاد، أم بصحته، أو تنفيذه، أو إنقضائه، فإنها تدخل كلها في ولاية القضاء الكامل دون ولاية الإلغاء، وأن للمحكمة التصدي للمنازعة الناشئة عن العقد وما يتفرع عنها، وأن إختصاصها لا يقتصر على بحث مستحقات الطاعن صاحب المطالبة، وإنما يمتد ليشمل مستحقات جمة الإدارة المطعون ضدها، طالما لم يسقط الحق بمضي المدة" (الشكيلي، ٢٠١٩، ص٢٣٢).

المطلب الثانى

حدود إختصاص القضاء الإداري لتسوية منازعات العقود الإدارية في العراق

يعد القضاء العادي صاحب الولاية العامة في نظر في المنازعات المختلفة في العراق، حيث نصت المادة (73) من القانون الأساسي العراقي لعام 1925 على "للمحاكم المدنية حق القضاء على جميع الأشخاص في العراق وفي كل الدعاوى والأمور المدنية التي تقيمها الحكومة أو تقام عليها عدا الدعاوى والأمور الداخلة في إختصاص جمات أخرى كالمحاكم الدينية".

وأكد قانون السلطة القضائية رقم 26 لسنة في1963 المادة (3)، الذي صدر في ظل دستور عام 1958 على سريان ولاية القضاء العادي على الأشخاص جميعاً، بما في ذلك الحكومة إلا ما تم إستثناؤه بنص خاص، كما أن نص المادة (29) من قانون المرافعات المدنية رقم (83) لسنة 1969 أكدت على أنه " ... تسري ولاية الحاكم المدنية على جميع الأشخاص الطبيعية والمعنوية بما في ذلك الحكومة، وتختص بالفصل في كافة المنازعات إلا ما إستثنى بنص خاص"، وفي الأسباب الموجبة لهذا القانون أشارت إلى نظر المحاكم العادية للمنازعات كافة مستمر إلى أن يحين الوقت لإنشاء مجلس الدولة، لذلك يكن القول أن المنازعات الإدارية منازعات توجب وجود قضاء يعمل على النظر فيها وحسمها، ولا يوجد قضاء متخصص لهذا ولما كان للقضاء العادي ولاية على المنازعات كافة إلا ما إستثنى منها من تلك الولاية.

وبعد صدور قانون التعديل الثاني رقم (106) لسنة 1989 لقانون مجلس الدولة رقم 65 لسنة 1979 أصبح التنظيم القضائي في العراق قامًا على فكرة القضاء المزدوج، بعد أن كان قامًا على فكرة القضاء الموحد، حيث يمارس المجلس محمة القضاء الإداري بالإضافة إلى دوره الإستشاري، ذلك من خلال محكمة القضاء الإداري، ولكن جرى تحديد إختصاص هذه المحكمة بموجب المادة (7/ ثانياً/ د) من قانون مجلس الدولة العراقي رقم (65) لسنة 1989 في النظر في صحة الأوامر والقرارات الإدارية التي تصدر من الموظفين والهيئات في دوائر الدولة والقطاع العام بعد نقاذ هذا القانون، والتي لم يعين مرجعاً للطعن فيها.

وبصدور أمر سلطة الإئتلاف رقم (87) لسنة 2004 ما يسمى قانون العقود العامة عالج موضوع الفصل في المنازعات التعاقدية تحت تسمية "تسوية النزاعات" ، فقد كفل الأمر المذكور حق تقديم الإعتراض إذ يجوز لمقدم العطاء الذي يظن بأنه ظلم في قرار التعهدات الحكومية، أو يعتقد بأن أحكام المناقصة قيدت أو أن المنافسة لم تكن عادلة، أو حرة ونزيهة، أتبع أسلوب أبعده عن المنافسة بطريقة غير لائقة، أما يطعن أمام المحمكة الإدارية، أو التظلُّم أمام الإدارة ذاتها، فقد قرر أمر سلطة الإئتلاف المذكور في المادة (2/12/ب) أن "للمقاول الذي يسعى إلى ممارسة حقه وفقاً لهذا القسم الفرعي، عليه أولاً البحث عن قرار خطى مكتوب حول مستحقات طلبه من الوحدة والوكالة الحكومية التي منحت العقد من خلال تقديم طلب خطى إلى سلطة التعاقد في تلك الوحدة أو الوكالة يبين في الطلب المبلغ الذي يعتقد المقاول أنها مدينة به إليه وأسس الطلب ، يجب تهيئة قرار قطعي من سلطة التعاقد على أن يصدر خلال مدة زمنية معقولة أم لم يستلم المقاول بعد تلك المدة القرار القطعي التحريري من سلطة مختصة، يجوز للمقاول أن يعتبر هذا التقصير في الرد رفضاً لطلبه، والتظلم المذكور على وفق النص السالف شرطاً أساسياً للطعن أمام المحكمة الإدارية في وزارة التخطيط، والقرار الصادر عن المحكمة الإدارية خاضعاً للطعن إستئنافاً"، إذ قرر الأمر المذكور بموجب المادة (2/12/ت) منه "إن كان المقاول غير راض عن القرار الخطى القطعي للوحدة او لوكالة الحكومية، فله

حق الإستئناف لدى محكمة مختصة بالمنازعات بين الحكومة والأطراف الأهلية أو محكمة مختصة بالنظر في تلك القضايا، والتي تصدر قرارها خلال مدة زمنية معقولة".

ويجب التنوية إلى أن بموجب الأمر سلطة الإئتلاف رقم (87) لسنة 2004 وضع بعض الأسس العامة للتعاقد، ونص على إنشاء محكمة تختص بنظر المنازعات الناشئة عن إجراء عملية التعاقد، وترك لوزارة التخطيط وضع القواعد الخاصة بهذه المحكمة، فضلاً عن إختصاص في إصدار التعليات ذات الصلة بتلك العملية، وبناءً على ذلك أصدرت وزارة التخطيط تعليات تنفيذ العقود الحكومية رقم (1) لسنة 2008 والتي تتضمن نفس الأحكام صدور تعليات تنفيذ العقود الحكومية رقم (1) لسنة 2008 والتي تتضمن نفس الأحكام الصادرة عن هذه المحكمة الإستئناف بصفتها التمييزية حيث بموجب المادة الصادرة عن هذه المحكمة الإستئناف بصفتها التمييزية حيث بموجب المادة الطعن بالقرارات الصادرة عن هذه المحكمة أمام محكمة الإستئناف بصفتها التمييزية خلال (10) يوما تبدأ من اليوم التالي لتأريخ تبليغ القرار، وكذلك تقلصت المدة الخاصة بتقديم الإعتراض أمام المحكمة من (15) يوم إلى (7) أيام.

وقد إستقرت المحكمة المذكورة على ممارسة المهام الموكلة لها بموجب أمر سلطة الإئتلاف رقم (87) لسنة 2004 مسترشدة بقانون المرافعات المدنية رقم (83) لسنة 1969 المعدل في كل ما لم يرد بنص في تعليات تنفيذ العقود والضوابط التي تصدرها وزارة التخطيط، حيث جاءت في المادة (1/12 أ) من أمر المذكور، إذ يجوز لمقدم العطاء الذي يظن بأنه ظلم من قرار الإدارة، أو يعتقد بأحكام المناقصة قيدت وبشكل غير عادل بفتقر إلى المنافسة الحرة والنزية وأتبع فيها أسلوباً كان من شأنه إبعاده عن المنافسة بطريقة غير لائقة له أن يقدم إعتراض لدى محكمة إدارية متخصصة مؤسسة بموجب الأمر أعلاه.

هذا و بموجب المادة (12/ 1/أ/ ثانياً- (11/12) من أمر سلطة الإئتلاف رقم (87) لسنة 2004 ويكون للمحكمة الإدارية أن تصدر قرارها شأن الإعتراض في أقرب وأسرع ممكن ، ويجوز لها من بين الأشياء المناسبة الأخرى المخولة بها أن تتخذ الإجراءات المناسبة بشأن تصحيح بعض إجراءات التعاقد كالإلغاء العقد المبرم، أو إعادة متطلبات المناقصات وتقيبها، أو إتخاذ آية إجراءات ضرورية إنسجاماً مع أحكام الأمر أعلاه، فإذا وافقت المحكمة على قبول الإعتراض وحكمت لصالح المناقص المعترض أو أمرت الإدارة بإنخاذ إجراء معين فعلى الإدارة الامتثال فوراً لقرار المحكمة.

وعملت هذه المحكمة على تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها في سبيل حسم المنازعات التي تثور في مرحلة التعاقد كما عملت على إبراز الطابع الإداري لهذه المنازعات ، حيث ذهبت المحكمة في قرارها رقم (2/إدارية تخطيط/ 2011 في 2011/3/30) إلى القول " إن الدعاوى التي تنظرها هي دعاوى إدارية خاصة لها نوعين من الشروط ، يتمثل الأول بالشروط العامة لكل دعوى على وفق ما ورد بقانون المرافعات، ويتمثل الثاني في الشروط الحاصة بهذه الدعوى التي رسمتها تعليات تنفيذ العقود" المشاهدي، ياسين، مصدر سابق، ص36)، كما ذهبت المحكمة في قرارها آخر رقم (34/إدارية تخطيط/ 2011 بتأريخ 2011/8/24) إلى " أن الدعوى الإدارية التي تقام أمام هذه المحكمة هي عبارة عن طعن بالإعتراض على قرار الإحالة ضمن مدة معينة، وأنها دعوى مستعجلة تنظر بصفة مستعجلة" (المشاهدي و ياسين، مصدر سابق، ص77).

وجدير بالإشارة إلى أنه على الرغم من تسليم أمر سلطة الإئتلاف رقم (87) لسنة 2004 بإختصاص المحكمة الإدارية بالنظر في المنازعات المناقصات والعقود على النحو السالف بيانه، إلا أنه لم يغادر دور القضاء العادي في التصدي للمنازعات العقدية حيث نصت المادة (2/12/ت) من أمر المذكور على إن كان المقاول غير راضٍ عن القرار الخطى

46 معة التنمية البشرية

القطعي للوحدة، أو الوكالة الحكومية، فله حق الإستئناف لديه محكمة مختصة بالمنازعات بين الحكومة والأطراف الأهلية، أو محكمة مختصة بالنظر في تلك القضايا ، والتي تصدر قرارها خلال مدة زمنية معقولة"، وهو ما يعني إمكانية الطعن بقرار الإدارية نتيجة الإعتراض، أو قرار المحكمة الإدارية أمام محكمة الإستئناف على وفق التفصيل الذي أوردته التعليات في حينه.

وعلى الرغم ذلك قام المشرع العراقي بإلغاء هذه المحاكم وقد وردت حجة المشرع في الأسباب الموجبة لقانون الإلغاء القانون رقم (18) لسنة 2013،من أجل تسريع وتيرة تنفيذ المشاريع الإستراتيجية التي يتقرر إحالتها على المقاولين أو الشركات لتنفيذها وعدم تأخير المباشرة في هذا التنفيذ في حالة الإعتراض لحين صدور قرار المحكمة الإدارية وكتسابه الدرجة القطعية، ومن أجل إعادة الإختصاص إلى القضاء العادي.

ومن جانبنا نرى أن المشرع لم يكن موفقاً في الإلغاء هذه المحكمة على وفق الأسباب الواردة آنفاً، ولا يلبي المصلحة العامة ولا يسهم في تطوير مبادىء وأحكام العقود الإدارية، وكذلك من يرى المشرع أن التقاضي أمام المحكمة الإدارية يستغرق من الوقت ما يؤثر على تنفيذ المشاريع التي تريد الدولة أن تهض بها، ولكن من خلال عملية حسابية بسيطة تبين أن أغلب الدعاوى إستغرقت الوقت المناسب لحسمها قانوناً وأن هذا الوقت هو أقل بشكل ملحوظ عن الوقت الذي يستغرقه حسم الدعوى أمام القضاء العادي فمثلاً في الدعوى رقم والإدارية تخطيط /2011، صدر قرار الإحالة في 2011/2/13، وأعترض المدعي أمام لجنة الإعتراضات في 2011/2/21، حيث لم تبت اللجنة بالإعتراض، صدر قرار وقف التنفيذ في 2011/3/32، وصدر قرار حكم في الدعوى في 2011/4/13، صدق قرار وقف التنفيذ في 2011/5/15، هذا يعني المدة من تأريخ إقامة الدعوى وحتى صدور قرار بات في الدعوى وإكتسابه الدرجة القطعية لم تتجاوز (شهرين) بما في ذلك مدد التبليغات والطعن التمييزي (المشاهدي و ياسين، مصدر سابق، ص 42).

من خلال ما تقدم نجد أن أمر سلطة الإئتلاف أخذ بالإختصاص المزدوج في النظر في منازعات العقود والمناقصات، فهو يأخذ تارة بالقضاء المتخصص بالعقود والمناقصات الحكومية بأناطته محمة الفصل فيها إلى المحكمة الإدارية، ومن جحمة أخرى يعهد إلى القضاء العادي محمة النظر في المنازعات المذكورة إستئنافاً.

وتجدر الإشارة إلى أن تم إستبعاد منازعات العقود الإدارية من إختصاص محكمة القضاء الإداري ، في القانون رقم (17) لسنة 2013، قانون التعديل الخامس لقانون مجلس الدولة العراقي رقم (65) لسنة 1979، وبموجب المادة (5/رابعاً) منه "تختص محكمة القضاء الإداري في النظر في صحة الأوامر والقرارات الإدارية التي تصدر من الموظفين والهيئات في دوائر الدولة والقطاع العام، والتي لم يعين مرجعاً للطعن فيها .."

وبالنسبة للآليات تسوية المنازعات العقود الإدارية بموجب التعليمات، لابد أن نتميز بين الفترتين أولهما في ظل تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (1) لسنة 2008، والثانيهما فترة نفاذ التعليمات الجديدة رقم (2) لسنة 2014.

1- التنظيم القانوني لتسوية منازعات العقود الإدارية بموجب تعليات رقم (1) لسنة

عهدت تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (1) لسنة 2008 بموجب المادة (10/أولاً/أ - ب- ج) منها أمر الفصل في المنازعات الناشئة قبل التعاقد إلى لجنة مركزية تشكل في كل وزارة ، أو جمة غير مرتبطة بوزارة والأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم، للنظر

في الإعتراضات والشكاوى التعاقدية ترتبط بالوزير المختص أو المحافظ، أو من يخوله وتتألف من مجموعة من الحبراء الإختصاصين مقرر لها لا يقل عنوانه الوظيفي عن ملاحظ تتولى دراسة الإعتراضات واشكاوى التحريرية من مقدمي العطاءات المعترضيين، أو وكلائهم الرسميين ممن لم يطلبوا سحب التأمينات الأولية، خلال (7) أيام عمل رسمي من تأريخ صدور كتاب الإحالة أو التبلغ به وعلى اللجنة البت في الطلب خلال مدة لا تتجاوز (15) يوماً من تأريخ إيداع الشكوى لديها، وتقديم التوصيات اللازمة إلى الوزير المختص، وعلى الآخر البت في التوصيات خلال مدة أقصاها (7) أيام، ويعد عدم البت بالموضوع خلال مدة المذكورة رفضاً لإعتراض، وعلى جمات التعاقد في الوزارات والجهات بالموضوع خلال مدة المذكورة رفضاً لإعتراض، وعلى جمات التعاقد في الوزارات والجهات عنر المرتبطة بوزارة والأقاليم والمحافظات التريث بتوقيع العقود لحين حسم الموضوع من الوزير المختص، أو المحافظ مع مراعاة المدد القانونية الخاصة بنظر الشكوى، شريطة تقديم المعترض تعهد رسمي بدفع قيمة الأضرار الناجمة لمصلحة جمة التعاقد عن التأخر بتوقيع العقد لأسباب كيدية أو غير مبررة.

هذا وفقاً المادة (10/ثالثاً/رابعاً/خامساً) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (1) لسنة 2008، يجوز لمقدمي العطاءات الذين رفضت إعتراضهم من الوزير المختص أو رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة أو المحافظ الإعتراض أمام المحكمة الإدارية المختصة خلال (7) أيام عمل رسمي تبدأ من تأريخ قرار الوزير أو رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة أو المحافظ على أن تصدر المحكمة قرارها بموضوع المشكوى، أو الإعتراض خلال مدة لا تتجاوز (120) يوماً تبدأ من تأريخ دفع الرسم القانوني وتكون قرارات المحكمة المذكورة باتة عند عدم الطعن تميزياً لدى محكمة الإستئناف المختصة خلال (30) يوماً تبدأ من اليوم التالي لتأريخ التبليغ بالقرار.

وبالنسبة لآلية تسوية المنازعات بعد التعاقد، نصت المادة(11) من تعليات تنفيذ العقود الحكومية على " تفض المنازعات بعد التوقيع العقود العامة بمختلف أنواعها بإستخدام إحدى الأساليب الآتية نالتوفيق أو التحكيم أو إحالة النزاع إلى المحاكم المختصة أو التحكيم الدولي لفض المنازعات بشرط أن ينص ذلك في العقد وعندما يكون أحد طرفي العقد أجنبياً".

التنظيم القانوني لتسوية المنازعات العقود الإدارية بموجب تعليات تنفيذ العقود الحكومية رقم (2) لسنة 2014.

بموجب المادة (7) من تعليجات تنفيذ العقود الحكومية رقم (2) لسنة 2014، تخضع الإعتراضات التحريرية الإعتراضات التحريرية المقدمة من مقدمي العطاءات المعترضين، أو وكلائهم الرسميين ممن لم يطلبوا سحب التأمينات الأولية وفقاً لما يأتي:

- أ- تقديم الإعتراض خلال (7) أيام عمل من تأريخ التبليغ بكتاب الإحالة.
- ب- تقديم المعترض تعهد رسمي مصدق أصولياً من محاسب حسب القانون لدفع قيمة الأضرار الناجمة لمصلحة جمة التعاقد من التأريخ بتوقيع العقد لأسباب كيدية، أو غير مبررة، ولعلنا نجد النص المذكور يتضمن معالم عيوبه، فالتعهدات تصدق من قبل كاتب العدل وفق قانون كتاب العدول رقم (33) لسنة 1998 المعدل وليس من محاسب.
- ت- يجب على اللجنة تقديم التوصية بموضوع الإعتراض وأسبابه خلال مدة لا تزيد على (14) يوماً عمل من تأريخ إيداع الإعتراض لديها، وعلى رئيس جمة التعاقد، أو من يخوله البت بالتوصية خلال (7) سبعة أيام عمل من تأريخ

إيداع التوصية في مكتبه ، ويعد عدم البت بالموضوع رفضاً للإعتراض عند مرور هذه المدة .

د- وعلى جمة التعاقد عدم توقيع العقود لحين حسم الإعتراضات من رئيس
 جمة التعاقد وفق ما منصوص عليه أعلاه.

وفيما يتعلق بتسوية المنازعات بعد التعاقد، أخذت تعليات تنفيذ العقود الحكومية رقم (2) لسنة 2014 بموجب المادة (12/ ثانياً) بالإختصاص القضائي الوطني بالنظر في منازعات العقود والمناقصات الحكومية، فقرر بأن تخضع العقود العامة للقوانين العراقية، و ولاية القضاء العراقي وحسب السياقات المتعمدة، كما أخذت التعليات المذكور وفق المادة (8/ثالثاً) ، بمبدأ حرية أطراف التعاقد في إختيار الأسلوب المناسب لفض النزاع بينها فقرر " يلتزم طرفا العقد بإختيار الأسلوب الأمثل لتسوية المنازعات الناجمة عن تنفيذه بينها وفقاً لأحد الأساليب المنصوص عليها في هذه المادة وفق شروط التعاقد المتفق عليها والتي يجب ذكرها إبتداءاً في وثائق المناقصة". وكذلك أشارت التعليات المذكورة في المادة (8/ثانياً/ب) إلى أن " عند عدم التوصل إلى إتفاق ودي يتم اللجوء إلى أحد الأساليب التي يجب أن ينص عليها في العقد وهي كالآتي ب- إحالة النزاع إلى أحد الأساليب التي يجب أن ينص عليها في العقد وهي كالآتي ب- إحالة النزاع إلى الحكمة المختصة في الموضوع لحسمه .

من خلال ما تقدم يتضع بأنه على الرغم من إختصاص القضاء العادي بالنظر في منازعات العقود والمناقصات إستناداً لما للقضاء العادي من ولاية عامة بالنظر في منازعات كافة، فمع إختصاص المحكمة الإدارية بالنظر في المنازعات العقدية، فقد كانت المحاكم العادية تختص بالنظر في العديد من القضايا ذات الصلة بالعقود الحكومية، سواء في المرحلة السابقة للتعاقد، أو لاحقة لها، بل توكد هذا الإختصاص للقضاء العادي بعد صدور القانون رقم (18) لسنة 2013 الذي ألغى المحكمة المختصة بالعقود المنصوص عليها في الأمر رقم (78) لسنة 2004 لذلك فقد أصبحت جميع القضايا المتعلقة التعاقدات من إختصاص القضاء العادي "محكمة البداءة"، حيث نصت المادة (2) من القانون رقم التي كانت تتولاها المحكمة الإدارية حتى تكلل الأمر بإستحدث محكمة مختصة بالعقود والمقاولات ضمن تشكيلات مجلس القضاء أعلى.

المبحث الثاني دور القضاء الكامل بنظر منازعات العقود الإدارية

يمثل القضاء الكامل القضاء الأصيل في المنازعات الناشئة عن العقود الإدارية، وهذا ما أكدت عليه المحكمة الإدارية المصرية العليا، حيث قضت بأنه" متى توافرت في المنازعة الإدارية حقيقة العقد أم صحته أم تنفيذه أم إنفضائه فإنها كلها تدخل في نطاق ولاية القضاء الكامل دون ولاية الإلغاء (الباز، 2006، ص183).

عليه سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين ، نخصص المطلب الأول لصور منازعات العقود الإدارية الخاضعة لإختصاص القضاء الكامل، وفي المطلب الثاني نلقي الضوء على أثر إخضاع منازعات العقود الإدارية لولاية القضاء الكامل وعلى النحو الآتي:-

المطلب الأول صور منازعات العقود الإدارية الحاضعة لإختصاص القضاء الكامل

تأخذ منازعات العقود الإدارية في مجال القضاء الكامل صوراً متعددة وسلطات القاضي في المنازعات القضائية محددة بموضوع المنازعة وفقاً لما يطالب به أطراف العقد وكلما توافرت في المنازعة حقيقة العقد الإداري سواء كانت تتعلق بإنعقاد العقد أو بصحته أو تنفيذه أو إنقضائه فإنها تدخل في نطاق ولاية القضاء الكامل دون ولاية الإلغاء (جعفر،2010، ص 153- 162).

تتخذ دعوى القضاء الكامل بالنسبة لمنازعات العقود الإدارية الداخلة في نطاق إختصاص القضاء الإداري عدة صور منها :-

أولاً: الدعاوي المتعلقة بتنفيذ العقد وانقضائه

من الممكن أن يثور النزاع بين المتعاقدين في المرحلة التي تلي إبرام العقد، سواء في تفسير شروط العقد أو عند تعديله من قبل الإدارة بإرادتها المنفردة، أوعند إخلال أحدهما بما يفرضه عليه العقد من إلتزامات، ومن هذه المنازعات هي:-

1- دعوى الحصول على مبالغ مالية

إذا حدث نزاع بين الإدارة والمتعاقد معها على المقابل المادي لما أوفى به التزامات التعاقدية بإختلاف صور المقابل سواء كان بصورة ثمن أو رسم، فإن المتعاقد مع الإدارة يستطيع إقامة دعوى أمام المحاكم الإدارية أو محكمة القضاء الإداري بحسب الأحوال للمطالبة بستحقاته، كما يحق للمتعاقد مع الإدارة المطالبة بتعويض عن الأضرار المادية التي أصابته من جراء خطأ جمة الإدارة المتعاقدة وهو بصدد تنفيذه لتعاقده معها باللجوء إلى محاكم مجلس الدولة بشأن ذلك (محمد، 216، ص87- خليفة، مصدر سابق ص313).

وقضت المحكمة الإدارية العليا المصرية في حكمها رقم 131، بتأريخ 2005/1/18 في الدعوى المحالة إليها بإعتبارها صاحبة الإختصاص في طلب التعويض عن أضرار سببها قرار الإداري (الأعور، ص121) ، وترمي هذه الدعوى إلى الحصول على مبالغ مالية معينة نص عليها العقد الإداري وذلك إما في صورة ثمن، أو أجر متفق عليه في العقد أو تعويض عن أضرار تسبب فيها الطرف المتعاقد (خليفة، مصدر سابق، ص313).

2- دعوى إبطال بعض التصرفات الصادرة عن الإدارة على خلاف إلتزاماتها التعاقدية

إذا صدر من الإدارة تصرف على خلاف إلتزاماتها التعاقدية، فإن للمتعاقد معها أن يلجأ إلى القضاء مطالباً بإلغاء هذه التصرفات وذلك عن طريق القضاء الكامل وليس عن طريق قضاء الإلغاء وتحتفظ دعواه في هذه الحالة بصفتها تلك من حيث إنها تنتمي إلى القضاء الكامل حتى ولو إقتصرت على طلب إلغاء قرار إداري أصدرته الإدارة بصفتها متعاقدة (الصالح، 2011، ص47).

ومثال ذلك القرارات الخاصة بجزاء من الجزاءات كتوقيع غرامة التأخير، ومصادرة التأمين، أو التنفيذ على حساب المتعاقد معها، أو فسخ العقد، أو إنهائه أو إلغائه، وفي هذا الصدد قضت محكمة القضاء الإداري المصرية في حكمها رقم 1180 لسنة 10 ق، بتأريخ 1956/11/18 بأن" ما يصدر من القرارات تنفيذاً للعقد، كالقرارات الخاصة بجزاء من الجزاءات التعاقدية، أو بفسخ العقد، او إنهائه أو إلغائه، فهذه كلها تدخل في منطقة

48 معة التنمية البشرية

العقد وتنشأ عنه، فهي منازعات حقوقية وتكون محلاً للطعن عل أساس إستعداء ولاية القضاء الكامل..."(إسهاعيل، 2012،ص1351) .

بمعنى آخر تمتد دعوى القضاء الكامل إلى ما يصدر من الإدارة من قرارات تنفيذاً للعقد كالقرارات المتعالقة بالجزاءات التعاقدية، أو بتعديل العقد، أو فسخه، أوإنهائه فتدخل كل هذه التصرفات في ولاية القضاء الكامل دون ولاية قضاء الإلغاء لإتصالها بالعقد، ولا تتقيد دعوى إبطال مثل هذه القرارت بمدد دعوى الإلغاء، إذ هي لا تستهدف إلغاء القرار إلغاء مجرداً ولكن تستهدف عدم الإعتداد به بالنسبة لموضوع المنازعة (لعوني، مصدر سابق، ص 422).

3- دعوى فسخ العقد

تندرج دعوى فسخ العقد في نطاق القضاء الكامل، وبالتالي فإن المتعاقد مع الإدارة من حقه اللجوء إلى القضاء لكي يطلب فسخ عقده معها في حالة صدور خطأ جسيم من الإدارة، أو تجاوزها للحدود المسموح بها في مجال إستعمال سلطتها في تعديل العقد الإداري . كما له تضمن التعديل تغييراً في موضوع العقد ومحله، أو من كان من شأن تعديل الإدارة للعقد كلياً بحيث أنصب على كافة شروطه (خليفة، مصدر سابق، ص155) .

وفيا يتعلق بالقضاء المحتص بنظر منازعات المتعاقد مع الإدارة حول قرارها بفسخ العقد الإداري فإنه يخضع لولاية القضاء الكامل، وفي هذا الصدد قضت المحكمة الإدارية العليا في مصر في حكمها رقم (1654، بتأريخ 1994/3/22) إلى أنه "... لما كان القرار المطعون عليه وقد تضمن إلغاء التعاقد مع الطاعن إستناداً لما نسب إليه من إخلال بإلىزاماته التعاقدية بعدم سداد قيمة تأمين النهائي والتوريد خلال مواعيد المقررة ... فإن المنازعة التي تكون محلاً للطعن على أساس إستعداء التي تثار بشأنه هي من المنازعات الحقوقية التي تكون محلاً للطعن على أساس إستعداء ولاية القضاء الكامل وتخرج عن ولاية قضاء الإلغاء (خليفة، مصدر سابق، ص327)".

4- المنازعة في تفسير عقد إداري

تدخل المنازعة حول تفسير عقد إداري في ولاية القضاء الكامل دون ولاية الإلغاء، وفي هذا الصدد قضت المحكمة الإدارية العليا في مصر في حكمها رقم (886، بتأريخ (1994/1/18) إلى أن " المنازعة في تفسير عقد إداري يدخل في ولاية القضاء الكامل دون ولاية الإلغاء ولا يرد عليها وقف التنفيذ المتعلق بالقرارات الإدارية (أبو العينين، 2004).

ثانياً: دعوى إبطال العقد الإداري

لا تختلف العقود الإدارية عن عقود القانون الخاص من حيث ضرورة توافر و قيام أركان العقد والمتمثلة أساساً في ركن الرضا، المحل، السبب، إضافة إلى حتمية تحقق شروط صحة وسلامة إنعقاده وكذلك الإدارة تخضع في عقودها إلى تلك الشروط الموضوعية والإجرائية التي نص عليها المشرع، لذلك في حالة تخلف أحد أركان العقد جاز للمتعاقد مع الإدارة مطالبة القاضي الإداري بالحكم ببطلانه (عائشة،2019، ص66)، و جاز القضاء الإداري الفرنسي والمصري للمتعاقد مع الإدارة رفع دعوى القضاء الكامل لإبطال العقد الإداري فيا شاب العقد من عيب في أركانه وشروطه (السويليميين، 2015، ص183).

1- بطلان العقد الإداري لعيب يتعلق بعنصر الرضا

إستقر الفقه والقضاء على أن العقد بصفة عامة هو توافق إرادتين بقصد إنشاء أثر قانوني معين (فرج، 2002، ص37) ، إن ركن الرضا في العقود يتمثل في إرادة المتعاقدين، لأن الرضا يكون بتحرك الإرادة نحو شيء معين وتعلقها به، أو إتجاه الإرادة إلى أمر أو أثر قانوني معين، كما وأنه يقصد بالرضا أيضاً توافق الإرادتين في التعاقد(السنهوري، 1998،ص 148) ، ويمثل الرضا المتبادل بين طرفي العقد الإداري الركن الأول اللازمة لتوافر إنعقاد العقد أي تبدأ إجراءات إبرام العقد الإداري بتبادل الإيجاب والقبول بين المتعاقد والإدارة ، وعندما تشرع لإدارة في القيام بعمل معين عن طريق الغير، تقوم بالإعلان عن طلب التعاقد معها، وهذا الإعلان هو مجرد دعوة للتعاقد، والإيجاب يتحقق بالإشتراك من جانب الغير الراغب في ذلك التعاقد بتقديم عطائه سواء في المناقصة أو المزايدة(باز، 2018، ص99) ، وفي هذا الشأن قضت محكمة التمييز الإتحادية في العراق في قرارها رقم (1447/الهيأة الإستئنافية منقول /2011 بتأريخ 2011/10/15) إلى " ... ولدى وضع الدعوى موضع التدقيق وجد أن التقدم إلى المناقصة بعطاء يعتبر إيجاباً ، ورسو المناقصة على من قدم العطاء قبولاً وبإرتباط القبول بالإيجاب ينعقد عقد المقاولة " (عزالدين ،2014، ص104) ، وفي قرار آخر رقم (524/الهيأة الإستئنافية منقول /2014 ، بتأريخ 2014/3/3) قضت فيه" ... أن العقد بين المتداعيين يكون منعقداً لمجرد إرتباط القبول بصدور قرار الإحالة بالإيجاب بالتقدم إلى المناقصة، وإن عدم توقيع العقد فيكون من قبل المدعى عليه لا يحول دون مقاضاته، وإن كان قد أنجز جزءًا من أعمال المقاولة قبل توقيع العقد المذكور قابلاً للفسخ وأن المحكمة إعتمدت في إحتساب ما يستحقه المدعى من تعويض على ضوء تقرير الخبراء السبعة الذي جاء مسبباً، ويصلح أن يكون سبباً للحكم وفقاً للمادة (140/أولاً) من قانون الإثبات ... لذا قرر تصديق الحكم " (عزالدين ،2014، ص104).

وتجدر الإشارة إلى أن لايكفي لقيام العقد الإداري توافر إيجاب يصادفه قبول، حيث يتعين لصحة العقد الإداري أن يكون التراضي صحيحاً بأن يكون صادراً عن ذي أهلية (حلمي، 1974، ص7)، وخالياً من عيوب الإرادة المتمثلة في الغلط والتدليس والإكراه. عليه سوف نتناول بإيجاز عيوب صحة التراضي وذلك على النحو الآتي:-

أ- الغلط

الغلط وهم يقوم في ذهن الشخص، يصور له الامر على غير حقيقته، بحيث يدفعه إلى التعاقد، وماكان ليتعاقد لو علم الحقيقة (فرج، 2002، ص127)، وفي فرنسا مجلس الدولة يطبق القواعد العامة الواردة في القانون المدني فيا يتعلق بالغلط في العقود الإدارية (دلفولفية، .. ص343)، حيث قرر مجلس الدولة في قضية (Domergue) إبطال عقد حيث تعاقد أحد ممثلي الشركات مع الإدارة بصفته الشخصية، في حين أن الإدارة قد قصدت التعاقد معه بصفته ممثلاً للشركة (الطاوي، مصدر سابق، ص390)، في هذه الحالة يشوب إرادة الإدارة بعيب الرضا، لأن وقعت الإدارة في الغلط في تحديد شخص المتعاقد ويستوجب بطلان العقد، وموجب المادتي (118،117) من القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951 الغلط قد يقع في المحل العقد، إذ يكون الغلط موجب ببطلان الرضا متى كان واقعاً في أصل الموضوع المعتبر في العقد.

وفي مصر أيضاً أخذت القضاء بما هو جارٍ في القانون المدني فيما يتعلق بالغلط كعيب من عيوب الرضا، حيث قضت محكمة القضاء الإداري بأن" الغلط الذي يعيب الرضا، ومن ثم يجعل العقد قابلاً للإبطال، يشترط أن يكوم جوهرياً سواءً في صفة الشيء محل الالتزام أم في شخص المتعاقد، وفي العراق أيضاً طبقت محكمة التمييز المبادىء العامة

الواردة في القانون المدني بشأن الغلط المادي في إبرام العقد الإداري، حيث قضت في قرارها رقم (571/حقوقية/1967، بتأريخ 1967/9/18) بأنه " إذ أن المعمول عليه في معرفة الإرادة المشتركة للطرفين المتعاقدين هي الشروط التي تمت بها المناقصة والتي نصت المادة الأولى منها على تحميل وزارة الدفاع الرسوم الكمركية، والتي يجب أن يكون تنظيم العقد على أساسها، وقد حدث الغلط المادي فإنه لا يؤثر في نفاذ العقد وإنما يجب تصحيح هذا الغلط، ويبقى العقد بعد ذلك سليماً" (على، ص214) .

أما في العراق وفق المادتان (118،119) من القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951 يشترط في الغلط الذي يعد عيباً من عيوب الارادة ينبغي أن يكون جوهرياً، وأن يتصل علم المتعاقد الآخر بالغلط،

ب- الأكراه

أن الأكراه كعيب للغرادة أو ركن الرضا في العقود الإدارية نادراً ما يحصل مقارنة بما قد يحصل في عقود القانون الخارص من الأكراه المفسد للإرادة، وذلك لأن الإدارة كصاحبة سلطة، وكمجموعة من الأشخاص تتضافر جمودها بصورة جماعية للقيام بالنشاط الإداري ومن ضمنه إبرام العقود، بحيث لايمكن إكراهها على التعاقد (الفياض،1981، ص150) لة عثمان ياسين وقرم كرتوة لا 226

ولما كانت الإدارة طرفاً في العقود الإدارية، فإنه من النادر أن يقع الأكراه في التعاقد، وفي فرنسا فإن معظم الأحكام الصادرة من مجلس الدولة في هذا الصدد أحكام سلبية يكتفي بها المجلس بإبطال العقد إذا ما شاب الرضا إكراه بالمعنى المعروف في القانون المدني (الطاوي، مصدر سابق، ص392).

وفي مصر فقد سارت المحكمة الإدارية العليا على منهاج القانون المدني فيا يتعلق بموضوع الإكراه في العقد الإداري وذلك في موضوع إثبات إبرام التعاقد تحت تأثير الإكراه الذي يقع على عاتق من يدعيه حيث قضت في حكمها رقم (877، بتأريخ 1984/1/21) بأنه" لا وجه لما يدعيه الطاعن من أنه وقع تحت سلطان الرهبة والحوف من بطش المسئولين بمجلس المدينة إن لم يذعن للتعاقد، ذلك أنه لم يقم دليل على أن أحد من المسئولين بمجلس المدينة قد لوح للطاعن بأية وسيلة لإكراهه على التعاقد بالأسعار المشار إليها ، والمادة (127) من القانون المدني تشترط لجواز إبطال العقد للإكراه أن يتعاقد الشخص تحت سلطان رهبة يبعثها المتعاقد الآخر في نفسه دون وجه حق ، وتكون هذه الرهبة قائمة على أساس ، ثم أردف في الفقرة الثانية من هذه المادة أن الرهبة عكون قائمة على أساس إذا كانت ظروف الحال تصور للطرف الذي يدعيها أن خطراً جسيماً محدقاً يهدده هو أو غيره في النفس أو الجسم أو الشرف أو المال" (الحلو ، 2009، ص 140،139) .

وفي العراق، وفق المادة (1/112) من قانون المدني العراقي رقم 41 لسنة 1951 الأكراه هو إجبار شخص على أن يعمل عملاً دون رضاه ،ويشترط في هذا الأكراه أن يكون صادراً من أحد المتعاقدين، فإذا صدر الأكراه من غير المتعاقدين، فليس للمتعاقد المكره المطالبة بإبطال العقد، ما لم يثبت أن المتعاقد الآخر كان يعلم أو كان من المفروض عليه العلم (علام، 2018، ص154).

فقد أُتجه القضاء العراقي إلى أن العيوب المتعلقة بالرضا، نادراً ما تحدث بالنسبة الإدارة. حيث جاء في حكم محكمة التمييز العراقي رقم (52/حقوقية/964، بتأريخ 1964/9/2) أن " ظهر للمحكمة بأن الوفاء هو عمل قانوني وأن الوفاء الذي قامت به وزراة الأعمار لشركة الإنشاءات بناء على تحكيم رضائي كان قد جرى وفق أصوله في وقته وبناء على ما قرره المحكم الذي يعتبر عمله قانونياً بذاته لذا فلا يمكن إقامة الدعوى

بإبطاله وبإسترداد ما دفع إلا شاب الدفع الحاصل فعلاً شائبة ظاهرة بأن ما دفع كان غير مستحق فعلاً وحيث أنه لايوجد أي شائبة يمكن تصورها لعدم وجود أي غلط أو تدليس او إكراه أو نقص في الأهلية مما لا يتوفر بوزارة لها مجلس ومستشارون حقوقيون يناط بهم إعطاء رأي قبل الدفع وحيث لأن الدفع كان مستحقاً بالفعل بناءً على التحكيم الجاري لذا يكون طلب الإبطال غير مستند إلى سبب صحيح" (علي، ص228).

ج- الغبن مع التغرير

يقصد به إستخدام الطرق الإحتيالية التي يوهم بها أحد المتعاقدين على الآخر على غير الحقيقة بواقعة ما فيدفعه إلى التعاقد (بدر، 2003، 570) ، والتغرير في العقود الإدارية هوإستعال المتعاقد مع الإدارة طرقاً إحتيالية لتضليلها ودفعها إلى التعاقد، كأن يدعي قيامه بأعال سابقة تدل على خبرته في طبيعة عمل المرفق موضوع التعاقد، أو يتظاهر بأية وسيلة لإظهارأمانته أمام الإدارة للتعاقد معه، أما التغرير من جانب الإدارة فأمر مستبعد حيث يفترض أن الموظفين القائمين بالتعاقد يتحلون بالنزاهة ويعملون على تحقيق المصلحة العامة وليس لهم مصلحة شخصية في ذلك (الجبوري، ص99).

وقد قضى مجلس الدولة الفرنسي في حكم له ببطلان العقد الإداري الذي يبرم مع الإدارة بإستعال طرق إحتيالية وذهب المجلس في حكمه الصادر في قضية (Boyreau) بأنه" إذا كان العقد قد أبرم بصورة صحيحة إعتبر بمثابة القانون الذي يحكم أطرافه، لكنه لا يعتبر كذلك إذا إكتشفت أعال أحد أطرافه عن التدليس الذي يحكم أطرافه عند لا يعتبر كذلك أن هذه الوسائل تؤدي إلى إبطال العقد إذا ثبت أن هذه الوسائل هي التي دفعت الإدارة إلى التعاقد" (الفياض، 1981، ص150).

والقضاء الإداري في فرنسا يرجع عادة في مثل هذه الامور إلى المجموعة المدنية المتعلقة بهذا الموضوع، وحكم القانون المدني الفرنسي بموجب المواد (1116، 1153، 1164) من القانون المدني الفرنسي يعتبر مسبباً في إبطال العقد إذا كانت الحيل المستعملة من أحد المتعاقدين جسيمة بحيث يكون وضحاً أنه لولاها لما رضى المتعاقد الآخر هو ذات الحكم في القانون المدني المصري، أما في القانون العراقي فيقابل التدليس، التغرير وبخلاف القانونين الفرنسي والمصري لم يعتبر التغرير التعريل التدليس) لوحده، ولا الغبن لوحده عيباً مستقلاً من عيوب الرضا، بل إعتبرها معاً عيباً واحداً، بحيث يلحق التغرير بالغبن، أو أن يكون الغبن ناتجاً عن التغرير ويجب أن يكون الغبن اليسير المطالبة أن يكون الغبن اليسير المطالبة بالتعويض فقط دون إبطال العقد (الحكيم، ص153، 154).

وتجدر الإشارة إلى أن بموجب المادة (2/124) من القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951 فإن مجرد الغبن يعد كافياً لجعل العقد باطلاً ولو لم يصحبه تغرير، وهذه الحالات هي التي يكون المغبون فيها محجوراً أو وقفاً أو مال الدولة، والحكمة في ذلك هو أن هؤلاء الأشخاص لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم في العقود التي تبرم لمصلحتهم، فيطمع فيم الطاعمون عادةً، لذلك فالجزاء الذي فرضه في هذه الحالات أشدمن التوقف فقد عد العقد باطلاً لا موقوفاً (الحكيم، ص171).

وكذلك نصت المادة (3/124) من القانون المدني العراقي على أنه لايجوز الطعن بالغبن في عقد تم بطريق المزايدة العلنية، والسبب في ذلك هو عدم إمكان حصول الغبن في هذا النوع من التعاقد، إذ أن التنافس موجود بين المتزايدين، وكل يدفع ما يراه مساوياً لما يريد الحصول عليه، أما إذا حصل تواطؤ من أحد الأشخاص وبين صاحب السلعة على أن يزيد في الثمن ليرفعه فقط، فعندئذ نكون أمام صورة من صور التغرير الصادر من غير المتعاقد والذي يعلم به هذا المتعاقد، وهذه الصورة هي بيع النجش، وفي هذه

الحالة يمكن للمتعاقد المغبون أن يطلب فسخ العقد للغبن الناشىء عن التغرير(الحكيم، ص172).

وأخيرا يجب القول فإذا ما شابت إرادة المتعاقد مع الإدارة أياً من تلك العيوب جاز له التمسك بالبطلان، لما شاب إرادته من عيوب حيث أن العقد يكون باطلاً لمصلحة المتعاقد مع الإدارة (خليفة، مصدر سابق، ص329).

2- بطلان العقد الإداري لعيب في ركن المحل

يقصد بالمحل أو محل الإلتزام الشيء الذي يلتزم المدين القيام به أو بعدم القيام به (السنهوري، ص64، 375) ، وبموجب المواد (126-130) من القانون المدني العراقي رقم(40) لسنة 1951 يشترط لصحة العقد الإداري في محله أن يكون هذا المحل موجوداً أو ممكن الوجود في المستقبل ، وأن يكون معيناً أو قابلاً للتعيين بحيث يكون معلوماً من المتعاقدين علماً كافياً نافياً للجهالة الفاحشة المؤدية إلى النزاع، وأن يكون قابلاً للتعامل فيه أو مشروعاً.

ويتمثل محل العقد في موضوعه أو مضمونه ، وموضوع العقد الإداري يتعلق عادة بالمرفق العام، ففي عقد الأشغال العامة هو عقد المقاولة محله الترميم أو البناء أو الصيانة. أي ينصب موضوع هذا العقد على العقار، ولم يعتبر مجلس الدولة الفرنسي عقوداً من عقود الأشغال العامة، الإتفاقات التي يكون محلها إعداد أو بناء أو ترميم أو حظيرة متحركة للطائرات (قبلان، 2011، ص297-299و الطاوي، ص126)، أما عقد التوريد الإداري فينصب موضوعه على المنقولات، لأن محله هو توريد المنقولات المعينة للإدارة مقابل ثمن معين من قبل المورد أو المتعهد ، وقد طبق القضاء الإداري المصري المبادىء المدنية التي تتعلق بالمحل حيث قضت المحكمة الإدارية العليا المصرية في حكمها (رقم 337، سنة 26 ق، بتأريخ 1/1/ 1983) بأن" العقد الإداري يكون باطلاً ، فلا ينعقد قانوناً ولا ينتج أثراً ويجوز لكل ذي مصلحة التمسك بهذا البطلان إذاكان محله غير قابل للتعامل فيه سواء لكون ذلك التعامل محظوراً، أو غير مشروع لمحالفته للنظام العام" (علام ، مصدر سابق، ص163)، كما يبطل العقد الإداري متى ثبت أن محل الالتزام مستحيلاً، وقضت المحكمة الإدارية العليا المصرية في حكمها رقم (337، لسنة 26 القضائية، بتأريخ 1/4/1959) في هذا الصدد بأنه" وإن جاز أن تضمن العقد الإداري شروطاً إستثنائية غير مألوفة في القانون الخاص، لا أن جميع العقود الإدارية كانت أومدنية يجب أن تتوافر فيها الشروط العامة المتعلقة بأركان العقد ومحله، فلابد وأن يكون محل مشروعًا وغير مستحيل في ذاته، فإذا ثبت أن أحد بنود العقد مستحيل التنفيذ على المدعى وعلى الأفراد كافة إستحالة مطلقة فإن هذا يرتب بطلان هذا البند(الضوي،

وفي العراق فقد قضت المادة (1/12) من القانون المدني العراقي ببطلان العقد إذا كان محل الإلتزام مستحيلاً إستحالة مطلقة، وطبق القضاء العادي العراقي الحكم ذاته على العقد الإداري وجاء في قرار لمحكمة التمييز العراقية رقم (1583و1587/حقوقية/57 الموصل ، بتأريخ 1957/9/17) أنه "وجد أن مصلحة الماء والكهرباء وإن تعاقدت مع المميز على إيصال القوة الكهربائية لداره بواسطة الأعمدة غير أن الجهة العسكرية، قد منعت إقامة أعمدة في المنطقة التي يراد إيصال القوة إليها لأسباب تتعلق بسلامة الجيش وطائراته، وحيث أصبح محل الإلتزام مستحيلاً، فتكون المصلحة المعذورة من الإستجابة لطلب المميز حسب الإتفاق السابق، أما إذا أراد المميز أن يعقد إتفاقاً جديداً مع المصلحة لمد الإسلاك الكهربائية تحت الأرض، فلم تجد هذه المحكمة ممانعة من قبل المصلحة لإجراء مثل هذا الإتفاق.

ولكن المميز لم يتقدم مثل هذا الطلب، لذلك يكون الحكم بإلزام المميز عليه بإيصال القوة الكهربائية على الوجه المتفق عليه سابقاً غير ممكن التنفيذ، وبالتالي يكون غير صحيح، وحيث أن المميز عليه لايعتبر مقصراً فيكون أمر الضان غير ذي موضوع لذلك تقرر رد الإعتراضات التمييزية الواردة في لائحة المميز (المدعي) ونقض الفقرة الحكمية النتعلقة بإلزام مصلحة الماء والكهرباء بإيصال قوة الكهرباء إلى دار المدعي وإعادة الأوراق لحمتها المختصة للسير في القضية على الوجه المتقدم ذكره على أن يبقى رسم التمييز تابعاً للنتيجة وصدر القرار بالإتفاق " . قرار محكمة التمييز العراقية رقم (علي، مصدر سابق ، صدر سابق .

3- بطلان العقد الإداري لتخلف ركن السبب

سبب العقد الإداري هو الدافع الذي حدا بالإدارة إلى إبرامه ومن ثم يكون السبب ركناً لازماً حيث لا يقوم العقد الإداري بدونه، وإن دافع الإدارة في إبرام عقودها يتمثل دائماً في تحقيق المصلحة العامة وفي ضرورات سير المرافق العامة (قبلان، ص324، 325) ، ويشترط لقيام العقد الإداري أن يكون سببه موجوداً وأن يكون مشروعاً بمعنى ألا يكون خالفاً للنظام العام أو الآداب (علام، ص17. و قبلان، 2011، ص 243-325) ، ونصت المادة (132) من القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951، القانون المدني العراقي على " يكون عقد باطلاً إذا إلتزم المتعاقد دون سبب أو لسبب ممنوع قانوناً أو مخالفاً للنظام العام أو للآداب العامة ويفترض في كل إلتزام أن له سبباً مشروعاً ولو لم يذكر هذا السبب في العقد ، ما لم يقم الدليل على خلاف ذلك أما إذا ذكر السبب في لعقد فيعتبر انه السبب الحقيقي حتى يقوم الدليل على ما يخالف ذلك" .

ويجدر الإشارة إلى أنه من النادر أن تتعاقد الإدارة دون سبب أو بسبب باطل لذلك فإن الأحكام القضائية قليلية في هذا الموضوع، ولعل أول حكم لمجلس الدولة الفرنسي بتأريخ (1947/1/29) يشير بصراحة إلى ركن السبب، كما يلاحظ الفقيه بيكنو، هو حكمه في قضية (Michaux) وتتعلق هذه القضية بعقد تطوع أبرمه أحد الفرنسيين بقصد قتل الألمان، ولكنه جند في وحدة غير مقاتلة، فلما طالب بإلغاء عقد تطوعه لفقد ركن السبب، رفض المجلس الدولة الدعوى إستناداً إلى أن إلحاق المتطوع بفرقة معينة هو أمر لاحق لإبرام العقد وبالتالي لا يفقد العقد سببه (زريق، 2002، ص117).

4- بطلان العقد الإداري لتخلف ركن الشكل

الأصل هو مبدأ الرضائية في إبرام العقود، وعدم إتباع الشكليات ولكن القاعدة العامة في هذا المجال لا تخذ بهذا الاصل العام، بحيث أصبحت الكتابة في إبرام العقود الإدارية ركناً لازماً للعقد، حيث أنه لا ينعقد العقد إلا إذا أنصب رضا الطرفين في الصيغة أو الشكل الذي نص عليه القانون، وإستقر الفقه والقضاء الفرنسي على أن الإشتراط أن يكون العقد مكتوباً وهو شرط متعلق بصحة العقد وليس بطبيعته (شامي، 2018، ص393).

وأهتم المشرع الفرنسي بالصيغة الكتابية للعقود الإدارية وبموجب قانون الصفقات العامة ألزمت كتابة العقد إذا كان مبلغ العقد يساوي (4000) يورو أو أكثر، وحدد القانون المذكور مكونات العقود التي تشمل إسم أطراف وتعريف العقد والسعر والمدة (علي، ص97).

وفي مصر، أوجبت اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات المصرية رقم (89) لسنة 1998 شروط الكتابة في بعض العقود الإدارية حيث نصت المادة (32) من اللائحة المذكورة على " يجب أن يحرر عقد متى بلغ قيمة ما رسا توريده أو تنفيذه خمسين

ألف جنيه، أما فيها يقل عن ذلك فيجب أخذ إقرار مكتوب من المتعاقد مع الجهة الإدارية شاملاً كافة الضانات اللازمة لتنفيذ التعاقد، ويحرر العقد من ثلاث نسخ على الأقل تسلم نسخة منها لإدارة الحسابات ومعها جميع العطاءات وصورة من كشف التفريغ للمراجعة عليها وتسلم نسخة للمتعاقد وتحفظ النسخة الثالثة بالإدارة المختصة بالتنفيذ، وكذلك نصت المادة (88/ ثالثاً) من اللائحة التنفيذية لقانون (182) لسنة 2018 بتنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة على "تحرر العقود بين المتعاقد والجهة الإدارية متضمنة كافة الضانات اللازمة للتنفيذ، وذلك كله وفقا للناذج الصادرة عن الهيئة العامة للخدمات الحكومية، ويحرر العقد من أصل وأربع نسخ على الأقل يسلم الأصل للإدارة المللية مرفقا به كافة المستندات، ونسخة لإدارة التعاقدات لحفظها بملف العملية، ونسخة للمتعاقد، ونسخة للإدارة المشرفة على التنفيذ بحسب الأحوال".

أما في العراق فإن العقود الإدارية يفترض أن تكون مكتوبة، حيث أوجبت شروط المقاولات على المقاول بعد إشعاره تحريرياً بقبول عطائه أن يوقع (صيغة التعاقد) وفقاً للشكل الملحق بالمقاولة مع التعديلات الضروية إن وجدت، وبذلك يجب أن يتم عقد المقاولة وفقاً لصيغة التعاقد الملحقة باشروط العامة، وتفرض طبيعة بعض العقود ضرورة إبرامحا بشكل كتابي، كعقد إلتزام المرفق العام ، الذي يتطلب تدوينه في وثيقة تحدد حقوق والتزامات الطرفين كلاً من الملتزم والمرفق العام (راضي، 2002، ص76، 77). ووعوجب الأمر الخاص بالعقود الحكومية رقم (87) لسنة 2008 في العراق وقانون بيع الواردة في تعليات تنفيذ العقود الحكومية رقم (1) لسنة 2008 في العراق وقانون بيع وإيجار أموال الدولة رقم (32) لسنة 1986، وتعليات تنفيذ العقود الإدارية ولا لسنة 2011 في إقليم كوردستان ، الصيغة الكتابية ضرورية في إبرام العقود الإدارية ولا يمكن تصور إبرام عقد إداري دون إتباع ذلك.

بصورة عامة فإن الكتابة في العقود الإدارية هي شرط لازم في العقود ذات الأهمية الخاصة ويترتب على تخلف الشكل البطلان، ذلك إن كان الشكليات هي الضان المباشر المحدد قانوناً لضان سير المرافق العامة بإنتظام واطراد (الضوي، ص84).

بناءً على ما تقدم ذكره يمكن القول، العقد الإداري قد يكون مكتوباً وقد لا يكون كذلك، عقود الإدارة تخضع لقاعدة التحرر من الشكليات، فإذا لم يشترط المشرع صراحة شكلرً معيناً في إبرام عقد بعينه، ولكن إذا نص المشرع على ضرورة إفراغ العقد في شكل كتابي فإنه يجب احترام هذه القاعدة ، وإلا يكفي توافق إرادة الإدارة وإرادة المتعاقد معها لقيام الرابطة التعاقدية.

وأخيراً يجب القول ، يترتب على بطلان العقد الإداري – بصفة عامة - زوال هذا العقد وإلغاء ما رتبه من آثار، أي إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل التعاقد حيث إن العقد الإداري الذي ولد تلك الآثار يعتبر كأن لم يكن ، وفي هذا الشأن جاء قرار محكمة التمييز الإتحادية في العراق رقم (674/الهيأة الإستئنافية منقول/ 2013) حيث كان طرفا الدعوى مدير عام المديرية العامة للماء/ إضافة لوظيفته وشركة شيال سنجار للمقاولات العامة المحدودة فقضت " ... ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد أنه غير صحيح ومخالف للقانون ذلك أن المحكمة إتبعت القرار التمييزي الصادر من هذه المحكمة بعدد 105/الهيئة الإستئنافية منقول/2012 في 2012/9/19 وقضت بفسخ العقد المبرم بين الطرفين والحكم بإعادة الحال إلى ماكانت عليه قبل العقد وحيث إن إعادة الحال لا ترد على العقود الصحيحة وإنما ترد على العقود الباطلة وفقاً للهادة 2/38 من القانون ترد على العقود الصحيحة وإنما ترد على العقود الباطلة وفقاً للهادة 2/38 من القانون

المدني لذاكان على المحكمة أن تقتصر في حكمها على فسخ العقد فقط وحيث إنها أصدرت حكمها المميز خلافاً لذلك، قرر نقضه" (عزالدين، ص111).

المطلب الثاني أثر إخضاع منازعات العقود الإدارية لولاية القضاء الكامل

يترتب على خضوع المنازعات المتعلقة بالعقود الإدارية لإختصاص القضاء الكامل نتائج بالغة الأهمية، تتصل بسلطات القاضي بشأنها، ومواعيد إقامتها والمصلحة فيها (الذبيبات، 2012، ص270)، حيث يتمتع القاضي في الدعوى الخاضعة لولاية القضاء الكامل بسلطات واسعة تتفق مع طبيعة النزاع، فيقوم في بداية الأمر بتقرير المركز القانوني الشخصي لرافع الدعوى وتحديد مداه ثم يحدد بعد ذلك حقوق المدعى، ويلزم المدعى عليه بالرد والتنفيذ، وفي هذا الشأن جاء في حكم المحكمة الإدارية العليا في مصر رقم (683 ، بتأريخ 1994/11/29)، " أن من المسلم به في فقه القانون الإداري أن سلطة قاضي الإلغاء تقف عند حد الحكم بإلغاء قرارمعين، وأما القضاء الكامل فيحول القاضي مكنة تسوية النزاع كلية ، فيلغى القرارات المخالفة للقانون إن وجدت ثم يرتب على ذلك نتائج كاملة من الناحية السلبية والإيجابية، ومن المسلم به أيضاً أن قضاء العقود الإدارية ينتمى أساساً إلى القضاء الكامل، إذ يكن للمحكمة التصدي للمنازعة الناشئة عن العقد الإداري بجميع ما يتفرع عنها، وبهذه المثابة لا يقتصر إختصاص المحكمة مصدرة الحكم المطعون فيه على بحث حقوق الطاعن المطالب بها، بل يمتد إلى بحث مستحقات الجهة الإدارية المطعون ضدها للوصول إلى إستجلاء الحق في دعوى الطاعن"(المفرجي، 2018، ص185) ، كما أنه من حق القاضي الإداري أن يلزم الإدارة المتعاقدة أو جممة المتعاقد مع الإدارة بعمل معين أو بتنفيذ تعهد معين جاء في بنود وشروط العقد الإداري، كما أنه يحكم على الإدارة بالتعويضات المالية في حالة الإخلال بالتوازن المالي للعقد الإداري، نتيجة ظروف طارئة، أو نتيجة صعوبات مادية لم تكن معلومة عند تعاقد واكتشفها المتعاقد بعد ذلك، وتكبد بسببها خسائر مالية (علام، ص22).

وبالنسبة لقبول دعوى القضاء الكامل التي تشترط أن يستند رافعها إلى حق شخصي اعتدت عليه الإدارة أو حق محدد بالإعتداء عليه من قبلها حيث إن آثار العقد الإداري لا تتصرف لغير عاقديه وفقاً لقاعدة نسبية هذا العقد، في حين أنه يكتفي في دعوى الإلغاء أن يكون لرافعها مجرد مصلحة لا ترقى إلى مرتبة الحق حيث يكفي لقبول تلك الدعوى أن يكون رافعها في حالة قانونية خاصة وأن يكون من شأن القرار الإداري محل الطعن التأثير فيها (خليفة، مصدر سابق، ص239).

كذلك دعوى القضاء الكامل لا يقيد إقامتها موعد معين حيث يكون الحق في ذلك متاحاً طالما بقي موضوع المطالبة ولم يسقط بالتقادم وفقاً لمدد التي يحددها المشرع، وفي هذا الصدد قضت محكمة القضاء الإداري في مصر في حكمها رقم(3267 ، بتأريخ 2009/1/17) على أن "أن المنازعة في أي إجراء من جراءات فرض ضريبة أو الإعفاء منها هي من المنازعات الحقوقية التي تندرج في نطاق القضاء الكامل لمحاكم مجلس الدولة ولا تتقيد بالمواعيد المقررة قانوناً لقبول دعوى الإلغاء" (الأعور، ص135).

وتجدر الإشارة إلى أن الأصل أن يخضع الطعن في القرار الإداري لإختصاص قاضي الإلغاء، إلا أنه إستثناء من ذلك يخضع الطعن في هذا القرار لإختصاص القضاء الكامل، إذا ما أتصل بعقد إداري وأصدرته الإدارة المتعاقدة بوصفها إدارة المتعاقدة، أي كل ما يتطلب لإختصاص قاضي العقد بنظر الطعن في القرار الإداري أن يكون هذا القرار متصلاً بعقد إداري، سواء كان صدوره في مرحلة إنعقاد العقد أو في مرحلة تنفيذه أو

إنقضائه، وأن يكون هذا القرار صادراً في مواجمة المتعاقد مع الإدارة (علام، ص24)، وهذا ما رددته المحكمة الإدارية المصرية العليا المصرية في حكمها رقم (2795، بتأريخ 2004/1/20) حين قضت على أن" ولاية القضاء الكامل لمحاكم مجلس الدولة حتى لو أنصب النزاع على طلب المتعاقد إلغاء قرار إداري أتخذته الإدارة قبله، ذلك لأن ما تصدره الإدارة من قرارات تنفيذاً للعقد كالقرارات الخاصة بتوقيع جزاء من الجزاءات التعاقدية أو الفسخ العقد أو إنهائه أو إلغائه إنما يدخل في منطقة العقد وينشأ عنه المنازعات التي تتولد عن تلك القرارات هي منازعات حقوقية وتكون محلاً للطعن على أساس ولاية القضاء الكامل الذي يخول للقاضي تصفية النزاع كلية" (الأعور، ص137). وكذلك يجب أن تستمد الإدارة سلطة إصدار هذا القرار من نصوص العقد، وأن تصدره في مواجمة المتعاقد الآخر بوصفها طرفاً في العقد، وليس بوصفها سطة عامة حيث تستمد سلطتها في إصدار هذه القرارات من القوانين واللوائح ، وتطبيقاً لذلك فإنه إذا إستمدت الإدارة سلطتها في توقيع الجزاء من نصوص العقد ودفاتر الشروط فإن ما يثور بصدد المنازعة في تلك الجزاءات يخضع لولاية القضاء الكامل أما إذا كانت نصوص العقد لا تخول الإدارة سلطة توقيع جزاء على المتعاقد معها ومع ذلك قامت الإدارة بتوقعيه إستناداً على ما تكلفه لها القوانين واللوائح من حق إستعمال تلك السلطة فإن المنازعة في هذا القرار ليست من قبيل المنازعة الحقوقية، بل يعتبر القرار الجزاء قرار إداري بحت ويخضع لإختصاص قضاء الإلغاء(الأعور، ص137، 138).

الخاتمة

توصلنا في نهاية هذه الدراسة إلى جملة من الإستنتاجات و التوصيات والتي يمكن إيجازها بالآتي:

أولاً/ الإستنتاجات

- 1- يختص القضاء الاداري في مصر بنظر منازعات العقود الإدارية، ولكن في العراق تخرج منازعات العقود الإدارية من إختصاص القضاء الاداري الذي لا يختص إلا بالنظر في الطعون بصحة الأوامر أو القرارات الإدارية.
- 2- يتحقق بطلان العقود الإدارية وفقاً للقاعدة العامة بوجود عيب في أحد أركانها.
- 3- العقد الذي يتم بطريق المزايدة العلنية لا تسمع بشأنه دعوى الغبن أمام المحاكم، على الرغم من أنه نادراً ما يحصل الغبن عند إبرام العقود الادارية لمرورها بإجراءات معقدة تجعل إحتال حصوله فيها قليلاً، ولكن عند حصوله فإنه يؤدى إلى بطلان العقد.
- 4- كل القرارات الصادرة عن الادارة المتصلة بالعقد الاداري سواء تعلقت بصحة إنعقاده أو تنفيذه هي قرارات تنفيذية للعقد، وليست قرارات إدارية بالمفهوم المستقر عليه لدى قضاء مجلس الدولة، ومن ثم فإن كل نزاع يثار بشأنها يخضع لولاية القضاء الكامل لمحاكم مجلس الدولة .
- حعوى القضاء الكامل، على عكس دعوى الإلغاء لا يقيد إقامتها ميعاد معين،
 حيث يبقى ذلك الحق متاحاً طالما بقي الحق موضوع الدعوى قائماً ولم يسقط بالتقادم، وفقاً للمدد التي يحددها المشرع.

6- يكفي لقبول دعوى الإلغاء أن يكون لرافعها مصلحة شخصية مباشرة، لا ترقي إلى مرتبة الحق، فالأمر يكون مختلفاً بالنسبة للمصلحة كشرط لقبول دعوى القضاء الكامل، والتي يشترط لقبولها إستناد رافعها إلى حق ذاتي إعتدت عليه الادارة أو حق محدد بالإعتداء عليه من قبلها.

ثانياً/ التوصيات

- 1- نظراً لكون تعليات تنفيذ العقود الحكومية رقم (2) لسنة 2014 لم تتدارك الاخطاء التي وقعت فيها تعليات العقود الحكومية رقم (1) لسنة 2008 الملغاة واقتصارها على تنظيم الجوانب المتعلقة بابرام العقد الإداري في اغلب الاحيان لذا نوصي إصدار تعليات جديدة تتضمن توضيح كل تفاصيل تنفيذ العقد الإداري وليس فقط تفاصيل ابرامه.
- 2- التوسيع في نطاق إختصاص القضاء الإداري في العراق، بأن يكون شاملاً للمنازعات الإدارية جميعها أو التي تكون الإدارة طرفاً بها سواء تعلق الأمر بالعقود الإدارية أو القرارات الإدارية أو الأعمال المادية للإدارة أسوة بما هو مطبق في النظم المقارنة في فرنسا ومصر.
- 3- من المستحب للمشرع العراقي أن يحذو حذو المشرع المصري من خلال تلقف وتسجيل قواعد ومبادىء العقود الادارية مع التأكيد على خصوصية واقع المجتمع العراقي.
- من المحبذ القضاء العراقي القضاء أن يستقر على قواعد ومبادىء تحدد العقود الإدارية وماهية المعايير التي تحكمها، ولا أن يتخبط في هذا المجال فيطبق عليها مرة أحكام القانون الحاص وفي أخرى القانون العام وفي ثالثة قواعد الإثنين معاً مما يجعل صعوبة بإمكان تأسيس نظرية قوية الأساس في مجال العقود الادارية.

قائمة المصادر

أولاً/ الكتب القانونية:

- أبو العينين، محمد ماهر ، العقود الادارية وقوانين المناقصات والمزايدات في قضاء وإفتاء مجلس الدولة حتى عام 20004، الكتاب الأول، إبرام العقد الإداري، دار الكتب القانونية، 2004.
- أحمد ، إبراهيم سيد و الطباخ ، شريف أحمد.(2014)، الوسيط الإداري، موسوعة المسئولية الإدارية، ط1، شركة ناس، القاهرة.
- إسماعيل ، هاني عبدالرحمن.(2012)، النظام القانوني لعقد التوريد الإداري ، دار الجامعة الجديدة، الأسكندرية.
- الأعور ، أشرف حسن عباس .(2015). وسائل تسوية منازعات العقود الإدارية، ط1، شركة ناس، القاهرة.
- الباز ، داود عبدالرزاق .(2006)، النظام القانوني لعقد المعاونة في تسيير المرافق العامة، بدون مكان النشم .
 - الجبوري ،محمود خلف(1998). القضاء الإداري، دار الثقافة، عمان .
- الذنيبات ، محمد جمال مطلق (2012). العقد الإداري، ط1، مكتبة القانون والإقتصاد ، الرياض.

السنهوري، عبدالرزاق أحمد (1998). النظرية العامة للإلتزامات، نظرية العقد، ط2، ج1،منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.

- الشكيلي ، يوسف بن مصبح بن سعيد (2019)، الرقابة الإدارية والقضائية على العقود الإدارية ، دار الجامعة الجديدة ، مصر .
- الصالح ، علي شفيق و المعارك ، محمد بن عبدالعزيز (2011). الدعاوى الإدارية والأنظمة القضائية في المملكة العربية السعودية، ط1، مكتبة القانون والإقتصاد، الرياض.
- الضوي ، عبدالمنعم (2018). سلطة القاضي في تكوين وتنفيذ العقد الإداري،ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الأسكندرية.
- الطاوي ، سلمان محمد (1991)، الأسس العامة في العقود الإدارية، ط5، مطبعة جامعة عين شمس، مصر.
 - الطاوي ، سلبان محمد (2007). مبادىء القانون الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة. الفياض ، إبراهيم طه (1981) ، العقود الإدارية،ط1، مكتبة فلاح، كويت.
- المشاهدي ، خليل إبراهيم ، شهاب أحمد ياسين (2018)، التطبيق القضائي لمناقصات العقود الحكومية العامة ، دار السنهوري، بغداد.
- المفرجي، إبراهيم خورشيد محمد ، (2018). مسئولية اللإدارة عن أعمالها التعاقدية في القانون ،ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة.
- باز ، بشير علي . (2018)، السلطات الإستثنائية لجهة الإدارة في العقد الإداري ، ط1، مكتبة الوفاء القانونية ، الأسكندرية.
 - بدر ، أحمد سلامة .(2003). العقود الإدارية وعقد B-O-T ، دار النهضة العربية ، القاهرة .
- جعفر ، رشا محمد (2010). الرقابة القضائية على سلطة الإدارة في فرض الجزاءات على المتعاقد معها، منشورات الحلبي الحقوققي، بيروت.
- جمعة ، أحمد محمود (2013). العقود الإدارية طبقاً لأحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الجديد الصادر بالقانون رقم 89 لسنة 1998، منشاة المعارف، الأسكندرية.
 - جمعة ، صفاء فتوح (2014). العقد الإداري الالكتروني،ط1، دار الفكر والقانون، المنصورة. .
- حمه كريم ، زانا رؤوف ، سعيد ، دانا عبدالكريم (2016). المباديء العامة في القانون الإداري ،ط1، الكتاب الأول ، مكتبة يادكار، السليمانية.
- خليفة ، خالد (2017). دليل إبرام العقود الإدارية في القانون الجزائري الجديد، دار الفجر للنشر، الجزائر.
- خليفة ، عبدالعزيز عبدالمنعم (2005)، الأسس العامة للعقود الإدارية ، منشأة المعارف، الأسكندرية.
- خليفة ، عبدالعزيز عبدالمنعم (2014)، تنفيذ العقد الإداري وتسوية منازعاته قضاءً وتحكياً، منشأة المعارف، الأسكندرية.
- دلفولفيه ، جورج فودال وبيار (2001)، القانون الإداري، ترجمة: منصور القاضي ، ج1، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت.
- راضي، مازن ليلو(2002). دور الشروط الإستثنائية في تمييز العقد الإداري، دار المطبوعات الجديدة، الأسكندرية.
 - زريق ، برهان (2002). نظرية البطلان في العقد الإداري، ط1، مكتبة القانونية ، دمشق.
- شامي ، مجدي (2018). النظرية والمعيار القضائي في الىثار القانونية المترتبة على الطبيعة الإدارية للعقود، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الأسكندرية.
- عبدالحميد، مفتاح خليفة و الشلماني، حمد محمد (2008)، العقود الإدارية وأحكام إبرامحا، ، دار المطبوعات الجامعية، الأسكندرية.
- عبدالوهاب ، محمد رفعت (2005). القضاء الإداري، الكتاب الثاني، قضاء الإلغاء ، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
- علام، محمد يوسف (2018). أحوال البطلان في منازعات العقود الإدارية ،ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة.
- علام، محمد يوسف (2012). شهادة الشهود كوسيلة إثبات أمام القضاء الإداري بين القانون الوضعي والشريعة الإسلامية، المركز القومي للإصدارات القانونية ، القاهرة.
 - عمرو ،عدنان (2004). القضاء الإداري،منشأة المعارف، الأسكندرية.

- فرج ، توفيق حسن (2002). النظرية العامة للإلتزام في مصادر الإلتزام ، منشورات الحلمي الحقوقية ، بيروت.
- قبلان، على عبدالأمير (2011). أثر قانون الخاص على العقد الإداري ، ط1، ج1، مكتبة زين الحقوقية، بيروت.
- محمد ، دةشتي صديق (2016). القضاء الإداري وتنازع إختصاصاته مع القضاء العادي، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهر.
- محمد ، عاطف سعدي (2006) عقد التوريد الإداري بين النظرية والتطبيق ، مؤسسة الطوبجي للطباعة، القاهرة.
- نوح، محمند مختار (2005) الإيجاب والقبول في العقد الإداري، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.

ثانياً/ الأطاريح والرسائل:

- لعيوني، ثورية ، معيار العقد الإداري، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة عين شمس، بدون سنة النشر.
- جبلاحي، سليم (2014-2015). دفاتر الشروط في مجال الصفقات العمومية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسة/قسم الحقوق، جامعة محمد بوضياف-المسيلة.
- حبيبة، عتيق،(2015-2016). الشكلية في العقد الإداري، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السيسة، جامعة أبي بكر بلقايد.
- عائشة ، غيوم .(2019). دعوى القضاء الكامل في المنازعات الإدارية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلى محند أولحاج.
- عزالدين ، شذى غايب .(2014). الأحكام القانونية لحسم المنازعات العقود الإدارية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة النهرين.

ثالثاً/ البحوث والمقالات:

- السامرائي ، هدى يونس يحيي . مركز الإدارة في دعوى القضاء الكامل و دعوى الإلغاء، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للحقوق، ج2، المجلد 1، السنة 1.
- السويلميين، صفاء محمود.(2015). الاختصاص القضائي لمنازعات العقود الإدارية، بحث منشور في مجلة دراسات ، علوم الشريعة والقانون، العدد 1، المجلد 42.

رابعًا/ الدساتير والقوانين والتعليات

أ/ الدساتير

- 1- القانون الأساسي العراق لعام 1925.
- 2- دستور جمهورية العراق لسنة 1958.
 - 3- دستور المصري لعام 2019.

ب/ القوانين

- القانون المدنى العراقي رقم (40) لسنة 1951 .
- 2- قانون السلطة القضائية رقم (26) لسنة 1963.
- 3- قانون المرافعات المدنية رقم (83) لسنة 1969.
- 4- قانون مجلس الدولة العراقي رقم (65) لسنة 1979 المعدل.

- 5- قانون التعديل الثاني لقانون مجلس الدولى العراقي رقم (106) لسنة 1989.
- - 7- قانون العقود الحكومية رقم (87) لسنة 2004 .
 - 8- القانون رقم (18) لسنة 2013.
 - 9- قانون المدنى المصرى رقم (131) لسنة 1948.

ج/ التعليمات

- 1- تعليات تنفيذ العقود الحكومية رقم (1) لسنة 2011 في إقليم كوردستان- العراق.
 - 2- تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (1) لسنة 2008.
 - 3- تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (2) لسنة 2014.
- للائحة التنفيذية لقانون (182) لسنة 2018 بتنظيم التعاقدات التي تبرمحا
 الجهات العامة في مصر.

ISSN 2411-7757



مجلة جامعة النمية البشرية مجلة علمية فصلية محكمة تصمرها جامعة التنمية البشرية المجلد (٧) العدد (١) أذار (٢٠٢١)

Journal of University of Human Development

A Scientific periodical issued by University of Human Developement

Vol.7 No.1 March 2021